المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC

أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

2010 - 1990

أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

2010 - 1990

إن الآراء الواردة في هذا المنشور لا تعبر إلا عن أفكار أصحابها
ولا تعكس بالضرورة أراء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

منشورات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان 2010

ساحة الشهداء، ص. ب. 1341، 10040، الرباط – المغرب

الهاتف : 207 722 /218 722 537 (0) 212+ الفاكس : 856 726 537 (0) 212+

البريد الإلكتروني : ccdh@ccdh.org.ma

الموقع الإلكتروني : www.ccdh.org.ma

الإيداع القانوني : 2010 MO 1704

ردمك : 978-9954-1-0041-7

مطبعة المعارف الجديدة – الرباط

"فيا أعضاء هذا المجلس، أناشدكم الله بنزاهتكم و وطنيتكم أن تعينوني على إرجاع الحق لمن اغتصب منه، وأن تعينوني على أن نرفع جميعا هذا البلد إلى مستوى الدول المتحضرة، دول القانون. وأناشدكم أخيرا أن تكونوا حقيقة أنتم المدافعون إما إيجابيا أو سلبيا. إيجابيا أن تقولوا: نعم في هذا الملف خرقت حقوق الإنسان، أو سلبيا. في هذا الملف لا خرق لحقوق الإنسان وإنما هذا كذب وتلفيق وزور. فالأمانة لا يمكنني أن أتخلى عنها لا لبسكم إياها، ولكن أقول لكم أن الأمانة نقتسمها الآن أنتم وأنا".

مقتطف من الخطاب الملكي السامي للمغفور له جلالة الملك الحسن الثاني
بمناسبة تنصيب المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان
في 13 شوال 1410هـ، موافق 8 ماي 1990م

"إننا بتنصيبنا لكل من ديوان المظالم والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، لا نستهدف فقط تعزيز الأجهزة المكلفة بمساعدة جلالتنا على حماية حريات المواطنين وإنما نرمي إلى تزويد بلادنا بمؤسسات كفيلة بتقويم الاختلالات، وردع الانتهاكات التي قد تمس حقوقهم، مساهمة باقتراحاتها العملية في الإصلاح التشريعي والقضائي والإداري. وإذا كان المجلس في هيآته الأولى، قد كرس جهوده لحل القضايا العالقة في حقوق الإنسان، فإنه، في تركيبته الجديدة، يتوجه نحو مغرب المستقبل، الذي نريد له أن يكون مغرب الترسيخ النهائي لحقوق الإنسان".

مقتطف من الخطاب الملكي السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس

بمناسبة تعيين وتنصيب الأعضاء الجدد في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ووالي ديوان المظالم

في 5 شوال 1423 هـ، موافق 10 دجنبر 2002 م

الفهرس

تقديم السيد أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان 9

أولا - أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان 11

1 - تركيبة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في إطار الظهير الشريف رقم 1-90-12 الصادر في 20 أبريل 1990 13

أ - الفترة من 8 مايو 1990 إلى 26 شتنبر 1993 13

ب - الفترة من 26 يناير 1994 إلى 15 شتنبر 1996 48

ج - الفترة من 7 أكتوبر 1996 إلى 10 دجنبر 2002 54

2 - تركيبة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في إطار الظهير الشريف رقم 350.00.1 الصادر في 10 أبريل 2001 80

2-1- الولاية الأولى من 10 دجنبر 2002 إلى 10 دجنبر 2006 80

أ - الفترة من 10 دجنبر 2002 إلى 20 نونبر 2004 80

ب - الفترة من 11 يوليوز 2005 إلى 22 يناير 2007 107

2-2- الولاية الثانية من 22 يناير 2007 إلى 22 يناير 2011 114

أ - الفترة من 22 يناير 2007 إلى 20 مايو 2007 114

ب - الفترة من 31 مايو 2007 إلى 22 يناير 2011 130

ثانيا - أعضاء هيئة التحكيم المستقلة للتعويض 135

ثالثا - أعضاء هيئة الإنصاف والمصالحة 143

لائحة أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالترتيب الأبجدي 151

تقديم

هؤلاء ساهموا في بناء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

يصدر هذا الكتاب بمناسبة تخليد الذكرى العشرين لتأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سنة 1990، حيث جاء هذا الحدث البارز في تاريخ المغرب المعاصر، في إطار توفير آلية مؤسساتية لمواكبة مسارات الإصلاحات الدستورية والتشريعية والمؤسساتية التي انخرطت فيها بلادنا، مما شكل، آنذاك، إضافة نوعية وأساسية، تندرج في سياق سياسة الانفتاح التي تجسدت، على وجه الخصوص، في إحداث مؤسسات تعنى بحقوق الإنسان، وتعزز دينامية النهوض بها وحمايتها، بفضل المكانة التي أصبحت تحظى بها المرجعية الكونية لحقوق الإنسان في بلادنا، ومساهمات كل المكونات الفاعلة في الشأن العمومي، وحركية المجتمع المدني وتنامي دوره في مجال حقوق الإنسان.

ومناسبة إصدار هذه الوثيقة هي التأريخ لمرحلة حاسمة من عمر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، مرحلة التأسيس، وتوثيق حقبة هامة في مساره نتذكر من خلالها، بإجلال وتقدير، السادة الرؤساء السابقين المشمولين بعفو الله ورحمته والذين أدوا مهامهم على رأس هذه المؤسسة لسنوات، من التأسيس إلى التأصيل.كما نترحم على أرواح كافة الأعضاء الراحلين الذين تركوا بصماتهم في مختلف محطات المجلس وإنجازاته.

وقد تميز مسار المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وتجربته بمرحلتين :

☆ المرحلة الأولى منذ التأسيس يوم 8 ماي 1990، إلى غاية إعادة تنظيمه بتاريخ 10 أبريل 2001، حيث ساهم المجلس في مرافقة ودعم مسار الإصلاحات والمبادرات التي استهدفت توفير شروط الثقة في دولة المؤسسات وتجاوز سلبيات الماضي. ومن هذا المنطلق بادر المجلس إلى اعتماد توصيات وتقديم اقتراحات وآراء استشارية ساهمت في إجراء إصلاحات واتخاذ تدابير حاسمة في تاريخ المغرب عامة وتاريخ المجلس بصفة خاصة.

☆ ثم المرحلة الثانية، التي ابتدأت مع قرار جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، المعلن عنه في خطاب العرش لسنة 2001، والقاضي بإعادة النظر في الظهير المؤسس للمجلس، وبإعادة تنظيم هذه المؤسسة بتاريخ 10 أبريل 2001، حيث تمت تقوية اختصاصاتها وتوسيعها وتأمين تعددية تركيبتها ودعم استقلاليتها، وذلك في توافق كبير مع مبادئ باريس الناظمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وهو ما مكن المجلس من القيام بدور حيوي في الاختيار الوطني المتعلق بتكريس احترام حقوق الإنسان وتعزيز النهوض بها.

وقد تميزت هذه المرحلة خاصة بإنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة، سنة 2004، باعتبارها لجنة وطنية للحقيقة والإنصاف والمصالحة، ذات اختصاصات غير قضائية في مجال تسوية ملف ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وقد اشتغلت الهيئة على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي حصلت خلال الفترة ما بين 1956 و 1999، وأقرت جبر الأضرار الفردية والجماعية علاوة على الكشف عن الحقيقة.كما بلورت توصيات هامة تروم ضمان عدم تكرار الانتهاكات الماضية. وقد تم تكليف المجلس بمتابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

هكذا يمكن القول إن محطة العشر سنوات الأولى من تجربة المجلس قد مكنته من تبوء مكانة متميزة في المشهد المؤسساتي الوطني من خلال انخراطه في الأوراش الإصلاحية التي عرفتها بلادنا، خلال فترة التسعينات، أما مرحلة العشر سنوات الثانية، فقد تميزت بالتأكيد على استقلالية المجلس وتكوينه التعددي واختصاصاته الموسعة، وكذا بمواصلة هذا الانخراط في تلك الأوراش الإصلاحية لتوطيد المكتسبات في مجال حقوق الإنسان والبناء الديمقراطي.

وإذا كانت مؤسستنا قد اهتمت بالحقوق المدنية والسياسية، منذ إحداثها، بالنظر للأولويات التي كانت مطروحة آنذاك، فقد امتد هذا الاهتمام والانشغال، منذ فترة غير قصيرة، إلى القضايا ذات الصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وذلك بتوصيف وتحديد مضامين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية لحقوق الإنسان، بالنظر للتحولات التي يعرفها مجتمعنا وكذا التحديات المطروحة علينا في المجال الحقوقي والتنموي، علاوة على حرص المجلس على مواكبة الإصلاحات المهيكلة الجارية في البلاد.

كما انصب الاهتمام على تدعيم إدارة المجلس مركزيا وإحداث مكاتب إدارية جهوية، انطلاقا من توجه المجلس نحو تطوير سياسة للقرب، في مجال حماية حقوق الإنسان وخلق ديناميكيات محلية للنهوض بها.

والآن وبعد مرور عشرين سنة على إحداث المجلس، فإنه من المناسب القيام بوقفات تأمل لتقييم ما تم إنجازه والوقوف عند جوانب القوة وجوانب الضعف في هذه التجربة، من أجل العمل على تدعيم الدور الحمائي والوقائي للمجلس، وكذا أدواره في رصد الخروقات والتحري بشأنها وتوثيقها ومساعدة ضحايا الانتهاكات علاوة على الرفع من قدرات المجتمع المدني في هذا الصدد والنهوض بثقافة حقوق الإنسان.

كما تمثل الذكرى العشرون مناسبة لحفظ الذاكرة المؤسساتية للمجلس منذ تأسيسه وعبر أشغاله، التي ساهم فيها أعضاء المجلس وأعضاء هيئة التحكيم المستقلة وأعضاء هيئة الإنصاف والمصالحة .

إن هذا الكتاب، في أبعاده التوثيقية، يجمع بين دفتيه معطيات ومعلومات عن أعضاء المجلس منذ تأسيسه، من أجيال وفعاليات مختلفة تعاقبت على المجلس أو واكبته منذ إحداثه، مما جعل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يحتل مكانة متميزة في المشهد الحقوقي ببلادنا، بفضل جهود ومساهمات الجميع.

لقد اعتمدنا في إنجاز هذه الوثيقة على السيرة الذاتية للأعضاء وارتساماتهم عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي تحملوا العضوية في دواليبه. وقد عملنا على نشر كل ما ورد علينا من السادة الأعضاء أو عائلاتهم من ارتسامات أو سيرة ذاتية، معتمدين وحدة تنظيم المعلومات الواردة علينا في تنسيق واحد .كما عملنا على تقديم المعلومات التي نتوفر عليها بالنسبة للبعض الذين لم يوافونا بسيرتهم الذاتية، ولم نتمكن من تقديم بيانات عن بعض الأعضاء نظرا لعدم توفرنا عليها. فمعذرة.

أملي أن يجد الباحثون والمهتمون والفاعلون الحقوقيون من مختلف الآفاق والاهتمامات والأجيال مادة مرجعية تساعدهم على تلبية تطلعاتهم المعرفية لسبر أغوار الذاكرة المؤسساتية للمجلس عبر السنوات العشرين الماضية.

أحمد حرزني
رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

أولا : أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

1 – تركيبة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في إطار الظهير الشريف رقم 12-90-1 الصادر في 20 أبريل 1990

أ – الفترة من 8 مايو 1990 إلى 26 شتنبر 1993[1]

الرئيس: محمد العربي المجبود
الرئيس الأول للمجلس الأعلى

الأمين العام: محمد ميكو (عين في 26 يناير 1994 رئيسا للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان خلفا للمرحوم محمد العربي المجبود، انظر الصفحة 49).

الوزراء

– العدل: مولاي مصطفى بالعربي العلوي
– الشؤون الخارجية والتعاون: عبد اللطيف الفيلالي
– الداخلية: إدريس البصري
– الأوقاف والشؤون الإسلامية: عبد الكبير العلوي المدغري

الأعضاء ممثلو الهيئات

الأحزاب السياسية:

– الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية: محمد بوزوبع
– الاتحاد الدستوري: محمد زيان
– التجمع الوطني للأحرار: أحمد العسكي
– الحركة الشعبية: مسعود المنصوري
– حزب الاستقلال: فيصل الخطيب
– الحزب الوطني الديمقراطي: لحسن كبون
– حزب التقدم والاشتراكية: التهامي الخياري
– الاتحاد الوطني للقوات الشعبية: محمد شنوكي

النقابات المركزية:

– الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: عبد المجيد بوزبع
– الاتحاد المغربي للشغل: الهاشمي بناني
– الاتحاد العام للشغالين بالمغرب: عبد الرزاق أفيلال
– اتحاد النقابات الشعبية: امحمد الحاتمي

جمعيات حقوق الإنسان:

– العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان: أحمد بنعمو
– المنظمة المغربية لحقوق الإنسان: محمد الصديقي

رابطة القضاة بالمغرب:

محمد بوزيان

جمعية هيئات المحاميين بالمغرب:

محمد مصطفى الريسوني

هيئة الأساتذة الجامعيين:

– محمد جلال السعيد
– عبد الله العروي
– حبيب المالكي
– محمد علال سيناصر

هيئة الأطباء الوطنية: عبد الرزاق كنون

---

1 **المادة الثانية** من الظهير الشريف رقم 12-90-1 الصادر في 20 أبريل 1990: يرأس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الرئيس الأول للمجلس الأعلى، ويتألف من الأعضاء الآتي بيانهم:
(أ) وزراء: العدل، الشؤون الخارجية والتعاون، الداخلية، الأوقاف والشؤون الإسلامية.
(ب) ممثل لكل هيئة من الهيئات التالية: الأحزاب السياسية، النقابات المركزية، جمعيات حقوق الإنسان، رابطة القضاة بالمغرب، جمعية هيئات المحامين بالمغرب، هيئة الأساتذة الجامعيين؛ هيئة الأطباء الوطنية.
(ج) شخصيات يراعى في اختيارهم ما يتمتعون به من كفاءة في مجال حقوق الإنسان وما يتحلون به من نزاهة واستقامة.
المادة الثالثة من الظهير الشريف رقم 12-90-1 الصادر في 20 أبريل 1990: يعين أعضاء المجلس المنتمون إلى الفئات المنصوص عليها في (ب) و(ج) أعلاه بظهير شريف لمدة سنتين قابلة للتجديد.
المادة الرابعة من الظهير الشريف رقم 12-90-1 الصادر في 20 أبريل 1990: يتولى أمانة المجلس أمين عام يعين بظهير شريف من بين أعضاء المجلس.

شخصيات أخرى

- أحمد رضا جديرة، مستشار صاحب الجلالة
- عبد الهادي بوطالب، عضو أكاديمية المملكة المغربية
- مكسيم أزولاي، رئيس الغرفة الإدارية بالمجلس الأعلى
- احمد أفزاز، رئيس المجلس العلمي لإقليم وجدة
- عبد الله شاكر الكرسيفي، رئيس المجلس العلمي لإقليم أكادير
- أحمد الفيزازي، والي صاحب الجلالة (سابقا)
- محجوبي أحرضان، عضو سابق في جيش التحرير
- خطري ولد سيدي سعيد الجماني
- ألبير ساسون، ممثل الجالية اليهودية المغربية بباريس
- عبد السلام الجبلي الواسيني، مقاوم سابق

المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني، يستقبل أعضاء لجنة البحث والتقصي
التابعة للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، والتي أنشئت عقب أحداث مدينة فاس.
24 دجنبر 1991

محمد العربي المجبود

رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان
الرئيس الأول للمجلس الأعلى

8 مايو 1990 – 26 شتنبر 1993 (تاريخ وفاته)

Feu Mohamed Larbi El Mejboud, est né à Tanger en 1916.

Titulaire du Baccalauréat de l'Académie de Bordeaux, il intègre le greffe en 1940, il est nommé Mohtassib à Essaouira en 1948, puis Khalifa du Pacha de la même ville pour ensuite intégrer la Magistrature en tant que Président du Tribunal de Sadad d'Essaouira puis celui de Marrakech.

Procureur du Roi près du Tribunal Régional de Marrakech en 1966, puis Président du même Tribunal en 1973.

Premier Président de la Cour d'Appel de Marrakech en 1974.

Nommé Premier Président de la Cour Suprême en 1982.

Il a été notamment Président du Tribunal Militaire et Directeur de la Justice Militaire.

Officier de l'Ordre du Trône en 1979.

Au cours de sa carrière, il a rédigé de nombreux articles, publiés dans des revues juridiques, relatifs à son éthique de la Justice ainsi que ses réflexions sur la Magistrature marocaine.

Membre de la Commission Royale de l'Arabisation, il a également traduit les Arrêts de la Cour d'Appel de Rabat.

Poète, musicien et peintre amateur dans ces rares moments perdus, il fut un brillant conférencier. Il prit très tôt la défense et la protection de l'environnement en publiant des articles dans différents journaux.

Sa double culture arabe et occidentale, son ouverture d'esprit lui ont permis d'assurer avec succès, abnégation et dans la plus grande discrétion toutes les missions que lui confiait Feu Sa Majesté Hassan II que Dieu ait son âme.

Mohamed Abdelmonaim El Mejboud
Ex-Procureur Général du Roi près la Cour Suprême
Officier de l'Ordre du Trône

مولاي مصطفى بالعربي العلوي

وزير العدل

مايو 1990 – شتنبر 1993

ولد يوم 18 مارس 1923 في مدينة فاس، وتوفي في 8 يناير 2007.

خريج المعهد العالي للدراسات بالرباط، شغل منصب رئيس ديوان وزير الداخلية (1955)، ثم عين عاملا بالإدارة المركزية، مكلف بالشؤون السياسية ورجال السلطة.

وعين عاملا لجهة الدار البيضاء (غشت 1971 - يناير 1977)، وسفيرا للمغرب في روما (يناير 1977)، ثم وزيرا للعدل (1981 و 1983و 1985 و 1992 - 1993).

وشح بوسام العرش من درجة قائد، وجوقة الشرف من درجة فارس، ووسام المسيرة الخضراء.■

عبد اللطيف الفيلالي

وزير الشؤون الخارجية والتعاون

مايو 1990 – شتنبر 2000

ولد في 26 يناير 1928 بفاس، وتوفي في 20 مارس 2009، حاصل على الدكتورة في الحقوق بجامعة باريس.

عمل ملحقا بالمركز الوطني للبحث العلمي بباريس (1955-1956)، عين وزيرا مفوضا بوزارة الشؤون الخارجية (1957). قائم بأعمال المغرب لدى منظمة الأمم المتحدة (1958-1959). رئيس ديوان المرحوم جلالة محمد الخامس (1959-1960). قائم بأعمال المغرب بفرنسا (1960-1961). عين مدير الديوان والتشريفات الملكية في يوليو 1961. عين سفيرا لجلالة الملك في بيكين (الصين) (1965) ثم مدير ديوان وزير الشؤون الخارجية. فسفير المغرب بالجزائر (1967). ومن سنة 1968 إلى سنة 1969 عين وزيرا للتعليم العالي. ثم سفيرا للمغرب بمدريد (1969-1971)، فوزيرا للشؤون الخارجية (1971-1972). الرئيس المدير العام للبنك الإسباني المغربي. وفي سنة 1974 عين من جديد سفيرا للمغرب بإسبانيا (1974)، ثم ممثلا دائما للمغرب في الأمم المتحدة (منذ 1976)، ثم عين سفيرا لجلالة الملك بلندن (1980). وانتخب أمينا دائما لأكاديمية المملكة المغربية (حتى سنة 1982). وعين وزيرا للأنباء (1983) ثم وزيرا للشؤون الخارجية مع الاحتفاظ بوزارة الأنباء (حتى سنة 1985). وزير الدولة ووزير الشؤون الخارجية والتعاون (1990-1993) وزير أول مع الاحتفاظ بمهامه كوزير للشؤون الخارجية والتعاون (1994-1998). ووزيرا للشؤون الخارجية والتعاون (1998-1999) .■

إدريس البصري

وزير الداخلية

مايو 1990 – شتنبر 2000

عبد الكبير العلوي المدغري

وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية

مايو 1990 – نونبر 2002

ولد بمدينة سطات يوم 8 نونبر 1938 وتوفي يـوم 27 أغسطس2007. حاصل على الإجازة في القانون العام وعلى دكتوراه السلك الثالث (1975)، وعلى دكتوراه الدولة في القانون العام بجامعة العلوم الاجتماعية بكرينوبل (1987). عمل كعميد ممتاز بالأمن الإقليمي بالرباط، ثم التحق بوزارة الداخلية، كمدير للشؤون العامة ورجال السلطة. وعين على رأس الإدارة العامة لمراقبة التراب الوطني (1973)، ثم عين كاتبًا للدولة في الداخلية (أبريل 1974)، ووزيراً للداخلية (مارس 1979)، ووزيرا للداخلية والإعلام (1992)، ووزير الدولة في الداخلية والإعلام (نونبر1993)، ثم وزير الدولة في الداخلية (فبراير 1995 – نونبر 1999). درّس بجامعة محمد الخامس بالرباط. وشح بالحمالة الكبرى لوسام العرش .■

تشرفت بتعييني عضوا في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان منذ تأسيسه سنة 1990 بصفتي الحكومية وزيرا للأوقاف والشؤون الإسلامية.

واقترحت أسماء العلماء الأعضاء وهم السادة: المرحوم عبد الله الكرسيفي والأستاذ الحسين وجاج والأستاذ أحمد أفزاز، فتفضل المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني بالموافقة على الاقتراح، واستمرت عضويتي في المجلس إلى أن غادرت الحكومة سنة 2002.

يمكن القول بأن هذه الفترة كانت تمتاز بتواجد عناصر كثيرة، تتوفر على التجربة السياسية والكفاءة الحقوقية. وكانت المداولات في غاية الجدية، وكانت هناك لجان مختلفة تجتمع باستمرار.

وكنا نكتفي برفع توصيات واقتراحات إلى جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، فكان يستجيب لها بصفة تلقائية.

والحق أنه أثناء المداولات كان وزير الداخلية إدريس البصري، يخبر جلالة الملك هاتفيا بما يجري، فإذا كانت هناك رغبة ملكية معينة كان الوزير يهمس بها إلى أحد الأعضاء ليتقدم باقتراح أو اعتراض أو ما من شأنه توجيه المجلس إلى ما يلتقي في الأخير مع الرغبة الملكية السامية.

كان وزير الداخلية له نفوذ كبير على المجلس، وكان يعتمد كثيرا على الأعضاء المنتمين إلى اليسار. فمثلا عندما تداولنا حول إطلاق سراح معتقلي الرأي والجرائم السياسية، تم

استبعاد السجناء الإسلاميين بتحالف بين إدريس البصري والأعضاء المنتمين لليسار وفي مقدمتهم السيد التهامي الخياري دون أن يظهر ذلك التحالف على السطح.

وعلى كل حال ورغم الصعوبات، فقد استطاع المجلس أن يقوم بدور فعال في تحريك ملفات حقوق الإنسان في المملكة، وتحقيق نتائج طيبة نعتبرها تمهيدا لما جاء بعد ذلك من المنجزات التي حققها المجلس في الفترة الحالية.

إن المجلس اليوم يعمل في مجال أوسع ويتمتع باستقلالية أكبر، ويحظى بدعم خاص من جلالة الملك محمد السادس حفظه الله. واستطاع أن يحقق انجازات مهمة حسنت صورة المغرب في الخارج، وأحدثت نوعا من الاطمئنان والإنصاف في الداخل، ووضعت حدا لكثير من الممارسات التي كان حريا بالدولة أن تترفع عنها.

ومن جهة أخرى، وفي تقديرنا فإن انخراط المجلس في ما يسمى بالعدالة الانتقالية المعروف مصدرها لم يكن موفقا. لقد كنا في غنى عن السماح بمحاكمة الحسن الثاني رحمه الله دون أن نتخلى عن الدفاع الجاد المستميت عن حقوق الإنسان وعن الإنصاف والمصالحة الحقيقيين.

لقد ارتكبت جهات معينة معروفة جرائم ثابتة ضد النظام وضد المواطنين في عهد الاستعمار وفي عهد الاستقلال، وأثناء المحاولات الانقلابية الفاشلة، ولم تحاكم وحوكم الحسن الثاني!!

واستمر التماطل في ملف المهدي بن بركة رحمه الله، مع أن كشف النقاب عن ظروف اختطافه والعناصر التي كانت وراءه، فيه خدمة كبيرة لعهد الانفتاح الذي يعيشه المغرب في ظل جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وفيه مصداقية أكبر للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

إنني شخصيا أقدر تقديرا كبيرا المواقف الشجاعة للأستاذ أحمد حرزني رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وأعرف وطنيته وإخلاصه، وعندي أمل كبير في نجاح المجلس في عهده وتحقيق أحسن النتائج.

☆☆☆

ولد بمكناس سنة 1942.

الدراسة

شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الإسلامية من دار الحديث الحسنية، وشهادة دبلوم الدراسات العليا (الماجستير) في العلوم الإسلامية من دار الحديث الحسنية بالرباط، وشهادة الإجازة في العلوم القانونية من كلية الحقوق بالرباط، وشهادة الإجازة في الآداب العلوم الإنسانية من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس، وشهادة الباكلوريا من جامعة القرويين.

المهام الحالية

مدير عام لوكالة بيت مال القدس الشريف التابعة للجنة القدس التي يترأسها جلالة ملك المغرب.

المهام السابقة

وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية لمدة تسعة عشر عاما، وأستاذ التعليم العالي باحث بكلية الشريعة، جامعة القرويين بفاس، وأستاذ محاضر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس، ورئيس مصلحة المناهج والبرامج والكتب بوزارة التعليم العالي، وأستاذ بالمعهد المولوي بالرباط (وهو معهد تابع للقصر الملكي يدرس به أصحاب السمو الملكي الأمراء والأميرات)، ومحاضر في عدد من الجامعات.

محام مقبول لدى المجلس الأعلى بفاس ثم بالرباط، عضو اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم، وعضو المجلس العلمي بفاس، ورئيس مؤتمر وزراء الأوقاف والشؤون الإسلامية لدول العالم الإسلامي في دورته الخامسة، ثم رئيس مؤتمر وزراء الأوقاف والشؤون السلامية لدول المغرب العربي في دورته الأولى، وعضو المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، عضو أكاديمية آل البيت للفكر الإسلامي بالأردن، وعضو رابطة علماء المغرب، وعضو جمعية العلماء خريجي دار الحديث الحسنية ورئيس مؤتمرها الثاني، وعضو لجنة مراجعة مدونة الأحوال الشخصية سنة 1993.

عضو اللجنة المكلفة من طرف منظمة المؤتمر الإسلامي بوضع النظام الأساسي لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، وعضو فريق النظرة الإستراتيجية لدول روسيا الاتحادية والعالم الإسلامي، وممثل المملكة المغربية في العديد من مؤتمرات وزراء الخارجية سواء في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي أو جامعة الدول العربية، وعضو الوفد المغربي

في عدد من مؤتمرات القمة الإسلامية والعربية في الكويت وطهران والقاهرة ودكار، عضو الوفد المغربي في لجنة القدس في العديد من اجتماعاتها.

المؤلفات

كتاب "الفقيه أبو علي اليوسي نموذج من الفكر المغربي في فجر الدولة العلوية".

كتاب "الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم لأبي بكر بن العربي المعافري - دراسة وتحقيق".

كتاب " المرأة بين أحكام الفقه والدعوة إلى التغيير".

كتاب " ظل الله".

"ثورة زنو "رواية.

كتاب " الحكومة الملتحية دراسة نقدية مستقبلية".

المحاضرات المطبوعة

خمس وعشرون محاضرة مطبوعة هي عبارة عن دروس افتتاحية افتتحت بها الدروس الحسنية الرمضانية، وبعضها مترجم للفرنسية والإنجليزية. يتم الآن جمعها وإعدادها للطبع في كتاب تحت عنوان "إمتاع النفوس بفواتح الدروس".

مجموعة من الأبحاث والدراسات المقدمة إلى المؤتمرات والندوات الدولية مطبوعة ضمن أعمال تلك المؤتمرات والندوات.■

محمد بوزوبع

الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

8 مايو 1990 – 19 شتنبر 2007

عين وزيرا للعدل من نونبر 2002 إلى أكتوبر 2007

من مواليد مدينة مكناس يوم 15 فبراير 1939. توفي في 16 نونبر 2007، حائز على شهادة عليا من جامعة القاهرة كلية التجارة، والإجازة في الحقوق من جامعة محمد الخامس بالرباط 1960. التحق بسلك المحاماة سنة 1961.

عضو اللجنة التنفيذية لإتحاد طلبة المغرب 1960، ومناضل بالإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية منذ تأسيسه، وعضو اللجنة الوطنية للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وكاتب عام لمجلس نقابة المحامين بمدينة الرباط 1970.

كان نائب أول للمجلس البلدي لمدينة الرباط 1976، وعضو مجلس أمناء معهد الإنماء للدول العربية، وعضوا دائما لمنظمة العواصم العربية والإسلامية، وعضو المكتب التنفيذي لجمعية الحقوقيين المغاربة، كما انتخب مستشارا لبلدية اليوسفية بالرباط 1983، ثم نائبا برلمانيا عن مدينة مكناس 1984.

من مؤسسي المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، وشارك في عدة مؤتمرات و ندوات عربية و دولية تهتم بحقوق الإنسان.

عين وزيرا للعلاقات مع البرلمان في حكومة التناوب 1998، ثم وزيرا للعدل من 2002 إلى 2007.■

محمد زيان

الاتحاد الدستوري

8 مايو 1990 – أبريل 1998

عين وزيرا مكلفا بحقوق الإنسان
من فبراير 1995 إلى فبراير 1996

ولد يوم 14 فبراير 1943 بملقا (إسبانيا). حاصل على الإجازة في الحقوق من كلية العلوم القانونية بالرباط (1967) وشهادة الدراسات العليا في القانون العام (1968) ثم شهادة الدراسات العليا في علم الاجتماع العام (1968) وشهادة الدراسات العليا في العلاقات الدولية (1969).

اشتغل موظفا بوزارة الفلاحة (1965-1968)، ثم محاميا في هيئة المحامين بالرباط (منذ 1971)، وشغل منصب رئيس لجنة التشريع والوظيفة العمومية (1985-1986)، وعضو المجلس البلدي للرباط، ونائب عن الرباط (الدائرة الأولى/1985-1997).

تم تعيينه وزيرا منتدبا لدى الوزير الأول، مكلفا بحقوق الإنسان (فبراير 1995 - فبراير 1996)، انتخب نقيبا لهيئة المحامين بالرباط (2006-2008) وكان مديرا لجريدة "الحياة اليومية". وهو المنسق الوطني للحزب المغربي الليبرالي (منذ 2001).■

أحمد العسكي

التجمع الوطني للأحرار

8 مايو 1990 – 10 دجنبر 2002

Né le 30 avril 1932 à Casablanca, décédé le 28 novembre 2004. Ingénieur de l'Ecole Nationale des Ponts et Chaussées – Paris (1959);

Directeur du Port de Casablanca (1962-1965);

Ministre des Travaux Publics et des Communications (1965-1967);

Président Directeur Général de la Compagnie Nationale Royal Air Maroc (RAM), (1967-1978);

Ministre de l'Enseignement Supérieur Technique et de la formation des cadres (1970);

Ministre de l'Agriculture et de la Réforme Agraire (1971-1972);

Membre fondateur du parti du RNI et membre du Comité Exécutif (1977);

Vice-Président de l'ONA et membre du conseil d'administration (1980);

Député, et successivement Vice-président de la Chambre des Représentants et président de la Commission des Affaires Etrangères, de la Défense et de l'Intégrité territoriale (1977-1992);

Président de la Commune Urbaine de Sidi Belyout (1983-1997);

Président de la Commission Provisoire de la Ligue Nationale de Foot Ball (1980).■

فيصل الخطيب

حزب الاستقلال

منذ 8 مايو 1990

لقد دأب هذا المجلس منذ تأسيسه على بذل جهود مشكورة وثمينة فيما يخص العمل على تطوير وإنعاش وتوسيع آفاق وثقافة حقوق الإنسان في المغرب وطنيا ودوليا؛ وهو مجهود قمين بالتقدير والتنويه.

وقد انشغل منذ 2002 بصورة شبه كلية بقضايا المصالحة والإنصاف وتعويض المصابين في الخروقات الماضية على حساب مهمته الرئيسية والأساسية في مواكبة التشريع وتنقيحه بما يتلاءم مع منظومة حقوق الإنسان، بدليل قلة الإحالات عليه في هذا الصدد، سواء كانت إحالة حكومية أو على وجه التصدي من أعضائه.

ثم إن هناك ظاهرة تقصير عام من عموم أعضاء المجلس عن مواكبة أنشطة لجانه الفرعية وعن المشاركة الفاعلة في إنتاجه العام مما يؤدي إلى قصر هذا النشاط على بعض من أعضائه فقط من حيث يسود شعور عام بنوع من التهميش لبقية الأعضاء، وبالخصوص من المشاركة في الأنشطة الدولية للمجلس.

وعلى هامش الملاحظات السالفة الذكر أرى بأن إحدى أسباب القصور والتقصير المشار إليها أعلاه، يعود إلى "الصبغة الطوعية" لعمل أعضاء المجلس منذ سنة 2002، وهو عنصر مؤثر على نشاط هؤلاء الأعضاء في المجلس المنشغلين دوما بقضاياهم الخاصة التي لا يستطيعون التخلي عنها أو عن بعضها طوعيا وطيلة العديد من السنوات.

وأظن بأنه آن الأوان لمراجعة سياسة المجلس سواء فيما يخص الملاحظة السالفة الذكر أو فيما يتعلق بالعودة إلى تركيز عمل المجلس على الجانب التشريعي المحتاج إلى الكثير من الملائمة مع منظومة حقوق الإنسان.

☆☆☆

ولد بمدينة تطوان سنة 1939. تابع دراسته الجامعية في الحقوق (القانون الخاص) بجامعة محمد الخامس بالرباط حيث أحرز على شهادة الإجازة في القانون الخاص سنة 1963.

مارس مهنة المحاماة على وجه التمرين المهني في هيئة المحامين بطنجة (1963-1966)، وسجل عضوا كاملا بهذه المهنة (بعد استكمال التمرين المهني) يوم 4 شتنبر 1963.

انتخب نقيبا لهيئة المحامين بطنجة سنة 1975. انتخب عضوا لمجلس النواب عن دائرة تطوان الجنوبية وبصفته مرشحا للنيابة البرلمانية عن حزب الاستقلال، (يونيه 1977 - أكتوبر 1983). واختير رئيسا للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس النواب (1981-1983). شارك خلال فترة عمله النيابي في عدة مهام دولية في هيئة الأمم المتحدة سنة 1979 وفي جولة برلمانية عبر دول إفريقية سنة 1980 للتعريف بقضية الصحراء. وشارك كذلك بهذه الصفة في اجتماعات الاتحاد البرلماني العربي في تونس ودمشق والجزائر والإمارات العربية المتحدة والعراق.

ساهم بصفته عضوا بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في وفود المجلس في مؤتمر هيئة الأمم المتحدة المنعقد في باريس سنة 1991، حيث تم الإعلان عن مبادئ باريس لحقوق الإنسان. وساهم كذلك بهذه الصفة في عضوية الوفد المغربي لدى مؤتمر فيينا المنعقد سنة 1993 الخاص بمجلس حقوق الإنسان لهيئة الأمم المتحدة. كما شارك في عدة جولات أوربية ضمن وفد المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بخصوص التعريف بقضية الصحراء، وشارك عدة مرات بهذه الصفة في اجتماعات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في جنيف.

عضو مؤسس للشبيبة الاستقلالية، ولجمعية بناة الاستقلال، وللاتحاد العام لطلبة المغرب والعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، ولجمعية "نبراس الفكر" بتطوان، ولجمعية " نادي 21" بطنجة.

له عدة مساهمات تحليلية قانونية وسياسية نشرت في جريدة العلم إلى جانب مشاركته الفعلية في عدة منتديات فكرية وحقوقية وسياسية.

عضو في المجلس الوطني لحزب الاستقلال (1962-2002) وعضو كذلك في اللجنة المركزية لهذا الحزب (1965-1997).■

لحسن كبون

الحزب الوطني الديمقراطي

8 مايو 1990 – 10 دجنبر 2002

جاء ميلاد المجلس في التسعينات من القرن الماضي ليعطي دفعة قوية لقضايا حقوق الإنسان ويكبح الضغوطات الخارجية التي كانت تمارس على البلاد من طرف مؤسسات حقوقية وجمعيات مدنية، تمركزت على الخصوص في أوربا وأمريكا الشمالية، استغلت بعض الظروف للإساءة إلى المغرب في قضاياه الوطنية. وإنه لمن دواعي الفخر والاعتزاز أن يحظى المرء بشرف خدمة الوطن ومقدساته وفي مرحلة دقيقة ناتجة عن تراكمات لأحداث تعاقبت على البلاد منذ فجر الاستقلال.

وقد ارتأى المجلس في بداية عمله، وهو المتكون من فعاليات سياسية ونقابية وشخصيات من مستوى رفيع تحسن الإصغاء وتتعامل بجدية ووطنية صادقتين مع التقارير الصادرة في حق المغرب من طرف تلك المؤسسات والمنظمات سواء من داخل المغرب أو من خارجه، أن من الحكمة والتعقل أن يتصدى للإشكاليات المطروحة بمنهج متأن واستراتيجية محكمة، خاصة وان فرض حقوق الإنسان وبنظرة غربية آنذاك لم يكن بالشيء الهين والملائم للبلاد.

فعلى الصعيد الداخلي، كان الأمر يتطلب أن تراعى فيه قدرة الاستجابة لنقلة إصلاحية هادئة تلافيا حدوث رجة اجتماعية أو ردود فعل من جهات قد ترى في ذلك تقليصا أو تدخلا في سلطاتها ومهامها .لأن ما كان يتوخاه المجلس هي إصلاحات تهدف لمعالجة قضايا تمس جوانب قانونية ومسطرية وتجعل حدا و قطيعة مع الاعتقادات التعسفية ومشاكل السجون الرسمية والسجون الإدارية.

أما على الصعيد الخارجي: تقوت اللقاءات مع مختلف الجهات الحقوقية وفي حوارات ونقاشات مفتوحة للكشف عن الحقائق وإزالة كل ما يشوبها من مغالطات ومزايدات. وبذلك فرض المجلس وجوده وحظي بالمصداقية والاحترام، كما عمل على توثيق الروابط مع منظمات ومؤسسات حقوقية من القارتين الأوروبية والأمريكية، وأصبح في تركيبته وعمله نموذجا للعديد من المؤسسات المماثلة التي بدأت تعرف الوجود، لأن المغرب تميز بكونه سباقا في تأسيس مجلس وطني استشاري لحقوق الإنسان قبل كثير من الدول وبالخصوص قبل جميع الدول العربية والإفريقية.

ولم تمر السنة الرابعة من ميلاد المجلس، حتى تغيرت ملامح وسلوكات جهات متعددة، وأذكر يوما في لقاء مع منظمة العفو الدولية، بعد عروض تناولت مختلف المنجزات على الصعيد القانوني والإداري والحقوقي ببلادنا، أن عقب عليها رئيس الوحدة الأوروبية لمنظمة العفو الدولية بقوله: حققتم الكثير وأرجوكم أن لا تسيروا في معالجة قضاياكم بهذه السرعة بل أتركوا لنا ما يمكن أن نؤاخذكم عليه لكي لا نفقد شغلنا و مناصبنا.

والواقع أن الفضل كل الفضل يعود للتوجيهات السديدة والرعاية الكريمة لجلالة الملك المشمول برحمة الله الحسن الثاني طيب الله ثراه، التي جعلت المجلس يحقق مبتغاه وأهدافه وتغلب بذلك على الصعوبات الظرفية، فشق طريقه في وقت وجيز وتبددت الشكوك لدى الصديق والخصم بميلاد مغرب حداثي كدولة للحق والقانون.

ونرى اليوم في عهد جلالة الملك محمد السادس نصره الله، مغربا جديدا رسخ قواعد حقوق الإنسان المتعارف عليها دوليا، فتحققت منجزات كنا نراها من قبل بعيدة المدى، وأصبح المغرب، وهو المتمسك بتاريخه وأصالته ومعتقداته، يواكب السير الحضاري في العناية والاهتمام "بالإنسان" والرفع من قيمته وتحسين عيشه وصون كرامته.

ويساير المجلس في تركيبته الحالية مسيرة حقوق الإنسان من زوايا متعددة ومنظور جديد خاصة بعد طي صفحات من الماضي المؤلم وإعادة الاعتبار لأفراد وجماعات ومناطق ترابية. وهي مكاسب قد تعتبر عمودا فقريا لمخطط التنمية البشرية الذي ينجزه المغرب بتحد وإصرار.

وحبذا لو أن المجلس، ولو من خلال أعمال لجنه، يعطي دفعة لـ:

☆ حماية البيئة ومحاربة التلوث؛

- ☆ محاربة الهشاشة بالعالم القروي وأحزمة بعض المدن؛
- ☆ الاهتمام بالأخلاقيات managers-éthiques لضبط تساوي الفرص وتحسيس مسؤولي الإدارات العمومية والمؤسسات في التسيير وحسن التدبير والحفاظ على المال العام؛
- ☆ تدارس آليات التحكم في مقررات تدريس اللغة الأمازيغية حتى لا يزج بها في متاهات تحيد بها عن الهدف كلغة رافدة لمغرب ذي الجذور التاريخية والدينية والحضارية؛
- ☆ التحسيس بمشاكل وقضايا الجالية المغربية في المجتمع المدني بدول الإقامة؛
- ☆ ومما لا شك فيه أن المجلس سيسخر رصيده ومكوناته وإمكاناته في اتجاه إصدار توصيات رائدة تحقق للمغرب مكانة رفيعة بين الدول المتقدمة.■

التهامي الخياري

حزب التقدم والاشتراكية

8 مايو 1990 – 10 شتنبر 1997

مثل جبهة القوى الديمقراطية
من دجنبر 1997 إلى دجنبر 2002

ولد في 1943 بتازة، حاصل على الإجازة في العلوم الاقتصادية بجامعة محمد الخامس بالرباط، ودبلوم الدراسات العليا بجامعة "Grenoble" بفرنسا، ودكتوراه الدولة في الاقتصاد بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء.

أستاذ جامعي للعلوم الاقتصادية والاجتماعية بجامعة محمد الخامس ومعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة، وأستاذ جامعي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالرباط، وأستاذ بالمعهد العالي للصحافة، ورئيس قسم الدراسات بالمركز الجهوي للاستثمار الفلاحي الحوز تانسيفت.

وهو نائب رئيس جمعية الاقتصاديين المغاربة سابقا، ورئيس سابق لمركز "عزيز بلال" للدراسات والأبحاث، ونائب رئيس الاتحاد الوطني لطلبة المغرب سابقا. عضو الديوان السياسي لحزب التقدم والاشتراكية سابقا، وعضو سابق في اللجنة المركزية لحزب التحرير والاشتراكية، الكاتب الوطني لجبهة القوى الديمقراطية، نائب برلماني سابق عن دائرة تاملالت بإقليم قلعة السراغنة، ونائب رئيس مجلس النواب سابقا. وزير سابق للصيد البحري (مارس 1998 - شتنبر 2000)، ووزير سابق للصحة (شتنبر 2000 - نونبر 2002). مدير مجلة "الاقتصاد والاشتراكية" ناطقة بالفرنسية، ومجلة "الاقتصاد والمجتمع" ناطقة بالعربية، ومدير جريدة "المنعطف" لسان جبهة القوى الديمقراطية.

أصدر كتاب "الفلاحة في المغرب" و "تشييد المغرب المستقل مغرب الحسن الثاني"، كما ساهم بأبحاث ودراسات علمية بعدة إصدارات.■

محمد شنوكي

الاتحاد الوطني للقوات الشعبية

8 مايو 1990 – 10 دجنبر 2002

إن فكرة صاحب الجلالة الحسن الثاني رحمه الله لإنشاء مجلس استشاري لحقوق الإنسان بجانبه كانت فكرة جيدة أثبتت منجزات هذا المجلس المهمة بفضل آرائه المجردة والحكيمة والنزيهة جدارتها وفعاليتها.

وإني أتذكر أن الإرادة الملكية كانت ترمي إلى أن تكون المنظمات النقابية والأحزاب السياسية الأساسية في البلاد ممثلة في هذه المؤسسة رغم أن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي كنت أمثله في المجلس غير ممثل في البرلمان.

وفي اعتقادي أن نجاح المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في مهامه راجع إلى تركيبته، إذ أنه كان يضم في بدايته بعض أعضاء الحكومة كوزير العدل ووزير الداخلية ووزير الأوقاف وأحد مستشاري صاحب الجلالة بجانب ممثلين عن المقاومة والأحزاب السياسية والنقابية وجمعيات مهنية ومنظمات حقوق الإنسان وفعاليات فكرية ودينية ورجال قانون وقضاء، من جهة، وإلى اختيار شخصيات ذات ثقافة وتجربة واسعتين كل في ميدانه تعمل من أجل المصلحة العامة وهمها الوحيد الإدلاء بآرائها بموضوعية وتجرد من أجل أن تأخذ البلاد الطريق الصحيح في ترسيخ الحريات العامة وحقوق الإنسان ودولة القانون وتحقيق ديموقراطية سليمة، تلك الآراء التي تنال موافقة صاحب الجلالة بتلقائية وبدون تحفظ باعتبار الثقة السامية التي يوليها للمجلس.

وتجدر الإشارة إلى أن انضمام بعض أعضاء الحكومة للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي تعرض لانتقادات، كان في نظري اختيارا صائبا باعتبار أن المجلس لا يتوفر على الوسائل الكافية للبحث والتحري في مختلف القضايا التي كانت تطرح عليه مع إمكانية الحصول على معلومات دقيقة حولها.

وإني أذكر، على سبيل المثال، اللائحة الدقيقة والكاملة التي زود بها وزير العدل المجلس في سنة 1994 فيما يتعلق باقتراح على جلالة الملك من أجل إصدار عفوه الكريم على 424 معتقلا أدينوا في أحداث أليمة عرفتها البلاد في سنوات سابقة.

كما أني أشهد على أنه خلال وجودي بالمجلس لم ألاحظ أي محاولة من الوزراء الأعضاء فيه للتأثير في مسار المناقشات أو في اتخاذ الرأي الاستشاري المطلوب.

وكل ذلك بحكم أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان مؤسسة بجانب الملك الذي هو أعلى سلطة في البلاد، وبالتالي فإن الجميع كان يعمل كل ما في استطاعته لأداء واجبه بموضوعية وتجرد.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى أن أنشطة المجلس في إطار المهام الموكولة إليه كانت وافرة وتكمن في اقتراحات لتعديل القوانين كقانون المسطرة الجنائية والقانون الجنائي وقانون السجون وقانون الشغل وذلك في اتجاه حماية حرية الأفراد والجماعات وتحسين ظروف المعتقلين وظروف الشغل وملاءمة تلك القوانين مع المواثيق الدولية.

ومن أجل تحسين المناخ السياسي ساهم المجلس في إصدار عفو ملكي على مئات من المحكوم عليهم.

وإن المجلس ربط كذلك اتصالات مستمرة، مع منظمات حقوق الإنسان الوطنية والدولية، الحكومية منها والغير حكومية، من أجل تبادل الآراء والتجارب والتعاون في هذا المضمار.

كما أن المجلس يسعى، وبصفة جدية ومستمرة، في معالجة ملف المختفين مع تعويض المتضررين وذلك محاولة منه لطي هذا الملف بصفة نهائية.

وإن دور المجلس أصبح كذلك دورا رائدا فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.■

عبد المجيد بوزبع

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

8 مايو 1990 – 10 دجنبر 2002

ولد في 14 مارس 1946 بمدينة فاس. طبيب أستاذ مبرز بكلية الطب والصيدلة بالرباط، طبيب متخصص في أمراض القلب والشرايين بمستشفى إبن سينا بالرباط.

رئيس جمعية أطباء القلب والشرايين وعضو فاعل بالعديد من المنظمات الدولية المتخصصة في علوم القلب والشرايين، وعضو المؤتمر القومي العربي.

فاعل نقابي ومؤسس للحركة النقابية بالمغرب، وفاعل حقوقي، وعضو المجموعة الوطنية لدعم العراق وفلسطين. وهو الأمين العام للحزب الاشتراكي، ومدير جريدة المنبر الاشتراكي.■

الهاشمي بناني

الاتحاد المغربي للشغل

8 مايو 1990– 22 يوليوز 1994 (تاريخ وفاته)

ولد بمدينة الرباط يوم 9 سبتمبر سنة 1927. تخرج من مدرسة المعلمين وعمل مدرسا بمدرسة مولاي يوسف بالرباط، واستقال من التعليم الرسمي في أواخر يناير 1946 لسبب يتعلق بذكرى المطالبة بالاستقلال، والتحق فورا بالتعليم الحر (مديرا للمدرسة العباسية ثم المعطوية ثم أستاذا بمدارس محمد الخامس بالرباط).

شارك في النشاط الوطني والسياسي منذ بداية الأربعينيات: انتمى إلى الحزب الوطني وهو فتى، وناضل في صفوف حزب الاستقلال خلال مرحلة الكفاح ضد الاستعمار وبعد الاستقلال. وكان أحد مؤسسي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ومسؤولا عن كتابته بالرباط لسنوات عديدة.

شارك في تنظيم وتأطير أنشطة الشباب قبل الاستقلال: الكشفية الحسنية، الجمعيات الرياضية بالعصبة الحرة لكرة القدم، مخيمات الأطفال، قوافل الشباب، وفي تأطير الدورات التكوينية لمدربي المخيمات وأطر الشباب.

كما شارك في عدد من الأنشطة الاجتماعية الوطنية خاصة مع بداية الاستقلال، ومن أهمها تأسيس العصبة المغربية للتربية الأساسية ومحاربة الأمية مع تنظيم حملات محو الأمية بين جماهير العمال والتجار والصناع، والمشاركة في بناء المشروع الوطني الكبير "طريق الوحدة".

كان أحد المسؤولين عن تنظيم إضرابات ومظاهرات الرباط في غشت 1953 احتجاجا على السياسة الاستعمارية

الفرنسية وتهديداتها لجلالة محمد الخامس قدس الله روحه، وقد اعتقل عند نفي محمد الخامس وعائلته الكريمة، وحكم عليه بالسجن.

كما كان أحد المسؤولين عن تنظيم أفواج العمال المكلفين بالسهر على الأمن والنظام في الرباط حين عودة المغفور له محمد الخامس من منفاه مع عائلته الكريمة أيام 16–18 نونبر 1955.

أحد مؤسسي الاتحاد المغربي للشغل في مارس 1955، وتحمل لسنوات طويلة مسؤولية تنظيم وتسيير الاتحاد الجهوي للرباط، وكان عضوا في الأمانة الوطنية للاتحاد.

كان أحد المشرفين على مدارس التكوين النقابي في الاتحاد المغربي للشغل، منذ انطلاقها أواخر سنة 1955، واشترك في عشرات المؤتمرات والندوات العربية والدولية كخبير في الثقافة العمالية، كما تحمل مسؤوليات ومهام في التنظيم والعلاقات الخارجية في نطاق المكتب الوطني للاتحاد المغربي للشغل، وأشرف لفترة على الصحافة النقابية من خلال جريدة "الطليعة".

مثل الاتحاد المغربي للشغل في عدد من المؤتمرات النقابية في إفريقيا وآسيا وأوروبا وفي الأقطار العربية، وكذا اجتماعات الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب والاتحادات الإقليمية الإفريقية والاتحادات الدولية.

عين عضوا في المجلس الوطني الاستشاري، وانتخب سكرتيرا للمجلس (1957-1959)، وشارك في المجالس العليا لإصلاح التعليم التي أسست بعد الاستقلال إلى ما قبل سنة 1965، ثم أول رئيس المجلس البلدي للرباط المنتخب سنة 1960 لمدة ثلاث سنوات.

ناضل من أجل استقلال الجزائر في التنظيمات السياسية والنقابية. وكان أحد المسؤولين عن مظاهرة 11 نونبر 1966 بالرباط التي نظمها الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بتنسيق مع الاتحاد المغربي للشغل والاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

يعد أحد مؤسسي الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني وعضوا في مكتبها المركزي وأول أمين عام لفرع الرباط. أخذ يشارك بداية في سنة 1969 بانتظام في مؤتمر العمل الدولي بجنيف، وكان الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني ونضاله المشروع من أجل تقرير مصيره من أهم نشاطاته ضمن المجموعة العربية بأطرافها الثلاث.

وشارك منذ سنة 1973 في المؤتمرات العربية، وانتخبه العمال رئيسا لفريقهم في جل هذه المؤتمرات.ثم انتخب عضوا في مجلس إدارة منظمة العمل العربية سنة 1979 وعضوا في لجنة الحريات النقابية بمكتب العمل العربي. ورشحته حكومة صاحب الجلالة لشغل منصب المدير العام لمنظمة العمل العربية، فانتخبه المؤتمر سنة 1980، ثم جدد له الثقة لولاية ثانية سنة 1985.

حرص خلال ترؤسه لمنظمة العمل العربية على تنمية وصيانة الحقوق والحريات النقابية، وهي الأهداف المسطرة في دستور المنظمة، وذلك من خلال الجهود التي بذلها بتعاون مع لجنة الحريات النقابية، لحل العديد من المشاكل المتعلقة بالمس بالحقوق والحريات النقابية في الأقطار العربية، وفي طليعتها ما قامت به منظمة العمل العربية مع المجموعة العربية في مؤتمر العمل الدولي دفاعا عن حقوق العمال وأصحاب الأعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة.■

عبد الرزاق أفيلال

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب

8 مايو 1990 – 22 يناير 2007

المؤهلات الدراسية والفكرية: مجاز في الآداب – دراسات في الحقوق.

النشاط الحقوقي: عضو المجلس الكونفدرالي للكونفدرالية العالمية للشغل.

العطاءات في مجال حقوق الإنسان: الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الدفاع عن العمال والتدخل لحل النزاعات الاجتماعية.

الأبحاث: دراسات وأبحاث في مركز الدراسات والأبحاث التابع للاتحاد العام للشغالين بالمغرب في ميادين اقتصادية واجتماعية وعمالية.

المنشورات:
- ☆ جريدة "La Réforme"
- ☆ جريدة العمال
- ☆ كتابات حول مواضيع اجتماعية بجريدتي العلم والرأي

عضو المجلس الوطني لحزب الاستقلال منذ 1962؛ عضو مؤسس الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وللعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان؛ نائب برلماني عن دائرة تطوان الجنوبية من سنة 1977 إلى 1983 بترشيح من حزب الاستقلال؛ رئيس الفريق البرلماني لحزب الاستقلال من 1981 إلى 1983. شارك سنة 1980 في وفد برلماني وحكومي، قام بزيارة ست دول إفريقية للتعريف بقضية الصحراء؛ وشارك في عدة لقاءات دولية وكاتب لعدة مواضيع قانونية ومتعلقة بالتحليل السياسي .■

امحمد الحاتمي

اتحاد النقابات الشعبية

8 مايو 1990 – 15 شتنبر 1996

مثل الاتحاد الديمقراطي للشغالين،

أكتوبر 1996 – دجنبر 2002

M'HAMED EL HATIMI, né le 30 décembre 1943 à Gzenaya (Ajdir- Taza) et décédé le 6 mars 2010 à Rabat.

Etudes et diplômes

Diplôme des récompenses des meilleures thèses de l'Université de Paris II (1983).

Doctorat d'Etat en Droit, mention très bien, obtenu à l'Université de Paris II (1981).

Diplôme d'Etudes Supérieures en Droit privé obtenu à l'Université de Paris II (1976).

Licence en Droit privé, Faculté de Droit Rabat (1973).

DEUG en architecture et en économie à l'Université d'Upsal (Suède) (1967).

Expérience professionnelle

Dépué d'Aknoul (1993-1997).

Président de la Commune d'Ajdir (1992).

Vice-président de l'Association Internationale de Méthodologie Juridique (depuis 1988).

Membre de la Commission Nationale chargée d'accorder les équivalences de diplômes au plan administratif et universitaire (1983-1987).

Chargé de la coordination entre la Faculté de Droit de Rabat et l'Académie Royale Militaire de Meknès (1973-1994).

Directeur de cabinet du Ministre de l'Education Nationale (1986-1988).

Chef de département de droit privé à la Faculté de Droit de Fès (1982-1985).

Professeur d'enseignement supérieur (Depuis 1985).

Maître de conférences (1981-1985).

Maître assistant (1973-1980).

Détaché de l'Education Nationale à la Défense Nationale en qualité d'administrateur contractuel, conseiller juridique, chef de service et chef de division adjoint des affaires financières (1973-1980).

Publications

- ☆ *«La législation forestière au Maroc», rapport réalisé sous le patronage de Monsieur le Professeur Jean de MALAFOSSE à l'Université de Paris II, en 1975, dans le cadre du droit de l'environnement.*
- ☆ *«Le privilège de juridiction sous le régime des capitulations au Maroc», mémoire de D.E.S, soutenu à l'Université de Paris II, en 1976.*
- ☆ *«Les fondements socio-juridiques du droit de propriété des immeubles au Maroc», thèse de doctorat d'Etat en droit, soutenue à l'Université de Paris II en 1981.*
- ☆ *«L'adaptation entre l'interprétation et la qualification en droit marocain», article publié dans la revue juridique et politique, Indépendance et Coopération, I.D.E.F., n°2 Avril-Juin 1984, pp 233-244.*
- ☆ *Un livre sur «Les méthodes d'assimilation et de recherche en droit», paru aux Presses Universitaires d'Aix-Marseille, 1984.*
- ☆ *«Où en est l'enseignement du droit musulman au Maroc ?», publié aux éditions du CNRS, Paris, 1990, pp 267-290.*
- ☆ *«Education et formation au Maroc : Enjeux de l'an 2000», article paru au premier numéro de la revue «Al Açala», en 1989.*
- ☆ *«Qu'est ce que la méthodologie juridique ?», article publié aux Cahiers de l'Atelier de Méthodologie Juridique en décembre 1998, Presses Universitaires d'Aix-Marseille.*
- ☆ *«La formation universitaire des juristes au Maroc», article publié aux Cahiers de l'Atelier de Méthodologie Juridique en décembre 1998, Presses Universitaires d'Aix-Marseille.*
- ☆ *«Sources étatiques et non étatiques du droit marocain», article paru lors du 6ème congrès de l'Association Internationale de Méthodologie Juridique, tenu à Pise en Italie.*
- ☆ *«Le plurijuridisme dans le monde musulman: cas du plurijuridisme marocain», actes du VIIIème congrès de l'Association Internationale de Méthodologie Juridique, Aix-en-Provence, Presses Universitaires d'Aix-Marseille, Septembre 2003.*■

أحمد بنعمو

العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان

8 مايو 1990 – غشت 1998

ولد سنة 1945.

المؤهلات العلمية: حاصل على شهادة التأهيل التربوي (المدرسة العليا للأساتذة، جامعة محمد الخامس –الرباط)، والإجازة في الفلسفة (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس – الرباط)، وشهادة الدروس المعمقة في علم النفس الارتقائي (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس – الرباط)، وشهادة الماجستير (كلية التربية جامعة بوسطن – الولايات المتحدة الأمريكية)، ودكتوراه الدولة في علم النفس (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد بن عبد الله فاس).

المنصب الحالي: أستاذ التعليم العالي –كلية علوم التربية، جامعة محمد الخامس – السويسي.

الخبرات السابقة: أستاذ اللغة العربية بالسلك الأول ثانوي (ثانوية النجد – سلا)، أستاذ الفلسفة والفكر الإسلامي بعدة ثانويات بالرباط، وأستاذ مساعد في علم النفس (كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة محمد بن عبد الله بفاس)، وأستاذ علم النفس (كلية الآداب والعلوم الإنسانية ببني ملال – جامعة القاضي عياض)، و أستاذ علم النفس (كلية علوم التربية، جامعة محمد الخامس – السويسي الرباط).

المهام العلمية: رئيس شعبة علم النفس التربوي كلية علوم التربية (ج. محمد الخامس – السويسي، الرباط)، ومنسق شعبة الدراسات الإسلامية – سابقا (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ج. القاضي عياض – بني ملال)، وعضو الهيئة العلمية للمرصد الجامعي للسلوك المدني والمواطنة (ج .م. الخامس – السويسي – الرباط).

أمين تحرير مجلة "الدراسات النفسية التربوية" الرباط – المغرب، وعضو مؤسس للجمعية المغربية للدراسات النفسية، ونائب رئيس الجمعية المغربية للدراسات النفسية، وعضو الجمعية المغربية للمناهج التربوية، وعضو اللجنة العلمية لمؤسسة زهور الزرقاء (الرباط)، عضو الجمعية المغربية لحماية اللغة العربية، وأستاذ زائر للجامعة الإسلامية بالنيجر.

الاشتراك والتعاون، مع مركز الدراسات الأمنية والتدريب "سابقا" وأكاديمية نايف "حاليا" بالرياض، في العديد من الأنشطة العلمية.

عضو فعال في الجمعية المغربية لدراسات الطفولة، وعضو مؤسس لوحدة البحث في التربية الدولية (كلية علوم التربية – الرباط)، وعضو في وحدة إعادة تربية الجانحين والتأهيل المهني (كلية علوم التربية – الرباط).

الأبحاث والدراسات المنشورة: المساهمة في إعداد دليل مرجعي مع مجموعة من الخبراء لفائدة المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة لتحقيق أهداف واستراتيجيات التربية على المواطنة والحوار وقبول الرأي الآخر، وذلك في إطار مشروع التربية على المفاهيم الإنسانية والحضارية المعاصرة في التعليم الثانوي.كما ساهم في إعداد دليل تربوي لفائدة النساء لمحو الأمية بتكليف من منظمة الإسيسكو –الرباط.

المساهمة في مؤلف جماعي، وهو حصيلة أعمال الندوة العربية حول "سوء معاملة الأطفال واستغلالهم غير المشروع"، إصدار أكاديمية "نايف" العربية للعلوم الأمنية – الرياض – المملكة العربية السعودية.

المشاركة في كتاب جماعي تحت عنوان: "الرعاية النفسية والاجتماعية للطفل" إصدار المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب–الرياض – المملكة العربية السعودية. و"أية تربية دولية لمواطنة عالمية" وهي دراسة مقدمة في ندوة الجمعية المغربية الألمانية ومعهد "غوته" والمنعقدة بكلية علوم التربية جامعة محمد الخامس – السويسي الرباط .■

محمد الصديقي

المنظمة المغربية لحقوق الإنسان

8 مايو 1990 – 10 دجنبر 2002

من وحي الذكرى

يعتبر إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سنة 1990 محطة رئيسية في مسيرة المغرب الحديث خلال فترة العشرية الأخيرة من القرن الماضي.

وبالفعل، فإن جلالة الملك الحسن الثاني، تغمده الله برحمته، تمكن عبر هذه الآلية من فتح الآفاق المساعدة على تجاوز آثار وتجاوزات الثلاثين سنة السابقة في مختلف المجالات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وممارسة الحريات الفردية والعامة.

وذلك ما تجلى من خلال الإنجازات التي تم تحقيقها عبر مبادرات واقتراحات وتوصيات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان منذ إحداثه حتى إكمال هيئة الإنصاف والمصالحة لأشغالها سنة 2005.

ويذكر الجميع أن أول نقطة تدارسها المجلس في اجتماعه الأول كانت هي تقرير منظمة العفو الدولية حول انتهاكات حقوق الإنسان بالمغرب من خلال تدبير الوضع تحت الحراسة والاعتقال الاحتياطي سواء فيما يرجع إلى المدد غير المحددة التي كان المحتجزون يخضعون لها أو إلى الظروف التي يتم فيها الاحتجاز إضافة إلى استعمال وسائل التعذيب والإكراه.

وكانت هذه الدراسة منطلقا فعليا لتحقيق مجموعة من المكتسبات التي يمكن إجمال أهمها فيما يلي:

- ☆ إلغاء المقتضيات القانونية التي كانت تشكل في قانون المسطرة الجنائية مساسا خطيرا بحقوق وكرامة المحتجزين في مراكز الاعتقال خاصة فيما يتعلق بمدة وظروف الوضع تحت الحراسة لدى الضابطة القضائية؛
- ☆ إطلاق سراح المئات من المعتقلين السياسيين؛
- ☆ تمكين العشرات من المنفيين والمغتربين لأسباب سياسية من العودة إلى أرض الوطن؛
- ☆ الكشف عن مصير عدد من ضحايا الاختفاء القسري؛
- ☆ إحداث هيئة التحكيم المستقلة لتعويض ضحايا الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري أولا، ثم هيئة الإنصاف والمصالحة ثانيا، على يد جلالة الملك محمد السادس حفظه الله؛
- ☆ الإنجازات التي تحققت على يد هاتين الهيئتين لفائدة ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من خلال تعويضهم عن الأضرار اللاحقة بهم من جراء ذلك وإقرار الدولة بمسؤوليتها في هذا الصدد، والإجراءات التي رافقت كل ذلك من الاستماع على أوسع نطاق لشهادات الضحايا حول معاناتهم ونشر التقارير والقرارات المنجزة من طرف الهيئتين؛
- ☆ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة فيما يتعلق بالإصلاحات الضرورية لإقرار الضمانات الكفيلة بعدم السماح بتكرار ما مضى وذلك من خلال المقتضيات الدستورية والقانونية والقضائية اللازمة في هذا الشأن وعلى مختلف الأصعدة.

☆☆☆

ولد في 24 مارس 1939 بمراكش. حاصل على الإجازة في الحقوق من كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة محمد الخامس بالرباط (1961).

انخرط في سلك المحاماة منذ نونبر 1963 بالرباط. نقيب سابق لهيئة المحامين بالرباط (1980-1982)، ونائب رئيس جمعية هيئات المحامين بالمغرب (1986-1988)، وأمين عام مساعد لاتحاد المحامين العرب (1987-1990).

عضو مؤسس للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، وعضو هيئة التحكيم المستقلة لتعويض ضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي (1999-2003).

عين من طرف جلالة الملك محمد السادس عضوا في المجلس الدستوري بتاريخ 8 يونيو 2008.

حائز على وسام المكافأة الوطنية من درجة ضابط.■

محمد مصطفى الريسوني

جمعية هيئات المحامين بالمغرب

منذ 8 مايو 1990

كان يوم 8 مايو 1990 يوما خالدا في مسيرة النضال الحقوقي بالمغرب، فقد أعلن جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله في مساء ذلك اليوم عن تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في خطاب ألقاه و أذيع مباشرة على الإذاعة والتلفزة الوطنية، وكنا حوالي 40 عضوا أو يزيدون ممن تمكنوا من حضور هذا اللقاء الهام الذي تم فيه تنصيب هيئة استشارية قدمت خدمات جليلة للوطن وعملت على تمكين المغاربة من ممارسة حقوقهم الأساسية بطريقة سلسة وبإجماع مشهود وبتؤدة وروية وتعقل.

وما زلت أذكر الجلسة الأولى التي عقدها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في رحاب مقره بساحة الشهداء بالرباط، تخللتها كلمات متزنة عبر من خلالها الأعضاء عن رغبتهم الحقيقية في طي صفحة الماضي والرقي بالمغرب إلى مصاف الدول المتحضرة في مجال حقوق الإنسان.

ويكفي هذا المجلس فخرا أنه كان وراء العديد من الإصلاحات الدستورية والقانونية، و إصدار العفو الشامل على المعتقلين السياسيين وعودة المغتربين، وإلى تصالح المغاربة مع ذاتهم، وإلى الانتقال الديموقراطي بحكومة تناوب توافقي، وإلى تأسيس هيئتين في مجال العدالة الانتقالية كانتا رائدتين على الصعيدين الوطني والعالمي.

إنني وأنا أدبج هذه الكلمات البسيطة أشعر بالاعتزاز والفخر، ليس فقط بالعضوية في هذا المجلس منذ تأسيسه، أو بمساهمتي بالعمل كعضو في هيئة التحكيم المستقلة للتعويض وهيئة الإنصاف والمصالحة، وفي لجان المتابعة والتفعيل لمختلف التوصيات الرامية إلى تحديث المغرب ورفعه إلى المقام الأعلى في مجال حقوق الإنسان والنهوض بثقافة هذه الحقوق وحمايتها والتصدي لكل الانتهاكات التي قد يتعرض لها المواطن المغربي، أقول لا أشعر بهذا الاعتزاز والفخر إلا ممزوجا باعتزازي وافتخاري بالانتساب إلى هذا الوطن العظيم وشعبه المتسم بالتسامح والأخلاق الفاضلة.

☆☆☆

ولد سنة 1939 بمدينة تطوان. عضو بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان منذ 1990 وعضو أيضا بالمجلس الأعلى للثقافة.

بعد حصوله على الإجازة في الحقوق (1963)، انخرط في سلك المحاماة. فضلا عن ذلك، انتخب كنقيب لهيئة المحامين بمدينة طنجة من سنة 1977 إلى سنة 1980.

وقد كان كاتبا عاما لجمعية هيئات المحامين بالمغرب ما بين 1985 و 1997 قبل أن يصبح رئيسا لها ما بين 1997 و2000. كما ترأس جمعية دعم المؤسسات الجامعية. ويتولى حالياً رئاسة كل من مؤسسة عبد الله كنون للثقافة والبحث العلمي وجمعية تنمية إقليم طنجة وجمعية دار الهناء للأطفال اليتامى المعاقين. فضلا عن ذلك، فهو عضو سابق بهيئة التحكيم المستقلة وعضو سابق بهيئة الإنصاف والمصالحة.

وقد أنجز العديد من الأبحاث المنشورة في المجلات المتخصصة.■

محمد جلال السعيد

أستاذ جامعي

8 مايو 1990 – 10 دجنبر 2002

ولد في فاتح مارس 1938 بوادي زم. حاصل على دبلوم الدراسات العليا في القانون الخاص، ودبلوم الدراسات العليا في القانون الجنائي من كلية الحقوق بباريس، وعلى دبلوم علوم الإجرام من معهد علم الإجرام بباريس، وعلى دكتوراه في الحقوق من خلال أطروحته المتميزة في موضوع "قرينة البراءة"، كما فاز في مبارة التبريز في القانون الخاص على صعيد كليات الحقوق الفرنسية.وقد عين سنة 1969 أستاذ بكليتي الحقوق بالرباط والدار البيضاء.

تولى عدة مناصب سامية، إذ تقلد من 25 أبريل 1974 إلى غاية أكتوبر 1977 منصب كاتب الدولة في السكنى والتعمير والسياحة والمحافظة على البيئة الطبيعية، لينتقل إلى عالم البرلمان، حيث انتخب كعضو في البرلمان من أكتوبر 1977 إلى أكتوبر 2000، وهنا تقلد عدة مسؤوليات تتدرج من رئيس لجنة العدل والتشريع، إلى النائب الأول لرئيس مجلس النواب، ليتقلد سنة 1993 منصب رئيس مجلس النواب، ثم في سنة 1997 رئيس مجلس المستشارين، كما ترأس الاتحاد البرلماني العربي في 5 أبريل 1995 في دورته بالرباط، وإعادة انتخابه في شهر ماي 1997 بالقاهرة. إضافة إلى المهام البرلمانية، تحمل المسؤولية كمنتخب جماعي، حيث تولى رئاسة الجماعة القروية لأولاد فنان، والمجلس الإقليمي لخريبكة ثم المجلس الجهوي لجهة الشاوية وردیغة.

له العديد من الدراسات : "افتراض البراءة"، " المدخل لدراسة القانون"، و"المحاكمة العادلة في قانون المسطرة الجنائية لسنة 2002" ، إضافة إلى العديد من المقالات في الحقوق، وإشرافه على العديد من المؤلفات الجماعية حول إصلاح القانون.■

عبد الله العروي

أستاذ جامعي

8 مايو 1990 – 10 دجنبر 2002

ولد سنة 1933 بمدينة أزمور. تابع تعليمه بالرباط ثم بجامعة السوربون وبمعهد الدراسات السياسية بباريس. حصل على شهادة العلوم السياسية (1956) وعلى شهادة الدراسات العليا في التاريخ (1958) ثم على شهادة التبريز في الإسلاميات (1963)، وعلى دكتوراه الدولة من السوربون (1976). يشغل حاليا أستاذا جامعيا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط. يضم إنتاجه الفكري والإبداعي دراسات في النقد الإيديولوجي وفي تاريخ الأفكار والأنظمة ونصوصا روائية.■

حبيب المالكي

أستاذ جامعي

8 مايو 1990 – 10 دجنبر 2002

ولد في 15 أبريل 1946 بأبي الجعد (إقليم خريبكة). أستاذ العلوم الاقتصادية بجامعة محمد الخامس بالرباط، وعضو أكاديمية المملكة المغربية منذ سنة 1992، ورئيس مجموعة الدراسات والأبحاث حول البحر الأبيض المتوسط، ورئيس المركز المغربي للظرفية، وعضو اللجنة التنفيذية لمجلس التنمية والبحث الاقتصادي والاجتماعي بإفريقيا-دكار (1984 و 1990)، ونائب برلماني على دائرة وادي زم - أبي الجعد التابعة لإقليم خريبكة.

سبق له أن تقلد مهام الأمين العام للمجلس الوطني للشباب والمستقبل (يناير 1991- يوليوز 2000)، ووزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري (مارس- 1998 شتنبر 2000)، ثم وزير التربية الوطنية والشباب (نونبر 2002- يوليوز 2004)، و وزير التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر (2007-2004).

حاصل على جائزة جمعية إحصائيات بفرنسا -باريس 1987، ووسام فارس برتبة الاستحقاق - الرباط 1988، ووسام الشرف من درجة فارس 1996-باريس، و ميدالية فيرميل الممنوحة من طرف الأكاديمية الفرنسية برسم الجوائز الكبرى لسنة 1993، ووسام العرش1993، ووسام الاستحقاق من درجة فارس الحمالة الكبرى الممنوحة من طرف رئيس الجمهورية الإيطالية -إيطاليا 2000، ووسام الاستحقاق لدولة الشيلي - نونبر 2004 ، ووسام الاستحقاق لدولة الأرجنتين - دجنبر 2004، والحمالة الكبرى للاستحقاق للخدمات المتميزة، دولة البيرو - 30 مارس 2005، والحمالة الكبرى للاستحقاق المدني، المملكة الاسبانية - 30 مارس2005.

له إصدارات بالفرنسية

- "ما وراء الأرقام: أية تنمية؟"، منشورات مغاربيات - الدار البيضاء 1983.
- "ثلاثون سنة من الاقتصاد المغربي" ، منشورات المركز الوطني للأبحاث العلمية بباريس - باريس 1989.
- "أوراش المستقبل: حوارات"، منشورات إيديف - الدار البيضاء 2000.

وإصدرات بالعربية

- "الاقتصاد المغربي والأزمة"، منشورات مغاربيات - الدار البيضاء 1986.
- "تراكمات"، منشورات العربية-الإفريقية - الرباط 1989.
- "المغرب المتحول: سؤال المواطنة"، منشورات دار المناهل - الرباط 2003.
- "المغرب التربوي: قضايا ووجوه" - المناهل - وزارة الثقافة 2007.

مساهمات سابقة

- أستاذ زائر بمعهد البلدان النامية بـ Université Louvain-la-Neuve ببلجيكا ما بين سنة 1983 و 1985.
- أستاذ زائر بـ Collège de France ما بين سنة 1984 و 1987.
- أستاذ مشارك بالمركز الوطني للأبحاث العلمية بباريس وبمركز البحث والدراسة حول المجتمعات المتوسطية بـ Aix En Provence سنة 1987.
- أستاذ زائر بـ Université du Québec - Montréal ما بين سنة 1978 و 1985.■

محمد علال سيناصر

أستاذ جامعي

8 مايو 1990 – 10 دجنبر 2002

ولد في 5 يناير 1945 بوجدة. حاصل على ديبلوم اللغة العربية الكلاسيكية (1957-1958) وعلى ديبلوم الدراسات العليا في الفلسفة (1964) وشهادة التبريز في الفلسفة (1966). تابع دراسته في دار المعلمين العليا بسان كلود ودراسات في اللغة العربية والفلسفة في جامعة لاسربون (1960-1966).وقضى فترة للدراسة في فريبورغ (سويسرا) وكوتينغن (ألمانيا) (1969-1973)، وجامعة باريس (1973) و في أكسفورد (انجلترا) (1977).

تقلب في عدة وظائف، منها : مكلف بتدريس علم المنطق ومبحث العلوم بالسوربون فرنسا (1967-1968) ثم ملحق في البحث لدى المركز الوطني للبحث العلمي (1969-1977). أستاذ علم الاجتماع في التنمية بجامعة الحسن الثاني وكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء (1975-1977) كلف بإلقاء دروس بالمعهد الملكي لفائدة ولي العهد الأمير سيدي محمد وزملائه (1978-1979). رئيس قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (1977-1991).

عين وزيرا للشؤون الثقافية (1992-1995)، كما عين مستشارا للمرحوم جلالة الملك الحسن الثاني (1995-1999) ثم مستشارا لجلالة الملك محمد السادس (1999).

ومن أنشطته مجموعة دراسات في الفلسفة ومبحث العلوم وتاريخ العلوم، ودراسات حول الغزالي وتأثيره على فلسفة القرون الوسطى في القرن الخامس عشر (أكاديمة المغرب 1984 أرابيكا 1991). دراسات في حقوق الإنسان والإسلام، ودراسات حول مسائل التربية والسياسة الثقافية (1992-1994)، كما تولى منصب مدير لعدد من الإصدارات المشتركة، من بينها "التاريخ وتعدد الثقافات" (نشر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة 1982).

عضو في أكاديمية المملكة المغربية (1979) وعضو مراسل المعهد المصري (1989) وعضوية أكاديمية مملكة بلجيكا (1991) وعضوية مكتب الاتحاد الأكاديمي الدولي (1991-1996). ■

عبد الرزاق كنون

هيئة الأطباء الوطنية

8 مايو 1990 – 10 دجنبر 2002

J'ai eu l'honneur de représenter le Conseil de l'Ordre National des Médecins au premier Conseil Consultatif des Droits de l'Homme, mis en place par Sa Majesté Le Roi Hassan II que Dieu L'Ait en Sa Sainte Miséricorde.

Ce fut en même temps une lourde responsabilité et une expérience riche et passionnante.

Depuis le début de cette mission, j'ai intégré la Commission chargée des «Droits sociaux, économiques et culturels», ainsi que celle «chargée de l'étude de l'état des prisons».

J'ai été ensuite élu successivement à leur présidence.

Dans le cadre du premier groupe de travail, nous nous sommes penchés sur plusieurs aspects, notamment les droits des handicapés et des enfants, en impliquant des départements ministériels et des ONG concernés par ces questions.

Parallèlement à cette activité, je participais aux travaux de la «Commission chargée de l'étude de l'état des prisons», et c'est dans ce cadre que nous avons visité, avec d'autres membres, l'ensemble des prisons du Royaume.

Cette activité s'est déroulée en collaboration étroite avec l'Administration pénitentiaire du Ministère de la Justice, et parfois avec certaines Associations intéressées par ce problème.

Par ailleurs, j'ai eu l'occasion de visiter des prisons en France et au Danemark, et de participer à des rencontres internationales consacrées à ce thème.

A la lumière de cette expérience riche et diversifiée, j'ai établi un rapport sur l'état des prisons dans notre pays, dans lequel j'ai formulé des recommandations pour l'amélioration de la vie carcérale.

Ce rapport fut approuvé par les membres de la Commission puis par l'ensemble des membres du CCDH.

Il a constitué une plate-forme pour de nouveaux textes régissant l'Administration pénitentiaire.

Au plan international, j'ai étroitement participé, en compagnie de Monsieur le Président et de certains membres, à la représentation du CCDH, à différentes manifestations.

Parmi celles-ci, les rencontres annuelles de Comité International des Institutions Nationales des Droits de l'Homme (CIC) qui se tenaient à Genève au siège des Nations Unies, étaient l'occasion pour le Conseil d'évoquer l'expérience acquise et les avancées réalisées par notre pays dans le domaine de Droits de l'Homme.

Les membres représentant le CCDH saisissaient aussi cette opportunité pour tenir des réunions avec le Haut Commissaire des Nations Unies pour les Droits de l'Homme.

Par ailleurs, des ateliers annuels étaient régulièrement organisés par un membre du CIC, pour permettre aux différentes Institutions Nationales d'échanger leurs expertises.

En mai 2001, le CCDH a eu le privilège d'organiser cet Atelier International à Rabat.

Celui-ci a eu un grand succès, et fut couronné par l'élection du CCDH à la Présidence du CIC.

Il est important de souligner, qu'à l'issue de chaque manifestation à laquelle j'ai participé, j'ai rédigé un rapport détaillé de l'événement, que j'ai déposé au secrétariat du CCDH.

☆☆☆

Médecin Rhumatologue, âgé de 65 ans.

Doctorat en médecine à Rabat (1971);

Spécialité en Rhumatologie à Paris (1976);

Installation dans le secteur privé de l'exercice de la médecine (1977);

Membre du Bureau du Conseil de l'Ordre National des Médecins du Secteur Privé (1979);

Président de la Société Marocaine de Rhumatologie (1984);

Secrétaire Général Adjoint de l'Ordre National des Médecins (Ordre Unifié de tous les secteurs d'exercice de la Médecine) (1985);

Secrétaire Général du Conseil National de l'Ordre National des Médecins (1987);

Nommé par Dahir Royal, Président du Conseil Régional de l'Ordre National des Médecins de Rabat Nord-Ouest (à partir de 1991);

Président du groupe de travail chargé des droits sociaux, économiques et culturels, au sein du CCDH (1995);

Président du groupe de travail chargé de l'étude de l'état des prisons, au sein du CCDH (de 1998 à 2002).■

أحمد رضا جديرة

مستشار صاحب الجلالة [2]

8 مايو 1990 – 14 دجنبر 1995 (تاريخ وفاته)

ولد في 22 يونيو 1922 بمدينة الرباط، وتوفي يوم 14 دجنبر 1995. تلقى تعليمه بالمدرسة المولوية، وتابع التعليم العالي بكلية الحقوق بباريس، شغل مهنة محام.

تقلد عدة مناصب : مدير الديوان الملكي، وزير الدولة (1955)، ووزير الإعلام والسياحة (1956)، ثم وزير الداخلية والفلاحة (1961-1963)، ووزير الشؤون الخارجية (نونبر1963). من مؤسسي جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية (FDIC). ■

عبد الهادي بوطالب

عضو أكاديمية المملكة المغربية

8 مايو 1990 – 10 دجنبر 2002

ولد في 23 دجنبر 1923 بمدينة فاس، وتوفي في 16 دجنبر 2009.

☆ خريج جامعة القرويين (الإجازة والدكتوراه في الشريعة وأصول الفقه، 1943). حاصل على دكتوراه في الحقوق، تخصص القانون الدستوري.

☆ عمل أستاذا لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني الذي كان وليا للعهد آنذاك (1944-1948).

☆ كان من بين المؤسسين لحزب الشورى والاستقلال وعضوا للمكتب السياسي لهذا الحزب منذ تأسيسه إلى سنة 1959، وخلال هذه المدة كان رئيسا لتحرير جريدة "الرأي العام" (1948). كما شارك في الوفد الوطني المغربي الذي عرض قضية استقلال المغرب في إطار اجتماع الأمم المتحدة المنعقد في باريس بقصر شايو (1951). وكان أحد الذين تزعموا مقاومة الاستعمار الفرنسي إثر نفي جلالة المغفور له محمد الخامس.

☆ من غشت 1953 إلى فبراير 1954 وضع تحت الإقامة الإجبارية بمدينة الدار البيضاء من قبل السلطات الفرنسية، وبعد ذلك ترأس الوفد الوطني المغربي بباريس الذي قام بتعريف قضية المطالبة باستقلال المغرب في الأوساط البرلمانية والسياسية الفرنسية. وخلال هذه المدة عقد عدة مؤتمرات صحفية، وكتب عدة مقالات في الصحافة الفرنسية.

2 ذكرت الصفة على سبيل الإخبار.

☆ شارك في المفاوضات التي جرت في إيكس ليبان حول استقلال المغرب وعودة السلطان محمد الخامس إلى أرض الوطن من المنفى بمدغشقر.كان من بين أعضاء الوفد الوطني الذي اتصل لأول مرة بالغفور له محمد الخامس في منفاه بأنتسيرابي بمدغشقر للاتفاق على الخط السياسي للتعجيل بتحقيق عودة جلالته للوطن وانتزاع الاعتراف باستقلال المغرب من فرنسا (1955).

☆ منذ عودة جلالة المغفور له محمد الخامس تقلب في عدة مناصب وزارية ومارس مهام سياسية: عينه جلالة الملك محمد الخامس وزيرا للشغل والشؤون الاجتماعية في أول حكومة وطنية بعد الاستقلال (1955).

☆ ساهم في تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وكان من كتابه (1959-1960).

☆ مثل المغرب في مؤتمر الشعوب الإفريقية الذي عقد في تونس (1960).

☆ شغل منصب سفير المغرب في دمشق (1961).كما كان وزيرا للإعلام والشبيبة والرياضة، ثم وزيرا للصحراء وموريطانيا، ووزيرا منتدبا لدى الوزير الأول والناطق باسم الحكومة أمام البرلمان، ثم وزيرا للعدل وعين وزيرا للتربية الوطنية، ثم وزيرا للدولة فوزيرا للشؤون الخارجية (1963-1969).

☆ انتخب رئيسا لمجلس النواب (1970).

☆ عمل أستاذا في كلية الحقوق بالرباط (القانون الدستوري والنظم السياسة في العالم الثالث - أكتوبر 1971).

☆ عين سفيرا للمغرب في الولايات المتحدة والمكسيك (1974-1976). و عين كذلك مستشارا لجلالة الملك الحسن الثاني (1976-1978)، و وزيرا للدولة في الإعلام (1978).

☆ عمل أستاذا بكلية الحقوق بالدار البيضاء في مادة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية (1979).

☆ كان مديرا عاما للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة-ايسيسكو، 1981-1990 (المقر بالرباط، المغرب).كما استقبل عضوا في المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت) بالمملكة الأردنية الهاشمية (أكتوبر 1982).

☆ عضو أكاديمية المملكة المغربية (1982).

☆ انتخب من لدن وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي نائبا لرئيس اللجنة الدولية للحفاظ على التراث الحضاري الإسلامي التي يرأسها سمو الأمير فيصل بن فهد (نونبر 1983)، وعين عضوا في مجلس الأمناء لـ"الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية للإغاثة والتنمية والتعاون العربي والإسلامي" (1990)، وعضو شرفي لجمعية المؤرخين المغاربة (يناير 1993).

☆ عين رئيسا شرفيا لمؤسسة الحسن الثاني للأبحاث الطبية العلمية عن رمضان(أبريل 1993) ، وعين عضوا شرفيا ب"المؤسسة المغربية للبحث الطبي" (أبريل1993)، وعين رئيسا شرفيا ل"الجامعة المغربية لداء السكري" (أبريل 1993).

☆ انتخب بالإجماع أستاذا مستشارا للأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب ووشح بالوسام الذهبي للمؤرخ العربي (أكتوبر 1993).

☆ عين من لدن صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني عضوا في مجلس إدارة جامعة الأخوين بإفران (غشت 1994).

☆ عضو ب"لجنة إدارة منتدى الفكر العربي" (فبراير 1994).

☆ مستشار جلالة الملك الحسن الثاني (1992-1996).

من بين الأوسمة والاستحقاقات

☆ وسام الحمالة الكبرى للعرش.

☆ جائزة المغرب الكبرى للثقافة.

☆ الوسام الذهبي لمؤرخ المملكة.

☆ جائزة الاستحقاق الكبرى للمملكة المغربية.

☆ وسام الاستحقاق الفكري من المملكة الأردنية الهاشمية.

☆ وسام الاستحقاق من منظمة الإيسيسكو.■

مكسيم أزولاي

رئيس الغرفة الإدارية بالمجلس الأعلى

8 مايو 1990 – 6 يوليوز 1998 (تاريخ وفاته)

Feu Maxime Azoulay, né le 22 août 1917 à Casablanca, décédé le 6 juillet 1998.

Il a fait toutes ses études au Maroc, son parcours universitaire lui a permis d'obtenir un diplôme de l'ENA, une licence d'arabe, une licence de droit. Il a exercé la profession d'avocat et depuis l'indépendance du Maroc, il a exercé la profession de magistrat.

Il a été nommé le 3 octobre 1956 conseiller de 1ère classe au Haut Tribunal Chérifien de Rabat, et depuis la création de la Cour Suprême il a été président de la Chambre Criminelle à la Cour Suprême et président de la Chambre Administrative. Il est à noter qu'il a exercé toutes ces fonctions au grade exceptionnel.

Il a été nommé par Sa Majesté le Roi Hassan II membre de la Chambre Constitutionnelle et membre du Conseil Consultatif des Droits de l'Homme, et ce, depuis leur création jusqu'à son décès.

Maxime Azoulay a été décoré de l'ordre du trône par Sa Majesté le Roi Hassan II.

Monsieur Maxime Azoulay a écrit «Le guide des voies de recours» qui a été très apprécié par les magistrats et leurs auxiliaires.

Feu Azoulay avait l'honneur d'être souvent sollicité pour l'interprétation de certains articles de loi.

Arlette Azoulay (veuve du défunt)■

أحمد أفزاز

رئيس المجلس العلمي لإقليم وجدة

8 مايو 1990 – 10 دجنبر 2002

ازداد سنة 1936 بمدينة شفشاون. درّس بجامعة محمد الخامس بالرباط. وهو خريج أول فوج بكلية الحقوق سنة 1960 حيث استقبل الفوج من طرف المغفور له محمد الخامس وأطلق عليه اسم فوج محمد الخامس.

التحق بالقضاء سنة 1960 حيث عمل في محاكم تطوان، طنجة، فاس، الرباط، الدرالبيضاء ووجدة. وعين رئيسا للمجلس العلمي بوجدة ثم كاتبا للمجلس العلمي الأعلى (1982). كما عين رئيس غرفة بالمجلس الأعلى (1986)، ومفتشا عاما بوزارة العدل (1987)، ثم كاتبا عاما بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (1990)، ومديرا للشؤون الإسلامية بمقر الوزارة (1998).

انتخب نائبا ثانيا للأمين العام لرابطة علماء المغرب (1998)، وعين مستشارا بديوان وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية (2000).

له أبحاث ودراسات منشورة في عدة مجلات. عمل أستاذا مكلفا بالدروس بجامعة محمد الأول بكلية الحقوق وكلية الآداب والمدرسة الإداريـة بوجدة في الثمانينيات.■

عبد الله شاكر الكرسيفي

رئيس المجلس العلمي لإقليم أكادير

8 مايو 1990- أبريل 1998 (تاريخ وفاته)

ولد سنة 1342 هـ الموافق 1923 م بقرية أكرسيف.

دراسته العلمية

بعد أن اختتم حفظ القرآن حوالي 1355 هـ، افتتح مبادئ العلم عند شيخه سيدي عبد الله الوسخيني، فاختتم عنده "الأجرومية" و"الجمل" و"الزواوي"، و"لامية الأفعال". ثم انتقل مع أستاذه الوسخيني الذي استصحبه إلى مدرسة تازمورت ب"إداوسملال" فأخذ عنه "التحفة"، و"المقامات الحريرية"، و"الفرائض"، و"الرسموكية"، ولازمه نحو سنتين.

وفي سنة 1357 هـ انتقل إلى المدرسة العلمية العتيقة ب"بومزوان"، جماعة تيزغران -إقليم تزنيت، عند سيدي عبد الله بن محمد الإيغشاني، فلازمه ملازمة الظل للجسد سبع سنين، وأخذ عنه جميع الفنون، من نحو، ولغة، وعروض، وفقه، وتفسير، وحديث.

وكان والدنا رحمه الله في طليعة المتميزين المجتهدين، إلى درجة أن أستاذه كان ينيبه في غيابه في إلقاء الدروس على طلبته.

وفي سنة 1365 هـ (1946 م) اتصل بشيخه سيدي الحاج الأحسن البعقيلي، فألزمه أن يستتم وينقح معلوماته في فاس، فانخرط في السنة الثانية من الثانوي بجامعة القرويين، متدرجا في جميع السنوات بكل نجاح حتى تخرج منها سنة 1375 هـ بشهادة إنهاء الدروس.

وخلال المرحلة العصيبة التي مر منها المغرب بعد نفي المغفور له الملك محمد الخامس، التحق ب"ماسة" بضاحية تزنيت مدرسا للقرآن والعلوم الإسلامية، وتأسس على يده فرع المعهد الروداني هناك.

وبعد عودة جلالة الملك المغفور له محمد الخامس من المنفى التحق الفقيد بهيئة التدريس بجامعة القرويين إلى 1379 هـ سنة التحاقه بمعهد محمد الخامس بتارودانت لتولي التدريس به. وفي السنة نفسها، استدعي من قبل الجامعة الأمريكية بيروت-لبنان.

وفي سنة 1965 م التحق بدار الحديث الحسنية بالرباط، في أول فوج من الملتحقين بها بعد تأسيسها، وعين فيها أستاذا.

المناصب التي تقلدها في حياته العملية

إضافة إلى التدريس في المدارس النظامية، والعتيقة، ونظرا لكفاءته وأهليته وتكوينه العلمي الرصين، فقد تقلد عدة مناصب عليا عن جدارة واستحقاق، منها: منصب أول عميد لكلية الشريعة بأكادير منذ تأسيسها سنة 1978 إلى سنة 1985 م؛ عضو أكاديمية المملكة المغربية سنة 1981 م إلى سنة 1998 م؛ عضو المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان منذ تأسيسه إلى سنة 1998 م؛ رئاسة المجلس العلمي لأكادير وتارودانت منذ 1975 م إلى 1998 م.

كما يعتبر رحمه الله عضوا مؤسسا في عدة جمعيات علمية وثقافية. فهو: عضو مؤسس لرابطة علماء المغرب؛ عضو مؤسس لجمعية علماء خريجي دار الحديث الحسنية؛ عضو مؤسس لجمعية علماء سوس؛ وعضو رابطة علماء المغرب والسينغال.

آثاره العلمية

بث العلم في صدور الرجال بدروسه ومحاضراته في مختلف المدارس والمعاهد والجامعات.

مشاركته في إغناء الدروس الحسنية بالمداخلات والمناقشات العلمية. ومشاركته الفعالة والمتميزة في دورات وندوات أكاديمية المملكة. ودروسه في التوعية والوعظ والإرشاد، في مختلف مساجد المملكة وفي الزوايا، والمواسم الدينية، وخاصة الزاوية التيجانية سيدي العربي بن السائح بالرباط، التي ختم فيها شرح "صحيح البخاري"، والسيرة النبوية بشرح الهمزية والبردة. فقد كانت له بهذه الزاوية المباركة حلقة علمية منذ تعيينه أستاذا بدار الحديث الحسنية بالرباط إلى يوم وفاته رحمه الله أي ما يقارب من 33 سنة.

عقب وفاة المرحوم عبد الله شاكر الكرسيفي، أبنه الملك الحسن الثاني قدس الله روحه بكلمة تأبينية جاء فيها: "بالأمس القريب فارقنا رجل يحبنا ونحبه؛ هو العلامة

الأستاذ الكرسيفي، إنني كنت أعرفه منذ قديم، وكلما التقيته وجدت فيه الأستاذ الصالح والمواطن المثالي، وكان رحمه الله لا تأخذه في الله لومة لائم، كان دائما بشوشا من الذين يلقنون، بل يلحقون العلم . فليهنأ رحمه الله لأنه علم وعلم، فسوف يكون إن شاء الله بجوار النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته والشهداء والصالحين".

ملخص ما كتبه ولده

محمد بن عبد الله شاكر الكرسيفي■

محجوبي أحرضان

عضو سابق في جيش التحرير

منذ 8 مايو 1990

بعض التصورات والتقديرات الخاصة بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

عندما أعود بذاكرتي إلى اليوم والسنة التي عينت فيها من طرف المغفور له الحسن الثاني قدس الله روحه عضوا في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان باسم قدماء جيش التحرير (الثلاثاء 8 مايو 1990) إلى جانب التعيينات في المناصب التي تقلدتها سواء في عهد والده المجاهد محمد الخامس طيب الله ثراه أو في عهد وارث سره الحسن الثاني لابد لي أن أسجل أن جلالته رحمه الله كان دائما يطمح إلى أن يجعل شعبه الوفي في مصاف الدول المتقدمة، ولا يرضى أن يسمع عنه أنه تنقصه أشياء، خاصة في الجانب القانوني الذي يمس حقوق المواطنين وحرياتهم، حيث مازالت توجيهاته السامية عالقة بذهني في الخطاب الذي وجهه لأعضاء المجلس المعينين بقصر الضيافة بالرباط عندما حدد موضوع الخطاب قائلا : "هذه جلسة مخصصة لا لخلق دولة القانون، ولكن لاستكمال دولة القانون، الدولة التي تريد قبل كل شيء أن تضع حدا للقيل والقال فيما يخص حقوق الإنسان كي ننهي هذه المسألة، والنقطة الثانية لإعطاء المواطنين الوسيلة القانونية والسريعة والجدية وذات الفعالية للدفاع عن حقوقهم كمواطنين إزاء الإدارة أو السلطة، أو الدولة نفسها"، وذلك بخلق محاكم وغرف إدارية في الأقاليم والجهات تحت أشراف الغرفة الإدارية الموجودة بالمجلس الأعلى.

كما أتذكره رحمه الله عندما قال في أعضاء هذا المجلس: "أناشدكم الله بنزاهتكم و وطنيتكم أن تعينوني على إرجاع الحق لمن اغتصب منه، وأن تعينوني على أن نرفع جميعا هذا البلد إلى مستوى الدول المتحضرة، دول القانون. وأناشدكم أخيرا أن تكونوا حقيقة أنتم المدافعون إما إيجابيا أو سلبيا. إيجابيا أن تقولوا : نعم في هذا الملف خرقت حقوق الإنسان، أو سلبيا. في هذا الملف لا خرق لحقوق الإنسان وإنما هذا كذب وتلفيق وزور".

وقد بدأنا العمل في المجلس منذ سنته الأولى بوطنية وحماس ومسؤولية، انطلاقا من التوجيهات الملكية السامية، جاعلين نصب أعيننا ديباجة الدستور"الدفاع عن حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا" ومن بين الأولويات: وضعية السجناء، العمل على تحرير المحتجزين المغاربة في تندوف (وهذا الملف مازال يتطلب جهودا ودينامية في الظروف الراهنة) فضلا عن قضية الاختفاء القسري، وملاءمة التشريع الوطني مع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، وتشجيع التربية على حقوق الإنسان، وإصدار قوانين حول حقوق الطفل وتحسين وضعية المرأة على ضوء المعايير الدولية، مع الاعتماد على الخصوصية والتقاليد المغربية، كما جاءت في بنود مدونة الأسرة، وإصلاح الإدارة والقضاء، والتشاور مع المجتمع المدني، والنهوض بمختلف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كدعم الثقافة واللغة الامازيغية، وإحلالها مكانتها الوطنية الأصيلة.

ومن بين أهم المحاور الأساسية التي احتلت مكان الصدارة في أشغالنا والتي أبديت فيها بعض الآراء والملاحظات نجد :

☆ دعم الاستجابة لطلب المنظمة المغربية لحقوق الإنسان والجمعية المغربية لحقوق الإنسان للتوفر على صفة المنفعة العمومية؛

☆ حث الوزارات المعنية على توثيق التعاون مع أجهزة الأمم المتحدة العاملة في ميدان حقوق الإنسان؛

☆ إنصاف الموقوفين والمطرودين لأسباب سياسية أو نقابية بتسوية وضعيتهم الإدارية والمالية منذ تاريخ فصلهم عن العمل؛

☆ تصفية مخلفات الماضي بإصلاح المظالم، وملف الاختفاء القسري بإحداث جلالة الملك محمد السادس للجنة المستقلة لتعويض ضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، وما رصد لها من أموال لأداء التعويضات، مما ساهم في حل مشاكل عديدة للعديد من العائلات والأفراد، والمضي قدما في جبر ضرر الضحايا وعائلاتهم؛

☆ إطلاق سراح معتقلين لأسباب سياسية.

وبخصوص المحتجزين بمخيمات لحمادة بتندوف، تمكنا من إثارة انتباه المنظومة الحقوقية العالمية لقضية تشغل بال المغاربة جميعا وهي وضعية المحتجزين في مخيمات تندوف، سواء تعلق الأمر بالمفوضية السامية للأمم المتحدة في حقوق الإنسان، أو المفوضية العليا للاجئين، أو بالمنظمات غير الحكومية الدولية ومنها: منظمة العفو الدولية، والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، وهيومان رايتس ووش، حيث أصبحت معاناة إخواننا رهن الاحتجاز تشكل مصدر إحراج دولي لأعداء وحدتنا الترابية على أكبر من صعيد.

كما أن إصلاح تشريع وواقع السجون بالمغرب أخذ من انشغالاتنا وعملنا حيزا هاما، بتعديل وتحيين القوانين المتعلقة بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية، غير أن واقع السجون مازال محتاجا للمزيد من الإصلاح بكل تأكيد.

كما انكب المجلس على إصلاح مدونة الحريات العامة، وإدخال تعديلات على قانون الجمعيات وقانون الصحافة، بإلغاء صلاحية السلطة التنفيذية في توقيف أو منع الصحف وجعل هذا الاختصاص بيد القضاء، كما تم إلغاء العقوبات الحبسية بالنسبة لعدد كبير من الجنح وتم تخفيضها فيما تبقى.

إلا أن وضعية الصحافة وحرية التعبير ما زالت مقلقة، من جراء وقف الصحف ومتابعة مدرائها وكتابها بغرامات مالية باهضة، الشيء الذي يحتم المزيد من العمل والتفكير في إصلاح قانون الصحافة، وتكوين قضاة ومحاكم خاصة بالصحافة والنشر حتى تصدر الأحكام عن ذوي الاختصاص.

وفي إطار الفصل 19 من الدستور أشرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس على تأسيس ديوان المظالم بتاريخ 19 ديسمبر 2001، بما يعرف بمؤسسة الوسيط، كرافد أساسي في رفع الظلم عن المواطنين الذين يعتبرون أنفسهم ضحايا قرارت أو أعمال تتنافى مع مبادئ سيادة القانون والإنصاف.

وفي سنة 2001 عرف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إصلاحا مهما بناء على ظهير 10 أبريل، في إطار الصلاحيات المخولة لجلالة الملك بموجب الفصل 19 من الدستور، بناء على مطالب الهيآت المختصة بالأمم المتحدة وبعض المنظمات الحقوقية الوطنية، الشيء الذي عزز استقلالية المجلس وحسن مساطير عمله، وأولى أهمية كبيرة لدور المنظمات غير الحكومية داخله، وجعل من الوسيط (الذي سماه : "المسؤول عن الجهاز المكلف بتنمية التواصل بين الإدارة والمواطن" عضوا داخله)، كما أصبح للوزراء المعنيين بنشاطه صفة استشارية فقط.

وقد شرفني صاحب الجلالة الملك محمد السادس بتجديد الثقة في عضوا في المجلس بعد تنصيب أعضائه طبقا لتوجهات هذا الإصلاح.وتجدر الإشارة إلى أن المجلس في نشاطه الدؤوب قام بالحوار مع المنظمات الدولية غير الحكومية، وعقد مؤتمرات دولية هامة بالمغرب عربية وأجنبية، كما عمل على تطوير التعاون مع الأمم المتحدة، كتقديم التقارير الدولية في مواعيدها بناء على المعاهدات والالتزامات، والوفاء بحسن النية، وعلى سبيل المثال :

☆ تقرير إلى لجنة مناهضة التعذيب؛

☆ تقرير إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان؛

☆ تقرير إلى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

☆ التقرير الدوري الثالث إلى لجنة مناهضة الميز العنصري؛

☆ التقرير الرابع إلى لجنة مناهضة التمييز ضد المرأة؛

☆ التقرير الدوري الثاني إلى لجنة حقوق الطفل .

تأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة

إن التأكيدات الصريحة التي تصدر عن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطبه ورسائله منذ اعتلائه العرش، والأوراش الإصلاحية الكبرى التي يقوم بها في جميع المجالات، وعلى رأسها حقوق الإنسان، أدت به إلى التفكير بعمق في طي صفحة الماضي والمصالحة مع الحاضر، بتأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة، ترسيخا للإرادة السياسية والاختيارات الكبرى بخصوص عدم تناقض مبدأ

عالمية حقوق الإنسان مع خصوصيتها الوطنية الدينية والمغاربية، والتي تأكدت في رسالة جلالة الملك إلى الشعب المغربي في الذكرى الواحدة والخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والإقرار بضرورة استكمال جبر الضرر لضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي وإعادة تأهيلهم، وتأكيد حقوق المرأة بين الحضارات والأديان والشعوب، والتنويه بدور المجتمع المدني.

وقد قامت هيئة الإنصاف والمصالحة بعد تنصيب أعضائها والعمل خلال المدة المحددة لها، بتقديم تقرير مفصل إلى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الذي اشتغلنا عليه بعقلانية وموضوعية، ووطنية خالصة، لأن هدفنا هو خدمة قضايا الوطن والمواطنين، والدفع بدولة الحق والقانون وحقوق الإنسان كما أرادها صاحب الجلالة.

وفي ختام هذا العرض الموجز من أشغال المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان خلال المدة التي قضيتها فيه، لابد من التنويه بالعمل الوطني الوحدوي الذي جعلنا نصل جميعا إلى الحرص على تراثنا الثقافي الأمازيغي وتعليم الأمازيغية لأبنائنا في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، لأنني أستحضر هنا الظروف الوطنية في الثمانينات وبداية التسعينات عندما بدأت أصوات المهتمين بالمسألة الأمازيغية تعلو من كل الجهات حيث لم أبق وحدي أصيح، وتعددت الجمعيات الثقافية التي تعنى بهذا الشأن، حيث استدعاني المغفور له الحسن الثاني على عجل مساء يوم 19 غشت 1994 إلى القصر الملكي العامر وأكد لي أن موضوع لقائي به سيكون مضمون خطابه رحمه الله بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب، حول تاريخ المغرب ووحدة قبائله في النضال والكفاح، وضرورة الحفاظ على مقومات هذه الوحدة في التمسك باللغة العربية واللهجات المحلية، لأنها جزء من أصالتنا وتراثنا وتاريخنا، وطلب مني أن أنجز له دراسة حول الثقافة واللغة الأمازيغية للمساهمة في إنهاء هذا الملف.

ومما جاء في خطابه التاريخي رحمه الله قائلا: "فلأن أسمع طفلا مغربيا يخلط بين العربية الدارجة أو الفصحى وبين اللهجة الريفية أو الأمازيغية أو الشلحة، أفضل وأشرف بالنسبة لي وأكثر مناعة بالنسبة للمستقبل، من أن أسمع طفلا يتخاطب مع والديه خالطا بين العربية والفرنسية، أو بين العربية والاسبانية ... وأضاف قائلا رحمه الله: لهذا شعبي العزيز ـ أريد أن أضع النقط على الحروف، فأنا خديمك المخلص لست أبدا ضد اللهجات، بل أنا إنسان شغوف بالتاريخ وبفلسفة التاريخ، الشيء الذي يجعلني أحلل مقومات تاريخنا، والتاريخ إن لم يكن مصنوعا من عبقريات متعددة وأصالات متنوعة، وعادات يتباهى بعضها مع بعض، لن يكون أبدا تاريخا"...

وأعطى بذلك الخطاب تعليمات سامية للبدء في تعليم الأمازيغية بلهجاتها الثلاث في التعليم الابتدائي كبداية، وهو اختيار له دلالته الرمزية والتاريخية، بعدما وضع المبضع على الجرح، مؤكدا على أهمية إعطاء العناية للغة الأمازيغية والعمل على تدريسها. وبذلك الخطاب والقرار هدأت الأمور لدى الجمعيات الأمازيغية والمهتمين بالشأن الثقافي الأمازيغي، بعيدا عن الانفعال والتهور.

وقد توج جلالة الملك محمد السادس نصره الله الجهود الوطنية المخلصة، التواقة لوحدة المغرب شماله وجنوبه، شرقه وغربه، بخطابه التاريخي في"أجدير" بإقليم خنيفرة وصدور الظهير الشريف المؤسس للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية الذي يعتبر إحدى الخطوات التنفيذية لإرساء أسس الدولة المغربية الحديثة، والتي أعتبرها من اللبنات الأساسية لترسيخ وحدة الأمة المغربية بجميع قبائلها وشرائحها الاجتماعية وراء موحد الأمة جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وقبل أن أختم هذا الموضوع لابد أن أؤكد على ضرورة المحافظة على المكاسب التي تحققت للثقافة الأمازيغية واللغة الأمازيغية، بتوسيع تعليمها في الابتدائي والثانوي والجامعي، والمحافظة على خطها "تيفيناغ" كما أثمن فتح قناة تلفزية خاصة بالأمازيغية، مع العمل على توسيع إشعاعها الإعلامي إذاعيا وصحافيا وإعلاميا حتى ترتبط بالحياة العامة.

ويبقى مطلب دسترة الأمازيغية أساسيا مع التنصيص في ديباجة الدستور على البعد الأمازيغي للهوية المغربية، الأمازيغية العربية الإفريقية والإسلامية.

☆☆☆

ولد سنة 1924 بمدينة ولماس. بعد تلقيه القرآن ودخوله التعليم الابتدائي والثانوي، التحق بالأكاديمية العسكرية بمكناس سنة 1938 فتخرج منها برتبة ملازم سنة 1940.

انخرط في صفوف المقاومة، وكان عضوا في المجلس الوطني للمقاومة ومسؤولا في جيش التحرير، وفي سنة 1953 تم عزله من منصب قائد، بعد اتهامه بالتآمر على أمن الدولة الداخلي، بعدما انضم إلى جماعة القواد الذين انتصبوا لمعارضة حركة الباشا الجلاوي المناوئة لمحمد الخامس ورجالات الوطنية.

أوائل الاستقلال (1957-1958) عين عاملا على مدينة الرباط، وفي سنة 1959 وهو عامل على الرباط أعلن عن تأسيس الحركة الشعبية رفقة عبد الكريم الخطيب الذي شاركه السجن بعين قادوس بفاس، أيام هيمنة حزب الاستقلال على الساحة السياسية. في فبراير 1959 حصلت الحركة الشعبية على الاعتراف القانوني، وعقدت مؤتمرها التأسيسي، فتم انتخابه أمينا عاما.

عين وزيرا للدفاع سنة 1961 في أول حكومة شكلها الملك الراحل الحسن الثاني،كما عين وزيرا للفلاحة سنة 1964، ثم عين سنة 1966 وزيرا للدفاع مرة ثانية، وعين وزيرا للدولة (مارس1977)، ووزيرا للدولة مكلفا بالبريد والمواصلات السلكية واللا سلكية (أكتوبر 1977) ، ثم وزيرا للدولة مكلفا بالتعاون (1979)، وعين وزيرا للدولة (1983).

عينه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني عضوا في مجلس الوصاية من بين عشر شخصيات وطنية (1981).

وكان في طليعة القادة الوطنيين الداخلين إلى الصحراء المغربية في المسيرة الخضراء سنة (1975)،كان مؤسسا لجمعية الصداقة المغربية الصينية ورئيسها (1978)، وأسس حزب الحركة الوطنية الشعبية بعد عصيان مجموعة مسرح محمد الخامس سنة 1986 واستيلائهم على الحركة (1991) كما أشرف على عملية اندماج الحركة الوطنية الشعبية والحركة الشعبية والاتحاد الديمقراطي، وانتخب في المؤتمر رئيسا للحركة الشعبية (2006).

في البرلمان انتخب نائبا برلمانيا عن دائرة الخميسات (أكتوبر 1963 ومرة ثانية أكتوبر 1972)، وانتخب نائبا برلمانيا عن دائرة أزيلال مرتين (1977وأكتوبر 1984)، كما انتخب رئيسا لجماعة ولماس في عدة ولايات جماعية.

فنان تشكيلي ورسام، حازت معارضه الوطنية والأجنبية نجاحا كبيرا ولاقت رسوماته ولوحاته شهرة عالمية لطابعها المتميز، وشاعر وكاتب له عدد من الدواوين الشعرية والمؤلفات باللغة الفرنسية، وعضو المؤتمر الدولي للشعراء، ورئيس اللجنة الخاصة للدفاع عن الثقافات واللغات المهددة.■

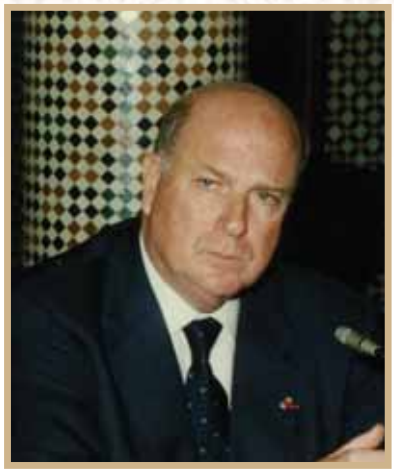

ألبير ساسون

ممثل الجالية اليهودية المغربية بباريس

منذ 8 مايو 1990

Réflexions sur vingt années d'existence du Conseil Consultatif des Droits de l'Homme (CCDH) du Royaume du Maroc

1. Les conditions de la création du CCDH en 1990 par le Roi Hassan II traduisaient une volonté politique et une vision stratégique: conduire progressivement le Maroc vers un processus de démocratisation dans la sphère politique, mais aussi dans les domaines social, économique et culturel. Il fallait aussi faire prévaloir l'Etat de droit face aux critiques acerbes des organisations internationales de défense des droits de l'homme. Les suites de la reconquête de l'intégrité territoriale au Sahara occidental, mais aussi les disparitions forcées ou les séquelles traumatisantes de mesures répressives des droits et des libertés, appelaient une réaction nationale organisée et méthodique.

La création du CCDH, qui n'avait qu'un statut consultatif, faisait partie de cette réponse. Le discours prononcé par le souverain lors de l'installation du Conseil, le 8 mai 1990, témoignait à la fois de la confiance mise dans ses membres par le Roi pour s'acquitter d'une tâche complexe et difficile, et de la disponibilité du souverain à écouter les avis du Conseil et à y donner suite.

Je me souviens, lors d'une conversation privée avec le Roi Hassan II, à la suite de l'installation officielle du CCDH, de son appel au militantisme pour aborder une tâche compliquée, mais dont la solution à court et à moyen termes était dans l'intérêt national.

2. Il a fallu parer à l'urgence. Et d'abord organiser des missions auprès d'Amnesty International, le Conseil de l'Europe, le Parlement européen, d'autres organisations

internationales non gouvernementales de défense des droits de l'Homme, dans les capitales de plusieurs pays, afin de répondre aux accusations où se mêlaient les violations des droits de l'Homme et le rejet de la récupération par le Maroc de sa souveraineté sur l'ancien Sahara espagnol. La tâche n'était pas facile, mais les membres du CCDH impliqués dans ces dialogues (qui commençaient souvent par des réquisitoires) plaidèrent la cause de leur pays qui prenait le chemin difficile de la promotion et de la protection des droits de l'Homme, et qui progressivement s'engageait dans une nouvelle phase de son histoire contemporaine. Nous donnions pour preuve de notre bonne foi la création du CCDH, organisme consultatif certes, mais pluraliste dans sa composition et les compétences de ses membres, indépendant des pouvoirs exécutif, législatif et judiciaire, bénéficiant du soutien stable du chef de l'Etat, notamment sur le plan budgétaire, afin de mener à bien dans la transparence et l'efficacité la tâche de réparation des dommages causés aux droits des gens, de promouvoir et de protéger les droits de l'Homme, à l'instar des autres institutions nationales ayant des fonctions analogues à celle du CCDH dans le monde (INDH dont les statuts sont conformes aux Principes de Paris).

Avec pragmatisme et dans un contexte national compliqué, le CCDH s'est attelé à la tâche et avec un rare dévouement de ses membres qui, en dépit de leurs possibles divergences politiques ou philosophiques, oeuvrèrent pour le consensus dans l'action.

3. C'est ainsi que furent proposées en quelques mois la révision du code pénal, des conditions de la garde à vue, la grâce royale en vue d'opérer la libération de prisonniers qualifiés à l'extérieur du Maroc de «politiques», la création d'une commission ad hoc pour examiner l'état des prisons et du système pénitentiaire, ainsi que l'initiation du processus devant conduire à la réparation des violations graves des droits de l'Homme.

Plus symbolique encore, fut proposée et réalisée une convention entre le ministère des droits de l'Homme et le ministère de l'éducation nationale sur l'éducation aux droits de l'Homme. Le CCDH a joué un rôle-clé dans cette opération, qui porte jusqu'à ce jour ses fruits. Le Maroc a été l'un des rares pays à l'époque à introduire ce type d'enseignement à l'école primaire et dans les lycées et collèges. En 2009, le CCDH a participé avec quelques autres experts de l'Association francophone des commissions nationales des droits de l'Homme et sous l'égide de l'Organisation internationale de la francophonie, à la rédaction d'un guide de l'enseignant sur l'éducation aux droits de l'Homme, qui connaît un grand succès.

4. J'insiste sur le fait que les débats au sein du CCDH ne reflétaient pas l'unanimité, que l'on ressentait des divergences d'opinion face à la complexité de la défense des droits de l'Homme, à la nécessité d'épurer un passé éprouvant pour aborder plus sereinement l'avenir, ou encore face à la méthodologie à retenir pour cette approche. Il n'y avait pas d'expérience locale en la matière, les exemples étrangers (Afrique du Sud, Chili ou Argentine) n'étaient pas de même nature et s'ils pouvaient donner à réfléchir, ils n'étaient pas des modèles à reproduire. Les divergences au sein du CCDH reflétaient après tout le pluralisme de ses membres, qui avaient des origines, des compétences et des expériences différentes et variées. C'était probablement mieux ainsi, car ce pluralisme a aidé le CCDH, au fur et à mesure de son action et du constat de son impact positif, à devenir un interlocuteur crédible au niveau national (par exemple à l'égard de la société civile marocaine) et international (vis-à-vis des autres INDH et du Haut-Commissariat aux droits de l'Homme des Nations Unies).

Mais, au-delà des divergences, le CCDH était parfaitement conscient que des avis et des solutions étaient attendus de lui et qu'on ne pouvait pas décevoir le souverain, notre tuteur. C'était affaire de responsabilité et l'esprit de réforme a prévalu.

5. Sous la présidence de M. Driss DAHAK, également Premier Président de la Cour Suprême du Royaume, le CCDH s'est attelé, avec l'accord et le soutien du Roi et du gouvernement de sa Majesté, à identifier les victimes des violations graves des droits de l'Homme, puis à mettre en place un système d'indemnisation matérielle de ces victimes ou de leurs familles. Le CCDH ne disposait pas de ressources humaines suffisantes pour une telle tâche, l'obtention des informations auprès de l'administration pénitentiaire et des services de police était difficile, voire parfois impossible, l'évaluation du nombre des disparus ou des victimes était controversée (Amnesty International procurait des listes et des nombres qui ne correspondaient guère aux estimations nationales; la complexité était encore accrue par les cas des personnes impliquées dans le conflit du Sahara occidental et la récupération par le Maroc de ses provinces sahariennes).

En dépit de toutes ces difficultés, des petites commissions de travail du CCDH, renforcées par des personnalités extérieures au CCDH et à la compétence reconnue, sont parvenues à établir des listes, des critères d'indemnisation, des modalités de réparation individuelle. Peu à peu, à l'exception de cas très difficiles à élucider (disparitions forcées), des listes et des nombres ont pu être avancés, qui n'étaient pas éloignés de ceux fournis par Amnesty International ou d'autres ONG des droits de l'Homme.

Il s'agissait là d'un travail de fourmi, fondé sur le pragmatisme et sur la volonté partagée de poursuivre

dans la voie de la réparation et de la consolidation de l'Etat de droit. L'alternance politique (la nomination du Premier Ministre A. Youssoufi) a beaucoup aidé, puisqu'un budget important a été réservé à l'indemnisation des victimes. Cela aussi valait comme reconnaissance par l'Etat des violations commises. Il y a eu sans doute des hauts et des bas dans ce travail de réparation, des avancées, puis des phases de stagnation; mais cela s'explique aisément par la complexité de la tâche, du nombre des acteurs impliqués, la limitation des ressources disponibles et des experts des questions d'évaluation des indemnisations.

Mais malgré ces difficultés ou insuffisances, je puis témoigner de la volonté de progresser sur ce dossier et de fait il y a eu progrès. J'en veux pour preuve la décision prise par le CCDH et approuvée par le chef de l'Etat de permettre à tous ceux et celles qui s'estimaient être ou avoir été victimes de violations de leurs droits, de le faire savoir au CCDH dans un délai déterminé. Ainsi, on mettait fin à la polémique sur le nombre des victimes (notamment avec Amnesty International), mais on mettait à rude épreuve la capacité du CCDH de traiter les milliers de requêtes reçues. Il y a eu sans doute des difficultés d'organisation qui ont réduit la vitesse de traitement des dossiers, mais le départ du processus était donné et la valeur symbolique de l'opération clairement démontrée. De surcroît, cela ouvrait la voie à une action plus vaste et systématique d'indemnisation et de réparation, y compris la réparation collective que mènera à bien, quelques années plus tard, l'Instance Equité et Réconciliation.

6. L'action du CCDH et le soutien qu'elle recevait pour sa mise en œuvre du Chef de l'Etat et du gouvernement, en dépit des difficultés déjà signalées, permettait au CCDH de renouer ses relations avec les organisations internationales. Ainsi, le CCDH adhérera au Comité International de Coordination des commissions ou institutions nationales de promotion et de protection des droits de l'homme (CIC/ INDH); il coopérera activement avec le Haut Commissariat des Nations Unies pour les droits de l'Homme; il fera entendre sa voix au sein de la Commission des droits de l'Homme des Nation Unies à Genève (qui deviendra le Conseil des droits de l'Homme des Nations Unies).

Malgré un statut d'accréditation auprès du CIC de niveau A avec réserves (à cause de la présence au CCDH de membres du gouvernement ayant un statut délibératif –pouvoir de vote– et pas seulement consultatif), le CCDH fut élu pour présider le CIC pendant deux années. C'était là, malgré nos imperfections, une marque de reconnaissance des efforts accomplis en faveur de la protection des droits de l'Homme au Maroc. Le Maroc et le CCDH reçurent au début du règne de sa Majesté le Roi Mohammed VI la visite de Mme Mary Robinson, Haute Commissaire des Nations Unies aux droits de l'Homme. L'audience que lui accorda Sa Majesté fut suivie de la révision du dahir créant le CCDH ainsi que d'une nouvelle configuration de la composition du conseil (les membres du gouvernement n'avaient plus qu'une voix consultative et parmi les nouveaux membres la société civile marocaine était plus largement représentée; le nombre des membres féminines avait aussi augmenté de façon significative).

En conséquence, les réserves faites au statut du CCDH furent levées. Ce statut s'est maintenu jusqu'ici, après avoir été confirmé à la suite du processus de révision de l'accréditation en 2008-2009. Il sera à nouveau revisité à la fin de l'année 2010.

7. A partir des présidences de MM. Omar Azziman et Driss Benzekri (auparavant secrétaire général du CCDH), le CCDH, fort du soutien du chef de l'Etat (qui a décidé de mettre fin au Ministère des droits de l'Homme et de renforcer l'action du CCDH), avec une composition profondément rénovée, va connaître une inflexion marquante vers une action encore plus engagée vers la protection des droits de l'Homme au Maroc. Le rapport d'activité annuel en témoigne, puisqu'il contient une analyse critique de la situation des droits de l'Homme dans le pays, et ne se borne pas à l'énumération des activités entreprises. A cet égard, le CCDH est l'un des rares membres du CIC qui élabore son rapport d'activité de la sorte, et ce mérite lui a été reconnu.

La création de l'Instance Equité et Réconciliation, chargée d'un mandat précis pour une durée limitée, allait donner sa pleine signification ainsi que toute son ampleur aux processus de réhabilitation, de réparation des violations à l'échelle individuelle et collective, de justice transitionnelle, accompagnés d'une large couverture médiatique. La nation marocaine devait savoir et devait adhérer à ce processus. Le labeur de l'instance et de l'ensemble du Conseil fut considérable. Les moyens n'ont pas fait défaut. Un patrimoine de la mémoire a été constitué. Je crois qu'il y a eu un grand effet d'entraînement pour l'ensemble des membres du Conseil et que le sentiment qu'on entrait dans une phase d'action décisive était partagé par ses membres. J'ai alors dit à certaines sessions plénières du Conseil qu'il était inopportun, voire stérile, d'opposer l'action en cours à l'action antérieure. En fait, il y avait continuité, chaque phase de l'action étant en relation étroite avec le contexte politique et social du moment. L'édifice se construisait avec le souci de la continuité et du pragmatisme.

Le bilan de l'IER est important, son suivi effectué par le conseil reste à l'ordre du jour, mais beaucoup a été accompli. A part quelques cas non encore résolus de

disparitions (qui ne sont pas classés pour autant), l'ensemble a reçu les éclaircissements nécessaires, les indemnisations individuelles ont été réglées, les indemnisations collectives sont en cours, et surtout des recommandations précises ont été faites pour que le Maroc ne connaisse plus une situation analogue. Il y a là de graves décisions à prendre sur le plan constitutionnel, juridique et légal, réglementaire, mais en même temps il faut introduire la culture des droits de l'Homme, les bons comportements dans l'esprit des hommes et des femmes; cela est le meilleur rempart de l'Etat de droit.

C'est pourquoi, sous la présidence en cours de Ahmed Herzenni, le CCDH entame une nouvelle phase de son engagement: la contribution à l'élaboration d'un programme (stratégie) national de promotion de la culture des droits de l'Homme ; il s'agit là d'une réforme générationnelle, d'une évolution à long terme, à laquelle participent tous les acteurs sociaux. Le Premier Ministre a approuvé la plate-forme du programme, son mode de pilotage et les actions à mener de façon systématique et coordonnée. Le centre de documentation du CCDH doit jouer un rôle important dans la mise en œuvre du programme, qui bénéficie du soutien de la Commission européenne via l'Institut danois des droits de l'Homme. Le groupe de travail du Conseil chargé de la promotion de la culture des droits de l'Homme jouera aussi un rôle de catalyseur, tout en s'attelant à la création par le CCDH d'un portail informatique sur cette problématique.

La réforme du statut de la famille et de la femme marocaine au sein de cette dernière a été une avancée majeure sur le plan social, mais aussi des droits de l'Homme et de l'égalité des personnes. J'ai regretté que le CCDH n'ait pas joué un rôle déterminant dans cette réforme (deux commissions successives se sont enlisées avant que Sa Majesté le Roi prenne lui-même les décisions qui s'imposaient). Pour moi, le CCDH doit en tirer la leçon et faire en sorte que dans son rôle consultatif il fasse preuve d'anticipation et pas seulement de réaction aux situations passées et présentes.

8. C'est pourquoi, outre le suivi des recommandations de l'IER par le conseil, l'achèvement des tâches liées à la réparation des violations individuelles et collectives, la vigilance et l'action du CCDH doivent s'inscrire dans une vision prospective. Non seulement cela conditionne la crédibilité et la pertinence du Conseil, mais cela confortera sa position au niveau international et, par voie de conséquence, celle du Maroc et de la cause nationale.

9. Nous avons besoin de nouvelles avancées en matière de droits de l'Homme, pour continuer la construction de l'Etat de droit, au moment où l'Union européenne reconnaît au Maroc un statut avancé, au moment aussi où le CCDH préside le Réseau des institutions africaines des droits de l'Homme (RINADH) et siège au bureau du CIC. Le CCDH a le devoir d'étudier et de formuler des avis sur de telles avancées, par exemple les droits économiques, sociaux et culturels (justiciabilité de certains de ces droits, comme le droit au logement); l'héritage pour les femmes; l'abolition de la peine de mort; la régulation de la liberté d'expression et d'opinion (code de la presse); la levée des réserves du Maroc sur certaines conventions internationales qu'il a signées ou ratifiées; les étapes précises de la réforme de la justice ayant pour objectifs-clés l'efficacité et l'impartialité.

Beaucoup a été accompli, mais le chantier de la promotion et de la protection des droits de l'Homme est encore vaste, et là comme ailleurs, nous devons avancer avec détermination et pragmatisme.

☆☆☆

Né en 1935 à Rabat. Premier marocain à être agrégé de l'Université de Paris (Sciences), il a assuré de 1963 à 1969, le poste de doyen de la Faculté des sciences de Rabat où il a pris une part active à la formation de professeurs de sciences naturelles. Il a aussi contribué à un vaste programme d'enseignement de la biologie en Afrique, sous l'égide de l'UNESCO.

Sans s'éloigner de ses préoccupations scientifiques, il a mené à partir de 1974 une carrière tout aussi riche à l'UNESCO. En 1988, il dirige le Bureau de planification du programme, puis en 1990 le Bureau d'études, de programmation et d'évaluation. Trois ans après, il a été nommé sous-directeur général de cette organisation avant d'assumer les fonctions de Conseiller Spécial auprès du Directeur Général, Federico Mayor.

Il a été nommé membre de l'Académie Hassan II des Sciences et Techniques, et du Comité d'Orientation de l'Institut Royal des Etudes Stratégiques (IRES).

Il a assuré pendant plusieurs années la vice-présidence du Comité de la communauté juive de Rabat, à la fin des années 60 et au début des années 70.

Il a adhéré dès 1976 à "Identité et dialogue", association de juifs d'origine marocaine installés en France et dont l'objectif principal est de contribuer à l'établissement de la paix entre israéliens et palestiniens.

Il est l'auteur de 200 publications scientifiques, comprenant plusieurs ouvrages sur les biotechnologies dans les pays en développement.■

الأعضاء الذين لم نتمكن من الحصول على معلومات بشأنهم

مسعود المنصوري

الحركة الشعبية

8 مايو 1990 – 15 شتنبر 1996

محمد بوزيان

رابطة القضاة بالمغرب

8 مايو 1990 – 10 دجنبر 2002

(توفي بتاريخ 31 دجنبر 2002)

أحمد الفيزازي

والي صاحب الجلالة (سابقا)

8 مايو 1990 – 10 دجنبر 2002

(توفي بتاريخ 4 أبريل 2010)

خطري ولد سيدي سعيد الجماني

عضو خاص بشؤون الصحراء

8 مايو 1990 – دجنبر 1993 (تاريخ وفاته)

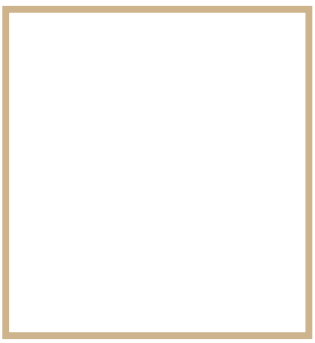

عبد السلام الجبلي الواسيني

مقاوم سابق

8 مايو 1990 – 10 دجنبر 2002

ب – الفترة من 26 يناير 1994 إلى 15 شتنبر 1996

حافظ المجلس على نفس التركيبة باستثناء تعيين السيد محمد ميكو رئيسا، والسادة محمد الإدريسي العلمي المشيشي، وزير العدل (نونبر - 1993 فبراير 1995)؛ عبدالرحمان أمالو، وزير العدل (فبراير 1995) ؛ عمر عزيمان، وزير مكلف بحقوق الإنسان (نونبر 1993 - فبراير1995، انظر الصفحة 82)؛ محمد زيان، وزير مكلف بحقوق الإنسان (فبراير 1995 - فبراير 1996، انظر الصفحة 20) وإبراهيم حكيم، سفير متجول، عضو المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الخاص بشؤون الصحراء (فبراير 1994)، خلفا للمرحوم خطري ولد سيدي سعيد الجماني.

من اليمين إلى اليسار السادة محمد ميكو، أحمد رضا جديرة، عبد اللطيف الفيلالي، مولاي مصطفى بالعربي العلوي، ادريس البصري وعبد الكبير العلوي المدغري.

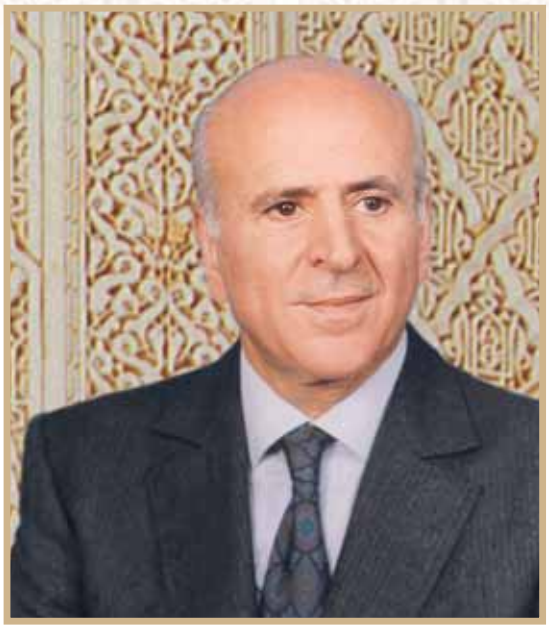

محمد ميكو

رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان
الرئيس الأول للمجلس الأعلى

26 يناير 1994 – 15 شتنبر 1996 (تاريخ وفاته)

Feu Mohamed MIKOU est né en 1935 à Fès;
Etudes Universitaires à la Karaouine de Fès;
Juge stagiaire à Oujda (1956);
Procureur Commissaire (Substitut) du Tribunal Régional de Casablanca (1956);
Procureur Commissaire (Substitut) de la Cour d'Appel de Tanger (1959);
Procureur à Tanger (1960);
Président du Tribunal de 1ère instance de Marrakech (1963);
Membre de la Commission de Révision des Statuts du Ministère de la Justice;
Procureur du tribunal de 1ère instance de Rabat (1965);
Président du tribunal de 1ère instance de Rabat (1965);
Directeur des Affaires Civiles au Ministère de la Justice (1968);
Président de la Commission de la Ligue Arabe chargée du statut personnel;
Elu Directeur Général du Centre Arabe des Recherches Juridiques et Judiciaires (Ligue Arabe) (1984);
Elu Secrétaire Général du Conseil des Ministres Arabes de la Justice (Ligue Arabe) (1986);
Membre de l'Académie du Royaume (1993);
Président de la Commission Nationale chargée de superviser les élections;
Premier Président de la Cour Suprême et Président du C.C.D.H. (1994);
Président de l'Amicale Hassanième des Magistrats;
Membre du Conseil d'Administration de l'Université Al Akhawaïne;
Membre de la Commission Royale pour la révision du statut personnel;
Membre de la Commission Nationale de la Moudawana.

Décorations

- Wissam Arréda (1ère classe)
- Wissam El Arch (grade officier)
- Wissam El Arch (grade commandeur).■

محمد الإدريسي العلمي المشيشي

وزير العدل

نونبر 1993 – فبراير 1995

كانت علاقتي الفعلية الأولى بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان نابعة عن بداية عضويتي القانونية في نهاية شهر نوفمبر1993، إثر تعييني كوزير للعدل في الحكومة آنذاك. واستمرت بهذه الصفة إلى نهاية شهر فبراير 1995، عند انتهاء مهمتي الحكومية، وقد مكنتني من تجربة ملموسة غنية غيرت موقفي السابق من هذه المؤسسة، كما كانت عاملا مهما شجعني على أن أبقى متتبعا وملاحظا لمسارها خلال مراحل عملها إلى اليوم، وأن أقبل المساهمة في انجاز رسالتها، في حدود إمكانياتي المتواضعة.

قبل عضويتي كنت متريثا ومنتظرا لصدق أو مصداقية المؤسسة، خاصة وأن النقاش كان سائدا على الساحتين الوطنية والأجنبية حول هذا الموضوع بالنظر للوضعية المأساوية التي عرفتها حقوق الإنسان والحريات العامة بالمغرب طيلة عقود من الزمن، وخاصة أيضا بعد الإطلاع على هوية بعض الأشخاص الذين تم تعيينهم أعضاء في تشكيلتها الأولى، لكن، وبمجرد شروع المجلس في دراسة ومناقشة بعض القضايا والموضوعات القانونية، مثل آجال الحراسة النظرية والاعتقال الاحتياطي، شعرت بجدية التحول الذي نهجته البلاد وصار عندي أمل في تحقيق تطور ايجابي ملموس في موضوع حقوق الإنسان ببلادنا.

ولقد رسخت فترة عضويتي، رغم قصر مدتها، قناعتي بأن الزمن كفيل بتقوية وتحسين دور المجلس في تعميم الإيمان والممارسة بثقافة حقوق الإنسان رغم ثقل الظروف التاريخية ومخلفاتها السلبية المتجذرة في العقول.

صادفت عضويتي تكليف المجلس بملف المعتقلين السياسيين الذي كان محل نقاش حاد على الساحة السياسية والاجتماعية والإنسانية، بين إنكار المسؤولين وطلب المواطنين الاعتراف به وحله. ولربما كنت أول مسؤول حكومي أقر بوجوده بعفوية كاملة جوابا على سؤال من مجلس النواب. ولم يخالجني أي حرج في ذلك لأني سبق لي بذات العفوية وبحضور الأستاذ عمر عزيمان، الوزير المكلف بحقوق الإنسان آنذاك، في اجتماع مغلق خصنا به جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله، في نهاية سنة 1993، أن عبرت لجلالته بالاشتراك مع الأستاذ عمر عزيمان عن ضرورة حل المشكل. ولا داعي للتذكير بدهشتنا وتأثرنا أمام المبادرة الآنية لجلالته بتكليفنا بالملف فورا، كلا في حدود مسؤوليته.

ولم يكن الأمر سهلا نهائيا تحت ضغط السياسيين وجمعيات حقوق الإنسان والبرلمانيين من جهة والضغط المعاكس والقوي، بل والمخيف من مجموعات أخرى من جهة أخرى. كما لم يكن مريحا أمام الحماس الذي أبداه أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، والذي كان أحيانا يجرحني بعمق لما يعتبرني مشبوها في كلامي وتصرفي. ولقد عشت فعلا صراعا مريرا مع نفسي إذ كنت اشعر بالغبن لأنني أقدم من المعلومات والوثائق والأرقام أكثر بكثير مما كان يتوفر عليه المجلس، ويقابل موقفي بالتشكك والانتقاد. لكن ورغم ذلك ومن حسن حظي، يشرفني أن أقول اليوم بأن الملف انتهى باسترجاع الحرية من طرف ما يناهز أربع مئة معتقل سابق وهو عدد يفوق بكثير العدد الذي كان متداولا. كما يشرفني ويسعدني أن أسجل اليوم أن ذلك الحماس مكنني من اكتشاف رجال يحبون وطنهم إلى درجة لا مزيد عليها، ويتغلبون في النهاية على العراقيل والمتاعب، خاصة أقساها وهي النابعة من أشخاص آخرين.

وبهذه المناسبة لن أتردد في القيام بشهادة للتاريخ، فلقد تشرفت بتتبع مستمر واحتضان فعلي من جلالة الملك المرحوم الحسن الثاني، تشجيعا ونصحا وتوجيها، خلال كل الفترة المذكورة. وأعتقد أن نجاحي في هذه المهمة هو الذي جعل جلالته يكلفني مهمة أخرى من ذات الطبيعة في مجال الحقوق الاجتماعية والتي آمل الحديث عنها في مناسبة أخرى.

ولم تقف تجربتي عند هذا الحد، بحيث كانت لي عدة فرص لتقديم مساهمة متواضعة في عمل المجلس، سواء مباشرة أو بشكل غير مباشر، من خلال المشاركة في ندواته مثل ندوة المحاكمات السياسية، ودراسة ملاءمة المنظومة التشريعية الجنائية مع مبادئ حقوق الإنسان.

☆☆☆

حاصل على دكتوراه الدولة في الحقوق من جامعة باريس بانطيون سوربون سنة 1971.

أستاذ التعليم العالي منذ سنة 1969 في مواد القانون الجنائي والمسطرة الجنائية والقانون التجاري وقانون الإعلام والفقه الإسلامي.

درّس وحاضر بكليات الحقوق بالرباط والدار البيضاء وفاس ومراكش وطنجة وسطات، وبالمعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات والأكاديمية الملكية العسكرية بمكناس ومدرسة تكوين الأطر بالقنيطرة والمعهد العالي للصحافة والمعهد الوطني للدراسات القضائية وكليات الحقوق بباريس ودكار وبغداد.

شارك في تأسيس شعبة قانون الأعمال بالمعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات وشعبة القانون الخاص بكلية الحقوق بالرباط وفرع شبكة الجامعات الناطقة بالفرنسية الخاص بحقوق الإنسان.

ترأس سابقا شعبة قانون الأعمال بالمعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات، وشعبة القانون الخاص بكلية الحقوق بالرباط، وشغل مهام مستشار مساعد وزير الدولة في الإعلام، ومدير المعهد العالي للصحافة، ووزير العدل، وبهذه الصفة، عضو المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. ويرأس حاليا الهيئة المستقلة لأخلاقيات الصحافة مركز دراسات الدكتوراه بكلية الحقوق بالرباط اكدال.

وعمل خبيرا مستشارا حرا مع مجموعة من المنظمات الدولية خاصة منها البنك الدولي واليونسكو وأليكسو.

ويخصص حاليا جل وقته، من جهة، للبحث العلمي ومراجعة مخطوطاته قصد نشرها، ومن جهة أخرى لتأطير طلبة الدكتوراه في إعداد أطروحاتهم بكلية الحقوق بالرباط.

كما ترأس وشارك في عدة لجان وطنية لإعداد مشروع مدونة القانون التجاري سنة 1989 ومشروع مدونة التأمين سنة 2000 ومشروع قانون الاتصال السمعي البصري سنة 2002 ومشروع الظهير المنشئ للهيئة العليا للاتصال السمعي البصري سنة 2002.

صدر له باللغة الفرنسية: محاضرات في القانون التجاري، محاضرات في القانون الجنائي، القانون الجنائي العام، العقارات والقانون التجاري، المسطرة الجنائية، المنافسة حقوق والتزامات المقاولات بالمغرب، القانون التجاري الأساسي بالمغرب؛ وباللغة العربية: مؤسسات القضاء الجنائي، القانون المبني للمجهول، فلسفة الإعلام.

كما له عشرات الدراسات المنشورة بكتب مشتركة مع باحثين آخرين مغاربة وأجانب، وبمجلات متخصصة مغربية وأجنبية، منها المجلات التي تصدرها كلية الحقوق بالرباط والدار البيضاء وفاس، ومجلات الملحق القضائي والإشعاع والمحاماة، والمحامين والمنتدى، ومجلة المحاكم المغربية، والمجلة العربية للفقه والقضاء التي تصدرها الأمانة العامة لمجلس وزراء العدل العرب، ومجلة الإعلامي بالمنظمة العربية للعلوم والثقافة، ومجلة الدراسات الإعلامية والسكان والدورية المغربية لبحوث الاتصال، وبفرنسا مجلة الشركات ومجلة العلوم الإجرامية والقانون الجنائي المقارن ومجلة اجتهاد القضاء التجاري.

حصل مؤخرا على وسام العرش من درجة قائد ويحمل عدة شهادات تقدير من شخصيات ومؤسسات مغربية وأجنبية.■

عبد الرحمان أمالو

وزير العدل

فبراير 1995 – غشت 1997

L'importance du Conseil Consultatif des Droits de l'Homme

Ayant été en même temps ministre de la Justice et ministre des Droits de l'Homme, j'ai pu vivre une expérience inédite et inoubliable. Bien sûr, certains trouvaient que les deux fonctions exercées simultanément, faisaient de moi à la fois «juge et partie».

C'était là l'occasion d'avoir une double vision sur deux activités passionnantes et complémentaires.

L'accès au Conseil Consultatif des Droits de l'Homme (CCDH) me permettait d'améliorer mon jugement sur le fonctionnement pratique de la défense de l'individu. Mon opinion sur un problème devenait plus conséquente.

Les travaux au sein du C.C.D.H enrichissaient mon expérience. La présence de certaines O.N.G (nationales et internationales), d'hommes politiques de tous bords m'a beaucoup profité et même amplifié ma formation de juriste, de constitutionnaliste où les libertés publiques apparaissaient sous un angle nouveau: celui de la réalité du terrain.

Les débats au sein du C.C.D.H m'ouvraient de nouveaux horizons dans l'approche de l'interprétation et de l'application de certains principes fondamentaux à la réalité des rapports sociaux. Ma formation, ma double casquette, se sont épanouies au contact des autres membres du conseil.

Ce qui le plus a retenu mon attention c'est ma connaissance de l'autre et les résultats de nos débats. L'échange de points de vue avec les partis politiques, les syndicalistes, les O.N.G me confortaient dans ma volonté inébranlable de donner une priorité absolue à la défense des droits de l'homme!

Feu Sa Majesté Hassan II, ardent défenseur de l'individu ne manquait jamais l'occasion d'apporter sa touche royale par des conseils avisés, appropriés, empreints de sagesse, de tolérance, toujours favorable aux citoyens marocains, et ce même si, parfois, certaines autorités conservatrices, tentaient de durcir le jugement.

En général, le souverain était très satisfait des travaux du C.C.D.H dont les débats, les conclusions, donnaient aux problèmes posés d'autres dimensions.

Il aimait les prises de positions audacieuses dans le sens d'une vision démocratique, il disait souvent: «pour moi la défense des droits de l'Homme commence par une étape incontournable… C'est d'abord une victoire sur soi-même, contre ses propres préjugés, et c'est enfin, de ne jamais douter du bien fondé du principe et, d'aller toujours de l'avant».

C'est dire combien l'existence au Maroc du C.C.D.H revêt une importance indiscutable, en tant qu'arène du dialogue et de compréhension entre gouvernants et gouvernés.

☆☆☆

Né à Marrakech. Titulaire d'une Licence en Droit public, d'un Certificat d'Etudes Supérieures en Droit Constitutionnel et Science Politique, d'un Certificat d'Etudes Supérieures en Droit (relations internationales), d'un Diplôme d'Etudes Supérieures en Science Politique et Droit Constitutionnel et d'un Doctorat d'Etat en Droit 1970.

Il a enseigné en 44 ans, à la Faculté de Droit de Rabat, à la Faculté de Casablanca, à l'Ecole Nationale d'Administration Publique, à l'Académie Royale Militaire et l'Ecole Hassania des Ingénieurs, plusieurs disciplines.

Il a écrit de nombreux ouvrages et articles. A participé à de nombreux congrès, séminaires nationaux et internationaux.

Co-fondateur de l'U.C 1982 et rédacteur de son programme 1985; Juge Constitutionnel (membre du premier Conseil Constitutionnel en 1994); Ministre de la Justice 1995 et Ministre des Droits de l'Homme en 1996; Membre du Conseil Consultatif pour le suivi du dialogue social en 1995; et Député du Méchouar du Grand Casablanca en 1997.■

ابراهيم حكيم

سفير متجول

فبراير 1994 – يناير 2007

Le Conseil Consultatif des Droits de l'Homme (CCDH) et son œuvre s'inscrivent dans le cadre des grands chantiers socio-politico-économiques et démocratiques avec lesquels le Maroc fait son entrée, par la grande porte dans le 21ème siècle. Il s'agit d'un choix, d'une stratégie d'anticipation révélatrice de la clairvoyance de nos Rois et du génie de leur peuple qui fait que le Maroc est toujours au rendez-vous de la grande histoire.

Aujourd'hui, le Maroc est un modèle de référence non seulement dans notre environnement géographique mais au-delà de celui-ci. Les jugements très positifs des Angences d'annotation et organismes internationaux spécialisés (FMI, Banque Mondiale et Banque africaine et autres comme le Haut Commissariat des Nations Unies pour les Droits de l'Homme etc.) coulent de sources.

Maintenant que le CCDH a, sous les hautes orientations de Sa Majesté, accompli avec sucés son œuvre tournant la page d'un épisode complexe, le souhait et qu'il procède à un redéploiement de son activité et s'investir dans les autres secteurs aux multiples dimensions en matière des Droits de l'Homme. En effet, ceux-ci resteront éternellement au centre des aspirations et ambitions de l'être humain et en prendre soin, c'est protéger la société de ses instincts et reflexes négatifs. Point n'est besoin de souligner dans cet ordre les secteurs prioritaires comme la santé, la Justice et l'éducation. Autrement dit le développement humain.

Pour ce qui est de mon expérience personnelle et ce sera le mot de la fin: j'avoue que ma mission sur laquelle planchait le Conseil dans les années de sa création n'était pas un parterre de roses, vu la diversité des horizons sociopolitiques de la composition de l'institution. Mais la symbolique de la mission, la volonté et le sens de responsabilité hors normes ont fini par l'emporter.■

ج – الفترة من 7 أكتوبر 1996 إلى 10 دجنبر 2002[1]

الرئيس: إدريس الضحاك

الرئيس الأول للمجلس الأعلى

الوزراء

- الشؤون الخارجية والتعاون: ☆ عبد اللطيف الفيلالي
- الداخلية: ☆ محمد بنعيسى ☆ إدريس البصري ☆ أحمد الميداوي ☆ إدريس جطو ☆ مصطفى الساهل
- العدل: ☆ عمر عزيمان ☆ محمد بوزوبع[2]
- الأوقاف والشؤون الإسلامية: ☆ عبد الكبير العلوي المدغري ☆ أحمد توفيق
- الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان: محمد أوجار

الأحزاب السياسية:

- الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية: محمد بوزوبع
- التجمع الوطني للأحرار: أحمد العسكي
- الاتحاد الدستوري: ☆ محمد زيان ☆ عبد الله الفردوس
- الحركة الشعبية: محمد أومغار
- حزب الاستقلال: فيصل الخطيب
- الحركة الديمقراطية الاجتماعية: عائشة بلقايد
- الحركة الوطنية الشعبية: شكيب بورقية
- الحزب الوطني الديمقراطي: لحسن كبون
- حزب التقدم والاشتراكية: ☆ التهامي الخياري ☆ عبد العزيز بنزاكور
- جبهة القوى الديمقراطية: التهامي الخياري
- الحزب الاشتراكي الديمقراطي: محمد الحبيب طالب
- منظمة العمل الديمقراطي الشعبي: الحسين كوار
- الاتحاد الوطني للقوات الشعبية: محمد شنوكي

النقابات المركزية:

- الاتحاد المغربي للشغل: محمد الأمين الفشتالي
- الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: عبد المجيد بوزبع
- الاتحاد العام للشغالين بالمغرب: عبد الرزاق أفيلال
- اتحاد النقابات الشعبية: حسن آيت حوسى
- الاتحاد الديمقراطي للشغالين: أمحمد الحاتمي

جمعيات حقوق الإنسان:

- العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان: ☆ أحمد بنعمو ☆ محمد بن عبد الهادي القباب
- المنظمة المغربية لحقوق الإنسان: محمد الصديقي
- المرصد الوطني لحقوق الطفل: مصطفى دنيال

الرابطة الحسنية للقضاة: محمد بوزيان

جمعية هيئات المحاميين: محمد مصطفى الريسوني

هيئة الأساتذة الجامعيين:

- محمد جلال السعيد
- عبد الله العروي
- حبيب المالكي
- محمد علال سيناصر

هيئة الأطباء الوطنية: عبد الرزاق كنون

---

1 تجديد تعيين بعض الأعضاء، وتغيير الانتماء السياسي للسيد التهامي الخياري الذي أصبح يمثل حزب جبهة القوى الديمقراطية (شتنبر1997)، والسيد امحمد الحاتمي، الذي أصبح يمثل الاتحاد الديمقراطي للشغالين، وعدم تجديد عضوية السيد مسعود المنصوري والسيد أحمد بنعمو، وتمثيل هيئات محل أعضاء سابقين، وتمثيل هيئات جديدة في تركيبة المجلس.

2 زاول تمثيلية الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

شخصيات أخرى :

- إدريس السلاوي، مستشار صاحب الجلالة
- محمد معتصم، مستشار صاحب الجلالة، عين خلفا للمرحوم إدريس السلاوي
- عبد الهادي بوطالب
- مكسيم أزولاي، رئيس الغرفة الإدارية بالمجلس الأعلى
- احمد أفزاز، رئيس المجلس العلمي لإقليم وجدة
- عبد الله شاكر الكرسيفي، رئيس المجلس العلمي لإقليم أكادير
- الحسين وكاك، رئيس المجلس العلمي لإقليم أكادير
- أحمد الفيزازي، والي صاحب الجلالة (سابقا)
- إبراهيم حكيم، سفير متجول، عضو الخاص بشؤون الصحراء
- ألبير ساسون، ممثل الجالية اليهودية المغربية بباريس
- محجوبي أحرضان، عضو سابق في جيش التحرير
- عبد السلام الجبلي الواسيني، مقاوم سابق

من اليمين إلى اليسار السادة ادريس الضحاك، محمد معتصم، عمر عزيمان، عبد الكبير العلوي المدغري ومحمد بنعيسى.

إدريس الضحاك

رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

الرئيس الأول للمجلس الأعلى

7 أكتوبر 1996 – 10 دجنبر 2002

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بعد عشرين سنة من تأسيسه

تستحضرني في الذكرى العشرين للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان كيف أن محدثه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني رحمة الله عليه، انطلق من فكرة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الموجودة في العديد من الدول، خاصة في فرنسا، إلى مؤسسة استثنائية تحمل طابعا دوليا لكن بصيغة مغربية فريدة.

إذ أراد له رحمة الله عليه أن يكون فضاء حقوقيا وسياسيا يشمل كل الفعاليات المغربية في هذا الشأن، يلتقي فيه الحقوقي مع السياسي والحرفي والنقابي مع الجامعي والقاضي وغيرهم من فعاليات المجتمع المغربي، وهي خصوصية ينفرد بها المجلس تجعل آراءه الاستشارية ممثلة بحق لرؤية المجتمع المتوافق بشأنها؛ وبالرغم من استشارية آرائه فلقد كانت في الواقع تقريرية إذ حظيت أراؤه كلها بالموافقة الملكية السامية؛ وأصبح معروفا أن أي رأي استشاري سيكون مصيره التنفيذ الفعلي.

وحتى يكون لذلك القوة اللازمة في النجاعة والتنفيذ، فقد وضع المجلس، خلافا لجل المؤسسات الوطنية، بجانب جلالة الملك، وليس رئيس الحكومة أو أية جهة أخرى. ومن تم كان للمجلس منذ إنشائه مكانة خاصة لا تضاهيه أية مؤسسة أخرى. ومما زاد من فعاليته في البداية أن وزراء رئيسيين من الحكومة يجلسون به كأعضاء وتطرح أمامهم المشاكل المتعلقة بحقوق الإنسان التي يطلب منهم في إطار من التوافق إيجاد الحلول الملائمة لها لتقترح على صاحب الجلالة في شكل آراء استشارية.

وعندما شرفني صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني رحمة الله عليه بتعييني سنة 1996 رئيسا أولا للمجلس الأعلى، وبالتالي، وبحكم القانون، رئيسا للمجلس الاستشاري، وضاعف شرفي وريث سره صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله باستمراري على رئاسة المجلس لغاية انتهاء الولاية، أدركت أن تعيين قاضي في أعلى سلم القضاء رئيسا لمؤسسة

تعنى بحقوق الإنسان له أكثر من معنى في ذلك الوقت، فالموضوعية والحياد وسمو القانون والسعي إلى العدالة والإنصاف يجب أن يكون كل ذلك من سمات عمل المجلس بمرجعية وطنية ودولية. فلقد انخرط المغرب في ذلك انطلاقا من معتقداته الدينية التي تجعل من احترام الكرامة الإنسانية حجر الزاوية في حماية حقوق الإنسان ومن ثم انخرط في العديد من المواثيق الدولية تصديقا أو انضماما، وسار في هذا الاتجاه منذ الشهر الأول من الاستقلال حيث أكد صاحب الجلالة الملك محمد الخامس طيب الله ثراه في خطاب 18 نوفمبر 1955 على"تعميم الحريات الديموقراطية والاعتراف بحقوق الإنسان طبق التصريح العالمي الشهير". ومن منبر الأمم المتحدة وبمجلس الأمن، خاطب صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله سنة 1992 المجتمع الدولي بإعلانه التزام المغرب بعالمية حقوق الإنسان، وعندما أسس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سنة 1990 حرص على أن يتضمن ظهير إنشائه الإشارة إلى ارتباط حقوق الإنسان بمبادئ الإسلام والتقاليد المغربية وقيم المجتمع الدولي المتضمنة في العهود والاتفاقات.

ومن ثم خاطب أعضاء المجلس في نفس السنة بمساعدته على رفع المغرب إلى مستوى الدول المتحضرة، دول القانون، وناشد الأعضاء بنزاهتهم ووطنيتهم بتقديم العون لإرجاع الحق لمن اغتصب منه؛ انطلاقا من ثقة الشعب في ملكه "التي هي وديعة مقدسة، – يقول جلالته – لم يتخلى عنها والدي إلا عندما تخلت الحياة عنه، وقد سلمها إلي كما سأسلمها بدوري إلى ولي العهد سيدي محمد ولدي".

ولم يكن مستغربا أن يكون أول خطاب لصاحب الجلالة الملك محمد السادس هو إعلانه التمسك بحقوق الإنسان أكثر ما يكون التمسك، وكانت أولى قرارات جلالته تعويض ضحايا حقوق الإنسان من خلال هيئة التحكيم المستقلة لتعويض الضحايا وذوي حقوقهم عن الضرر المادي والمعنوي الناجم عن الاختفاء القسري أو الاعتقال التعسفي تلك الهيئة التي أسست بالمجلس، ولتتناسل بعد ذلك قرارات جلالته العديدة الرامية إلى صون وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

لقد عمل المجلس منذ إنشائه في مختلف الواجهات التي تصب كلها في حماية الحقوق وصونها، وهكذا كانت أولاها وأهمها تلك المتعلقة بمعالجة مخلفات الماضي لإغلاق ملف انتهاكات حقوق الإنسان، والتي اشتملت على موضوع العفو عن المعتقلين، سياسيين كانوا أو معتقلي أحداث أليمة ناجمة عن قناعاتهم بإيديولوجية معينة، وعلى موضوع الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، وبإطلاق سراح 424 معتقلا، وهكذا وبعد الموافقة الملكية السامية على الرأي الاستشاري الصادر عن المجلس سنة 1998، رأى البعض أنه لم يعد في السجون المغربية أنذاك معتقل سياسي واحد طبق تعريف الأمم المتحدة لسنة 1988 المحدد لهذا المفهوم.كما عرف ملف الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي طريقه إلى الدراسة والتحليل واقتراح الحلول. واستجاب المجلس للأوامر الملكية السامية الموجهة إليه في خطاب أكتوبر 1998 لإنهاء هذه الدراسة وتقديم الاقتراحات داخل مدة الستة أشهر المحددة فيه، وكان من بين المقترحات إيجاد الهيئة التحكيمية المذكورة سالفا لمنح التعويضات لمن يستحقها. وهكذا عرفت الدولة كيف تعمل على تضميد جروحها ملتجئة إلى القاعدة الإسلامية الشهيرة " لا ضرر ولا ضرار". وهو مسلك فريد من نوعه عالميا؛ فالمغرب هو الدولة الوحيدة تلجأ إلى ذلك بنفس النظام الذي تجاوز الجواب عمن ارتكب الخطأ، كما أنه الدولة الوحيدة التي تؤسس هيئة للتحكيم بين الدولة والمتضررين بمسطرة سريعة وفعالة متجاوزة بذلك التعقيدات وطول المدة الموجودة في سلوك الطريق القضائي الذي أخذت به غالبية الدول في هذا الشأن.

وبموازاة مع معالجة مخلفات الماضي، قام المجلس من الواجهة الثانية بالاهتمام بكل خروقات حقوق الإنسان في إطارها العادي والعام طبق ما توجد عليه الحالة في العديد من الدول ذات التقاليد الديموقراطية العتيقة. وهكذا قامت مجموعة العمل المكلفة بالسجون والمجموعة المكلفة بالإعلام، وبشكل منتظم، على ترصد هذه الخروقات وتقديم اقتراحات بشأن المعالجة، سواء حدثت في أماكن الوضع تحت الحراسة أو في المعتقلات، كما قامت بتتبع الشكايات وما يصدر في وسائل الإعلام حول هذه الخروقات.

ويعتبر موضوع ملاءمة التشريعات الوطنية للمعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان الواجهة الثالثة التي عمل فيها المجلس من خلال مجموعات العمل التي قدمت اقتراحات تتعلق بمدونة الشغل ومدى توافقها مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية في هذا الشأن وبالإعلام وبالوضعية في السجون حيث حظي هذا الموضوع باهتمام كبير من المجلس،

إذ اقترح إعادة النظر في النصوص التشريعية والتنظيمية لتتوافق والقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء الصادرة سنة 1955، وإشراك القضاء في تنفيذ العقوبة وتنبيه لجن المراقبة في العمالات والأقاليم، وتقليص استعمال العقوبة الحبسية، ومراجعة معايير لجنة العفو، وتدريس حقوق الإنسان في المعاهد ذات الصلة، خصوصا تلك المتعلقة بالقضاء وبالشرطة القضائية، مع دعوة النيابة العامة لممارسة كامل اختصاصها في مراقبة الشرطة القضائية، حيث تمخض عن مشروع إصلاح المؤسسات السجنية تقديم الحكومة لمشروع قانون تحت رقم 98/23 للبرلمان الذي صادق عليه.

وفي إطار اهتمامه بتطوير حقوق الإنسان، التمس المجلس سنة 1993 المصادقة على اتفاقيات مناهضة التعذيب، والقضاء على جميع أشكال الميز ضد المرأة، وحقوق الطفل وحماية حقوق المهاجرين وبأفراد أسرهم، بالإضافة إلى دراسة مشروع القانون الجنائي ومشروع تعديل ظهير 15 نوفمبر 1958 بشأن الصحافة.

كما انصب المجلس بالنسبة للواجهة الرابعة على نشر الوعي وتنمية ثقافة حقوق الإنسان، وفي هذا الصدد سعى إلى الدفع بتدريس مادة حقوق الإنسان في التعليم الأساسي والثانوي والجامعي وفي معاهد تكوين الأطر ذات الصلة بالموضوع.

أما الواجهة الخامسة والأخيرة فتتعلق بعلاقة المجلس الدولية، تلك العلاقة التي عرفت نشاطا إيجابيا مكثفا من خلال استقباله للعديد من الوفود من مختلف الجنسيات، وربطه للكثير من العلاقات مع المؤسسات والمنظمات المشابهة، ومشاركته في مختلف المؤتمرات واللقاءات الدولية، مما أكسب المجلس مكانة بارزة بين زملائه حملته إلى عضوية لجنة التنسيق الإفريقية كممثل لشمال إفريقيا وتوج كل ذلك برئاسة المجلس ولعدة مرات اللجنة الدولية للتنسيق بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وجرت الموافقة بإجماع أعضاء اللجنة على احتضانه اللقاء الدولي الخامس للمؤسسات الوطنية بمراكش بحضور السيدة ماري روبنسون المفوضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان والتي كررت هذه الزيارة لبلادنا بدعوة من المجلس وحظيت باستقبال من لدن جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه ومن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله. كما نظم المجلس بنجاح لقاء مؤسسات البحر الأبيض المتوسط ولجنة المتابعة.

وقد أكسبه ربط هذه الشبكة من العلاقات الدولية، وما يقوم به من أعمال إيجابية ومن ردود موضوعية، مصداقية لدى العديد من المؤسسات والمنظمات، وهو الأمر الذي تجلى في التصدي الذي قام به لأهم التقارير الدولية حول وضعية حقوق الإنسان العالمية فيما يتعلق بالشطر منها الخاص بالمغرب، وهكذا قام بتحرير أجوبة مركزة وملاحظات موضوعية حول مختلف التقارير ومنها على سبيل المثال التقرير الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية لسنة 1997، حيث صحح العديد من المقتضيات في التقرير التالي وقدم اعتذارا رسميا عن الأخطاء التي وردت فيه، كما قام المجلس بتصحيح عددا من الأخطاء الواردة في التقرير القطاعي لمنظمة العفو الدولية الصادر في نفس السنة حيث صحح ذلك أيضا ولأول مرة بتقرير إضافي تعترف فيه بما حدث من سهو غير مقصود يتعلق بما تحقق من إيجابيات.

ومما لا شك فيه أن أبرز مهمة تولاها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان خلال العشرين سنة التي خلت تتمثل في التعويض الذي قدمته الدولة المغربية لفائدة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي وفي الآن نفسه العمل على مصالحة المغاربة مع مرحلة أليمة من تاريخهم.

فمن بين أولى التوجيهات التي تفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بإصدارها بعد تربعه على عرش أسلافه المنعمين هي دعم هيئة التحكيم المستقلة من أجل تعويض الضحايا وذوي حقوقهم عن الضرر المادي أو المعنوي الناجم عن اختفاء قسري أو اعتقال تعسفي ومنحها الإمكانات اللازمة لتعويض هؤلاء المتضررين.

لقد كان ذلك بمثابة مبادرة شجاعة تجسد تمسك جلالة الملك نصره الله بدولة الحق والقانون وصيانة حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية، وفقا لما أعلن عنه جلالته في أول خطاب له بمناسبة تربعه على العرش في 30 يوليو 1999.

وتفعيلا لهذا التكليف السامي، أصدرت هيئة التحكيم بعد إجراء العديد من اللقاءات والتحقيقات الدقيقة والأبحاث في أرشيف الدولة، المئات من القرارات بهدف جبر الضرر الذي لحق ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي ومنحهم حقوقهم المدنية والسياسية كاملة وبالتالي استرجاع كرامتهم داخل المجتمع.

ومن أجل أن يستفيد كذلك من هذا الحق في العدالة المئات من المواطنين الذين لم تتم معالجة شكاياتهم إثر انتهاء ولاية هيئة التحكيم، تفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس بتنصيب هيئة الإنصاف والمصالحة بتاريخ 7 يناير2004.

وعلاوة على تعويض الأشخاص المنتهكة حقوقهم، تميزت أشغال هذه الهيئة أيضا بتنظيم جلسات استماع عمومية تم بثها عبر التلفزة والتي قام خلالها ضحايا هذه الانتهاكات بسرد شهاداتهم بكل حرية عن الآلام التي عانوا منها في الماضي.

ولقد شكلت جلسات الاستماع هذه مظهرا غير مسبوق من مظاهر حرية التعبير، وتجسيدا للتضامن الوطني الواسع، وللإرادة الجامحة في طي صفحة الماضي الأليم بغية ضمان التصالح الوطني في عهد جديد تسود فيه قيم دولة الحق والقانون.

كما حظيت هذه التجربة الفريدة في مجال تسوية انتهاكات حقوق الإنسان بتنويه في جميع أنحاء العالم، ليس فقط بالنظر إلى نبل أهدافها، ولكن كذلك بفضل النجاح الذي حققته بشكل سلمي وتوافقي مع استمرارية مؤسسات الدولة.

لذا، أستحضر بفخر شديد هذه الوقائع البارزة في مسيرة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي أعطى الأولوية، في ظل ظرفية خاصة، للحقوق المدنية والسياسية، وذلك في أفق فتح الطريق نحو ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو طموح أضحى يتجسد اليوم في واقع ملموس، يتضمن حقوق الإنسان بمنظورها الشمولي.

ولا يسعني في النهاية إلا أن أعبر عن أصدق تمنياتي للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ولرئيسه وأمينه وأعضائه بمستقبل زاخر بالنجاح في تحقيق المقاصد المثلى من إحداثه، وأداء مهامه النبيلة على أكمل وجه، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله. والسلام.

☆☆☆

من مواليد القصر الكبير، حاصل على شهادة دكتوراه الدولة من فرنسا ودباليم عليا من بلجيكا وكذا شهادات جامعية وأكاديمية أخرى.

منذ تقلده لأولى مسؤولياته القضائية سنة 1962 وهو ينهل من بحور العلم والمعرفة، مما مكنه من تحمل عدة مسؤوليات، كوكيل للملك ومديرا للمعهد الوطني للدراسات القضائية فأمينا عاما للمنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة، فسفيرا لصاحب الجلالة بالجمهورية العربية السورية سنة 1989 ومسيرا للحوار الاجتماعي من خلال ترأسه للمجلس الاستشاري لمتابعة الحوار الاجتماعي ليتوج في سنة 1996 بتحمله رئاسة المجلس الأعلى التي أعطى فيها الشيء الكثير لهذه المؤسسة القانونية والقضائية العتيدة، الأمر الذي كان له الأثر الكبير في انتخابه وبالإجماع أول رئيس لجمعية المحاكم العليا للدول الناطقة كليا أو جزئيا باللغة الفرنسية والتي تضم 44 دولة، كما أعيد انتخابه مرة ثانية وليحتفظ به بعد ذلك كرئيس شرفي لهذه المؤسسة، كما تولى أيضا مهمة رئاسة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في فترة اعتبرت بحق منعطفا تاريخيا في مسلسل بناء دولة الحق والقانون بالمغرب، حيث انتخب رئيسا للمجموعة الدولية للتنسيق بين المؤسسات الوطنية من أجل تطوير وحماية حقوق الإنسان.كما لا يمكن أن ننسى ترأسه للجنة الوطنية لتتبع الانتخابات سنة 1997، وكذا مساهمته الفعالة بصفته رئيسا للجنة الملكية الاستشارية لمراجعة مدونة الأحوال الشخصية. و في غشت سنة 2008 عين أمينا عاما للحكومة.

وبموازاة مع متطلبات مسؤولياته إلى جانب تأسيسه لعدة مجلات متخصصة، فضلا عن رئاسته ومشاركته في عدة مؤتمرات وطنية ودولية، وعضويته في عدة هيآت دولية.

وشح بعدة أوسمة وطنية ودولية منها : وسام العرش من درجة فارس ثم وسام العرش من درجة ضابط، وسام العرش من درجة قائد، فوسام الاستحقاق السوري من الدرجة الأولى، فالحمالة الكبرى للاستحقاق المدني للمملكة الاسبانية ثم وسام الاستحقاق الوطني من درجة قائد للجمهورية الفرنسية.■

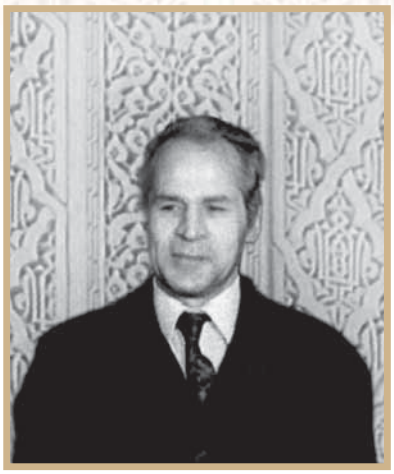

إدريس السلاوي

مستشار صاحب الجلالة[3]

أكتوبر 1996 – فبراير1999 (تاريخ وفاته)

ولد سنة 1926 بمدينة فاس. تقلد عدة مناصب:كاتب الدولة في الداخلية (1958)، ووزير التجارة والصناعة العصرية والصناعة التقليدية والملاحة والتجارة (1960)، ووزير الأشغال العمومية (1961)، ووزير المالية (1963)، ثم وزير الشؤون الاجتماعية والمالية والفلاحة (نونبر 1963)، كما كان والي بنك المغرب، ومدير الديوان الملكي، وسفير المغرب لدى الأمم المتحدة (1974)، ومستشار المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني (1976). وكان أيضا مدير إدارة مؤسسة الملك بن عبد العزيز عبد الرحمن آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، وأستاذا بكلية الحقوق بالرباط.■

محمد معتصم

مستشار صاحب الجلالة[4]

عين بالمجلس في فبراير 1999

ولد سنة 1956 بمدينة سطات. في سنة 1977، حصل على الإجازة في العلوم السياسية من كلية الحقوق بالرباط، كما حصل على شهادتين للدراسات العليا من كلية الحقوق بالرباط في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. وفي سنة 1983، حصل على دبلوم الدراسات العليا من كلية الحقوق بالدار البيضاء.

في سنة 1988، ناقش أطروحته لنيل دكتوراه الدولة في العلوم السياسية حول "التطور التقليداني للقانون الدستوري المغربي". وفي سنة 1993 عين وزيرا منتدبا لدى الوزير الأول مكلفا بالعلاقات مع البرلمان في الحكومتين اللتين شكلتا في 11 نونبر 1993 و 7 يونيو 1994، كما عين في 25 فبراير 1995 مكلفا بمهمة في الديوان الملكي. وبعد مرور أربع سنوات على ذلك، عين مستشارا لجلالة الملك.

وهو أستاذ جامعي، وقد نشر العديد من الإصدارات منها "التجربة البرلمانية بالمغرب" و"النظام السياسي المغربي 1962-1992" و"الأنظمة السياسية المعاصرة"، والعديد من الدراسات والمقالات في القانون العام والعلوم السياسية، تم نشرها في مجلات ودوريات علمية وأكاديمية متخصصة.

في سنة 1995، وشح بوسام العرش من درجة فارس، وفي سنة 2004 حصل على وسام العرش من درجة قائد.■

3 ذكرت الصفة على سبيل الإخبار.
4 ذكرت الصفة على سبيل الإخبار.

محمد بنعيسى

وزير الشؤون الخارجية والتعاون

شتنبر 2000 – شتنبر 2007

من المصالحة والإنصاف إلى مرصد وطني لحقوق الإنسان

من المؤكد أن إحداث "المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان"، سنة 1990، شكل إيذانا قويا بدخول بلادنا مرحلة فارقة في مسار بنائها الديموقراطي وإرساء دولة الحق والقانون، وذلك في تلازم وتزامن مع إرادة انفتاح سياسي نحو القوى السياسية والفعاليات الاجتماعية والنخب الفكرية التي أبعدت، قبل عقد التسعينيات، عن الانخراط بقوة في تطوير الممارسة السياسية ببلادنا. وأدى ذلك إلى ظهور "إشكالات" مستمرة في المشهد السياسي الوطني انعكست سلبا على العلاقة بين الحكم وقوى المعارضة، وصلت أحيانا إلى درجة الأزمة العميقة بل والقطيعة، ووقفت في أحايين أخرى، تبعا لأحوال الطقس السياسي والاجتماعي، عند تعاون حذر بين الجانبين بقي محصورا في القضايا الوطنية المصيرية.

وفي اعتقادي، أن "المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان"، استمد قوته الرمزية منذ لحظة التأسيس. فقد أراده جلالة الملك الراحل الحسن الثاني، مؤسسة ذات مصداقية، وفضاء للتداول الهادئ والموضوعي، بغاية إرساء وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان وإدماجها تدريجيا ضمن المنظومة القانونية والتشريعات الوطنية، في سياق سعي واضح نحو القطيعة مع "تراث" الماضي وطي صفحاته غير الناصعة في هذا المجال.

ولم يكن ذلك الهدف ممكنا ولا يسيرا، لولا تحلي الدولة في أعلى مستوياتها، بالشجاعة والجرأة في فتح ملفات الخروقات الصعبة والتجاوزات وكذلك الانتهاكات المسجلة في مجال حقوق الإنسان، تضرر منها ضررا بالغا أفراد، إما خالفوا الدولة في الرأي، أو استهدفوها، فتطور كل ذلك في بعض الفترات إلى مستوى التصادم العنيف بينهما.

ومن منظوري فإن المقاربة القائمة على التشاور والحوار التي نهجها المجلس على مدى العقدين الماضيين، منحته المصداقية على الصعيدين الوطني والدولي. وبفضل تلك الروح استطاع إنجاز المهام الموكلة إليه والمحددة في ظـهير التأسيس الذي وضع عليه الخاتم الشريف جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني في شهر أبريل سنة 1990. وجاء عاهلنا الكريم جلالة الملك محمد السادس، ليدعم المؤسسة غير المسبوقة في العالم العربي، فأعاد هيكلتها ونظام تسييرها، بإصدار ظهير شريف حدد للمجلس وظائف ومهاما إضافية انسجاما مع روح العهد الجديد. فقوبلت تلك النقلة النوعية بالترحاب من الرأي العام الوطني ومن مكونات المجلس الاستشاري التي تجاوبت من جهتها مع نمط مغاير وجديد للحكم وعلاقة بديلة للدولة بالمواطنين، وهي بعض سمات عهد جلالة الملك محمد السادس منذ اعتلائه عرش المملكة.

وفي نظري أن من جملة العوامل التي أسهمت في الإشعاع المستمر لهذه المؤسسة، خارج الحدود والإبقاء على حيويتها وحضورها، أن الذين توالَوْا على رئاستها إلى الآن شخصيات مرموقة مشهود لها بالكفاءة، تم اختيارها بعناية، إن من مجال القضاء والقانون أو ممن عرفوا بنضالهم، إلى درجة التضحية، عن الحريات الفردية والعامة. وفي هذا الخصوص تجب الإشادة بروح التسامح والوطنية التي أبان عنها المتضررون وذووهم ورضاهم بل وقناعتهم بالتعويض المادي والمعنوي الممنوح لهم ضمن إطار العدالة الانتقالية.

وما ينبغي تسجيله كذلك هو أن المجلس الاستشاري راكم خلال العقدين الماضيين تجربة حقوقية غنية، تميزت باجتهادات فقهية وقانونية تجلت في معالجة الملفات الشائكة التي تم البت فيها بالتوافق والإجماع، وكذلك أوراش البحث والدراسة والتظاهرات التي نظمها بشراكات ناجعة مع الدولة والنسيج الحقوقي والجمعوي في بلادنا.

ويمكن القول في ذات الصدد، إن المجلس أكمل بنجاح مرحلتين: المرحلة الأولى التي انطلقت خطواتها العملية

في عقد التسعينيات من القرن الماضي، بإعلان العفو العام وعودة المنفيين من الخارج وإيقاف المتابعات القضائية ذات الطابع السياسي، وتوجت بإشراك المعارضة في تدبير الشأن العام. بينما تم في المرحلة الثانية الاهتمام بما هو أصعب، أي إماطة اللثام عن التجاوزات المرتكبة في أفق إعادة الاعتبار والكرامة لضحايا الانتهاكات وجبر ضررهم المادي والمعنوي. إنه ملف كبير باشرته بكفاءة ووطنية "هيئة الإنصاف والمصالحة". فكان لعملها الصيت الإيجابي في العالم، إذ أظهرت المغرب بصورة بلد استطاع معالجة ملفات شائكة على المستوى السياسي والقانوني والإنساني دون صراع أو لجوء إلى القضاء أو تصفية لحسابات شخصية، بعيدا عن منطق الثأر.

ولا بد من التوضيح أن صفة "الاستشاري" لا تنقص من دور المجلس، إذ لا تعني أنه مجرد غرفة استماع للتظلمات والتجاوزات، دون أن يتبعها أي إجراء تنفيذي لإزالتها. بل على العكس من ذلك، فإن كل الملتمسات والمقترحات والتوصيات التي رفعها المجلس الاستشاري خلال دوراته الكثيرة إلى جلالة الملك، حظيت بالموافقة والقبول ودعم المنهج الذي اتبعه، بإجراءات عدة بينها التوجيهات التي تضمنتها خطابات جلالة العاهل الكريم الموجهة إلى أعضاء المجلس في دورات انعقاده.

ولا يمكنني في هذه العجالة، أن أعدد كل المنجزات التي حققها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان فعلا، فالحصيلة هائلة. ويكفي لمعرفة حجمها الإطلاع على التقارير والأدبيات التي أنتجها المجلس ووثق بها نشاطه ورصد الأصداء الطيبة وردود الفعل الواسعة التي خلفها عمله الدءوب في وسائل الإعلام.

إن التوثيق العلمي، في حد ذاته، إنجاز مهم لحفظ الذاكرة الوطنية، لاسيما وأن الوثائق والبيانات والمعطيات وكذلك إصدارات ونشرات المجلس مودعة في موقع إلكتروني، ميسر لكل من أراد الاطلاع عليها من متصفحي الشبكة العنكبوتية؛ وهو ما يؤكد أن "حقوق الإنسان" أصبحت ثقافة مشاعة، تتيح للمواطنين المطالبة بحقوقهم في حال تعرضهم لتعسف أو ظلم من الدولة. وهذا أحد مظاهر المفهوم الجديد للسلطة.

أي مستقبل وأفق للمجلس؟ قد يقول قائل إنه ربما استنفد المجلس الغايات التي أحدث من أجلها، على اعتبار أن الدولة طوت نهائيا صفحة ماضي الانتهاكات ولم تبق إلا قضايا عالقة محدودة، كما أدخلت تعديلات جوهرية على تشريعاتها فأصبحت متلائمة مع المواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

ويضيف أصحاب هذا الرأي، بما أن العدالة تقوم بدورها في المغرب، وجمعيات حقوق الإنسان كثيرة وفي تزايد، فضلا عن أن قنوات الرقابة الأخرى الممثلة في المؤسسة التشريعية والصحافة وهيئات المجتمع المدني، الناشطة والفاعلة في حقل حقوق الإنسان تقوم بدور مكمل، فإن وظيفة المجلس في حكم المنتهية.

غير أن ذلك لا ينزع عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، دوره كهيئة مستقلة يقظة وساهرة متجردة من الأهواء والانتماءات. بمعنى أن طبيعة التعددية المتغيرة وعلاقته المباشرة بجلالة الملك، وهو المؤتمن الساهر على حريات وأمن المواطنين، كل ذلك يؤهل المجلس لتدشين المرحلة الثالثة التي أرى شخصيا أنها تفرض عليه أن يتموقع أكثر داخل الفضاء العالمي لحقوق الإنسان، بشكل يجعله مستفيدا ومفيدا من المؤسسات الدستورية والتشريعية في مختلف الأنظمة، علاوة على الاستمرار في توثيق علاقاته بالمؤسسات المماثلة وبشبكة منظمات حقوق الإنسان. بالإضافة إلى سهره على احترام ممارسات حقوق الإنسان في بلادنا والتعرض لما قد يطال المواطنة أو المواطن من مس بحقوقه وكرامته وحياته.

وفي هذا السياق أذكر واقعة دالة. فحينما كنت سفيرا لجلالة الملك في واشنطن في منتصف الستعينات من القرن الماضي، قام وفد من المجلس بزيارة الولايات المتحدة. وتضمن برنامج الزيارة لقاءات مع أعضاء في الكونغرس ومع منظمة "هيومان رايتس" وعدد آخر من منظمات المجتمع المدني الأمريكي في واشنطن. فإذا بنا نفاجأ بجريدة "واشنطن تايمز" تنشر مقالا في الصفحة الأولى عن المجلس وأهميته ودوره في إرساء حقوق الإنسان.كما أقام رئيس وحدة حقوق الإنسان في الكونغرس مأدبة غذاء على شرف الوفد المغربي. واستُقْبل الوفد بحفاوة داخل مجلس النواب الأمريكي في جلسة عامة.

أظن أن المسار الديموقراطي الذي تسير فيه بلادنا، يبرر بقاء المجلس كمرجعية فكرية وقانونية يمكن الاسترشاد بها عند الاقتضاء. بل أتصور المجلس بمثابة مرصد وطني يراقب تطبيق حقوق الإنسان من خلال لجانه وآليات اشتغاله ويمكن الاحتكام إليه.■

أحمد الميداوي

وزير الداخلية

شتنبر 2000 – شتنبر 2001

ولد في 18 يونيو 1948 بولاد عمران (إقليم تاونات)، حاصل على دكتوراه الدولة في الحقوق من جامعة باريس.

تقلد عدة وظائف: عضو المفتشية العامة للمالية (1971)، مراقب مالي للدولة لدى العديد من المؤسسات العمومية (1974)، أستاذ بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالرباط، وبالمدرسة الوطنية للإدارة العمومية (1973-1986). وأجرى تدريبا بالبنك الدولي بواشنطن حول تقييم المشاريع والتخطيط الصناعي (1981)، عينه جلالة الملك الراحل الحسن الثاني طيب الله ثراه عاملا على ولاية المحمدية – زناتة (16 يناير 1987)، ثم عاملا على إقليم طنجة (20 غشت 1992)، فمديرا عاما للأمن الوطني (من 1993 إلى 1997). كما عينه جلالة الملك محمد السادس نصره الله وزيرا للداخلية (1999-2001) ثم مستشارا له (2001-2003)، ورئيسا أولا للمجلس الأعلى للحسابات (منذ فبراير 2003).

ترأس المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للمؤسسات العليا للرقابة (من 2003 إلى 2004)، وانتخب نائبا لرئيس الجمعية العامة للمؤتمر الثامن عشر لمنظمة INTOSAI (2004)، كما انتخب رئيسا للجنة الاستراتيجية لبناء القدرات بالمنظمة الدولية للمؤسسات العليا للرقابة INTOSAI (فيينا 2005)، ويشارك منذ ذلك بهذه الصفة في المجلس التنفيذي لهذه المنظمة وبكل الهيئات المقررة بها. كما يمثل "الانتوساي" في الهيئات المقررة للمنظمة الدولية IDI (اوسلو–النرويج). وفي سنة 2005، انتخب كذلك رئيسا لجمعية المؤسسات العليا للرقابة المستعملة للفرنسية (2005-2007). كما انتخب رئيسا شرفيا مدى الحياة لمجموعة الرقابة العليا الناطقة بالفرنسية (2008). عين كذلك أستاذا شرفيا بالجامعة الدولية للتدقيق بنانجين بجمهورية الصين الشعبية (2009)، وعضوا مؤسسا للمركز الدولي للتدقيق بالنتائج بجامعة بيكر بمدينة كنساس بالولايات المتحدة الأمريكية (2009)، كما أصبح عضوا في المؤسسة الدولية للمالية العامة بباريس (2010)، وفي مجموعة العمل الشمولية المنبثقة عن مجموعة الثمانية منذ 2005، وأيضا في المبادرة المشتركة بين "الإنتوساي" والمؤسسات الدولية المانحة لتمويل بناء قدرات المؤسسات العليا للرقابة في العالم. وقد شارك وتعاون في أبحاث علمية مع جامعة هارفرد بالولايات المتحدة الأمريكية.

أنجز كذلك عدة أبحاث جامعية وعلمية، وألف كتاب "المقاولات العمومية بالمغرب ومساهماتها في التنمية" (1981). كما شارك ويشارك في عدة ندوات ومؤتمرات دولية في ميادين المال والاقتصاد والقانون.■

إدريس جطو

وزير الداخلية

شتنبر 2001 – نونبر 2002

ولد في 24 ماي 1945 بالجديدة. حاصل على ديبلوم الدراسات العليا في علوم الفيزياء والكيمياء (1966) وعلى ديبلوم إدارة المقاولات (1968) من لندن. عين وزيرا للتجارة والصناعة (1993 و 1994)، ووزيرا للتجارة والصناعة والصناعة التقليدية (1995)، ثم وزيرا للمالية والتجارة والصناعة والصناعة التقليدية (1997-1998) ثم رئيسا مديرا عاما لمجموعة المكتب الشريف للفوسفاط (غشت - سبتمبر 2000). فوزيرا للداخلة (2001-2002)، ثم وزيرا أولا (نونبر 2002 - شتنبر2007). كان عضوا للفدرالية المغربية لصناعات الجلد، وعضوا في مكتب الكونفدرالية العامة للمقاولين بالمغرب، ونائب رئيس "أسميكس" (حتى سنة 2002)، ينشط في ميادين الصناعة والتجارة والخدمات، وهو رئيس مؤسس لجمعية الأمانة للقروض الصغرى. يحمل وسام الحمالة الكبرى للعرش.■

مصطفى الساهل

وزير الداخلية

نونبر 2002 – فبراير 2006

ولد في 5 ماي 1946 بواد افرج (إقليم الجديدة). حاصل على الإجازة في الحقوق (كلية الحقوق بالرباط)، وعلى دبلوم الدراسات العليا في القانون العام (كلية الحقوق باريز– سوربون).

تقلد عدة مهام، عين مديرا للميزانية بالمفتشية العامة للمالية، ثم كاتبا عاما لوزارة المالية، ومديرا عاما لصندوق التجهيز الجماعي (بنك تمويل الجماعات المحلية). ووزيرا للصيد البحري والملاحة التجارية (1993-1997)، ثم وزيرا للصيد البحري والشؤون الإدارية، ووزيرا مكلفا بالعلاقات مع البرلمان، ورئيسا لمجموعة الاستثمار سوميد–SOMED (الشركة المغربية الإماراتية العربية المتحدة للتنمية - 1998). فواليا للرباط (يوليوز 2001)، ثم وزيرا للداخلية (نونبر 2002)، وسفيرا ممثلا دائما للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة (فبراير 2006). وهو سفير صاحب الجلالة بفرنسا منذ 21 يناير 2009.■

أحمد توفيق

وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية

منذ نونبر 2002

ولد في 22 يونيو 1943 بمريغا (الأطلس الكبير). تابع دراسته الابتدائية والثانوية بمدينة مراكش وحصل سنة 1968 على الإجازة في الآداب(تخصص تاريخ) من جامعة الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.كما حصل على شهادة علم الآثار ودبلوم السلك الثالث من كلية الآداب بالرباط.

شغل منصب نائب عميد كلية الآداب بالرباط (1976-1978) التي كان يدرّس بها مادة التاريخ. وبعد ذلك، عين مديرا لمعهد الدراسات الإفريقية (1989-1995) ثم مديرا للمكتبة العامة (منذ 1995).

أنجز العديد من الدراسات والأبحاث حول تاريخ المغرب، من بينها، أطروحته حول "المجتمع المغربي في القرن العشرين: 1850-1912"(1984) و"الإسلام والتنمية" و"يهود دمنات".

علاوة على ذلك، قام بالعديد من الأنشطة العلمية وشارك في إعداد موسوعة المغرب (قاموس ألفبائي للمعارف التي تتعلق بماضي المغرب وحاضره).كما كان عضوا بلجنة تحرير مجلة "كلية الآداب بالرباط" والدليل البيبليوغرافي "الكتاب المغربي" الذي نشرته جمعية الكتاب المغاربة للنشر.

فضلا عن ذلك، ألف روايات بعنوان"جارات أبي موسى" (1997) و"شجيرة حناء وقمر" (1998) و"السيل" (1999) و"غريبة الحسين" (2002)، و"والد وما ولد" (2009).■

محمد أوجار

الوزير المكلف بحقوق الإنسان

مارس 1998– يونيو 2004

ولد سنة 1959 بترجيست (إقليم الحسيمة). حاصل على إجازة في الحقوق من جامعة محمد الأول بوجدة . زاول عدة دورات تكوينية في مجال الصحافة والإعلام بالولايات المتحدة وفرنسا والبرتغال وسويسرا.

تم تعيينه وزيرا مكلفا بحقوق الإنسان (مارس1998 - يونيو 2004)، وكان عضو بالبرلمان (2002-2007)، وعضو المكتب التنفيذي لحزب التجمع الوطني للأحرار، ومدير اليومية "الميثاق الوطني".كما أنه شغل منصب مساعد الأمين العام للنقابة الوطنية للصحافة المغربية، وهو عضو مؤسس للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان ونادي الصحافة المغربية.كما أنه عضو في العديد من الجمعيات الثقافية، وقد شارك في العديد من المؤتمرات الدولية. وهو خبير دولي في قضايا الانتقال الديموقراطي، ترأس عددا من لجان مراقبة الانتخابات في عدد من الدول.

كما أنه رئيس مركز الشروق للديموقراطية والإعلام وحقوق الإنسان، ومدير أسبوعية "الشروق الجديد"، وله عدة دراسات ومساهمات نشرت بالصحافة المغربية والعربية.■

عبد الله الفردوس

الاتحاد الدستوري

أبريل 1998 – 10 دجنبر 2002

عشرون سنة مضت على تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بكل ما حملته هذه السنوات في تاريخ المغرب المعاصر من ملامح التغيير السياسي والتحول الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، التي رافقها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بل أسهم إسهاما قويا وبارزا في إرسائها والتقعيد للانعطافة الكبرى التي دخلتها بلادنا في العشرية الأخيرة للقرن الماضي والعشرية الأولى من القرن الجديد.

وقد كان إنشاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ليس فقط بحكم المهام الجليلة المنوطة به وبحكم أسباب وشروط تأسيسه، بل أيضا بسبب من انطلاقته الفاعلة والمؤثرة في المسار الحقوقي الوطني، منذ الأيام الأولى لمباشرته مهامه، إيذانا بانتهاء مرحلة سياسية، ودخول المغرب مرحلة سياسة جديدة أنجزت فيها أهم المصالحات التاريخية، لرفع العقبات والعراقيل من مسيرة المغرب الحقوقي والديموقراطي والتنموي، لم يكن أحد يتصور أنها ستنجز بهذه السرعة والجرأة والشجاعة والكفاءة التي أنجزت بها.

وكان الفضل في إنجاح الرهان على الإصلاحات الكبرى في المجالات الحقوقية التي اضطلع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالإسهام المباشر فيها، إلى الإرادة السامية لجلالة المغفور له الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، وإلى وعي الفاعلين السياسيين والجمعويين بالتحديات التي تواجهها بلادنا، وإلى شروط الاستقرار والتوافق التي تتوفر لبلادنا، والتي تم استثمارها بشكل كبير، لتعبئة الرأي العام الوطني وتقوية الجبهة الداخلية بما يلزم من رص

الصفوف والشفافية والصراحة في مواجهة المشاكل بدل مراكمتها، وإظهار الحقائق بدل إخفائها أو التستر عليها، ومعالجة الأخطاء والاختلالات بدل المزايدة بها أو تبريرها.

ويعتبر نجاح المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في كشف هذه الحقائق والأخطاء والجهر بالحقيقة وتحديد المسؤوليات، واقتراح المقاربات والمعالجات الإيجابية للعالق من الملفات الحقوقية العويصة، نجاحا للوطن برمته في إبراز العبقرية المغربية المتميزة في تسوية الخلافات، والتوجه إلى المستقبل بثقة في كفاءات البلاد وإمكاناتها الذاتية في تجاوز آلام الماضي وعقباته.

وقد كنت من بين من حظوا بشرف التعيين الملكي السامي ضمن أعضاء المجلس إلى جانب إخواني وزملائي من ممثلي الهيئات السياسية والحقوقية والجمعوية والنقابية، ومن موقع تجربتي داخل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وداخل هيئة التحكيم المستقلة للتعويض، التي أحدثت إلى جانب المجلس بهدف النظر في ملفات تعويض ضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي سنة 1999، فإنه لا يسعني إلا أن أعترف بأن ما عرفته مداولات المجلس واجتماعاته واجتهاداته، وكذا المناقشات والمقابلات والتحقيقات في الملفات والقضايا والحالات المعروضة على هيئة التحكيم المستقلة للتعويض، هي تجربة فريدة من نوعها ليس فحسب في المغرب، وإنما في الدول الجنوبية برمتها، بحيث إن المعركة التي خضناها جميعا لاستكمال مكونات دولة الحق والقانون، انطلاقا من عملنا المتجرد والشفاف والنزيه داخل المجلس وداخل الهيئة، لم تكن فحسب، معركة معالجة مخلفات الماضي السلبية، أو طي ظروف مرحلة، وإنما هي معركة بناء مستقبل والتأسيس لمذهب حقوقي وطني متكامل، كانت الإرادة الملكية السامية تدعو إليه، وتحثنا عليه وتحملنا أمانة النهوض به ورعايته، إذ ليس رفع الضرر القديم بالتعويض المادي أو المعنوي منتهى غاية هذه التجربة، وإنما غايتها الكبرى وضع المغرب الحقوقي على سكته الصحيحة وفي المسار الطبيعي المستحق لبلادنا إلى جانب الدول المتقدمة، ولا تزال تلك الكلمات القوية والهادفة التي خاطب بها جلالة المغفور له الحسن الثاني في خطابه التاريخي التأسيسي للمجلس في 8 ماي 1990 وأثناء تنصيب أعضائه، تلهم المجلس، قال جلالته: "فيا أعضاء هذا المجلس، أناشدكم الله بنزاهتكم ووطنيتكم أن تعينوني على إرجاع الحق لمن اغتصب منه، وأن تعينوني على أن نرفع جميعا هذا البلد إلى مستوى الدول المتحضرة، دول القانون ..."

حينها شعر الجميع بجسامة المسؤولية والأمانة التي ذكر جلالته أن الكل يقتسمها منذ الآن... وقد تأكدت جسامة المسؤولية بما واجهناه في مرحلة ما، من عقبات ومشاكل تعود في كثير منها إلى حداثة عمل المجلس وكونه غير مسبوق بتجارب وطنية خاصة، اقتضى منا الأمر فيها أن نبدأ من الصفر وأن نعول على إمكاناتنا القانونية وكفاءاتنا الحقوقية وعلى تمثلنا لتجارب الدول المتقدمة، فألهمنا الدعم الملكي السامي والكلي، بغير قيد أو شرط، المضي في طريق إحقاق الحق، وقول الحقيقة واقتراح تعديلات وتغييرات في التشريعات المنافية لمقتضيات حقوق الإنسان، أو التحقيق النزيه في ما عرض علينا من أشكال الانتهاك والخروقات، ورفع توصيات ومقترحات وملتمسات إلى جلالته، حظيت كلها بالقبول الملكي السامي، بل والترجمة الفعلية لها من جلالته سواء بإصدار الظهائر والتوجيهات الشريفة إلى الحكومة، أو تحرير الأسرى والمعتقلين في قضايا حقوقية وجبر أضرارهم، وإعادة إدماجهم في الحياة المهنية والاجتماعية، وتحسين وضعية السجون، وغيرها من التدابير العملية التي دخلت حيز التطبيق والتنفيذ في حينه، ووجدت من جلالة الملك المغفور له الحسن الثاني، ومن وارث سره جلالة الملك محمد السادس، كامل الدعم والمساندة والمتابعة...

إن تجربة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وتجارب هيآت التحكيم وجبر الضرر والإنصاف والمصالحة التي أحدثت بجانبه، هي مرجع وطني ودولي تأصيلي وتأسيسي في تسوية وترقية القضايا الحقوقية، وفي بناء دولة الحق والقانون وتفعيل آليات الحكامة الديموقراطية الجيدة، وصرحٌ حضاري من صروح العبقرية المغربية المتميزة في محيطها الإقليمي والدولي، باقتحامها للتحديات والعقبات وشجاعتها وجرأتها في مواجهة قضايا حساسة وشائكة.

وإن كان من شيء يمكننا أن نصف به هذه التجربة الحقوقية التأسيسية والتأصيلية للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، فهي المصداقية التي كرسها وحماها، والشفافية والنزاهة والموضوعية والمسؤولية التي باشر بها عمله واشتغاله على ملفات وقضايا شديدة الحساسية، ومتشعبة الارتباطات والحيثيات، ووُفّق في الحفاظ على استقلاليته وحجيته وقوة إقناعه.ولا يسعنا في ذكراه العشرين إلا أن نفخر بالحصيلة الهامة الصادرة عن اجتهاداته ومقرراته وتوصياته، واستدراكاته التشريعية والتحكيمية، التي تتشكل في عمقها رصيدا وطنيا لمستقبل المغرب الحقوقي.■

عائشة بلقايد

الحركة الديمقراطية الاجتماعية

7 أكتوبر 1996 – 10دجنبر 2002

Née en 1957 à Sekoura (Boulmane)

Formation supérieure

- ☆ *Doctorat d'Etat en Droit Public (Thèse : «Le statut de la presse écrite au Maroc», Université Hassan II, Casablanca, novembre 1993).*
- ☆ *Diplôme d'Etudes Supérieures en Droit, Licence en Droit (Université Hassan II, Casablanca).*

Expérience professionnelle

- ☆ *Avocate au Barreau de Rabat, agréée près la Cour Suprême (depuis avril 2006).*
- ☆ *Avocat Conseil de la Société Nationale de la Radio et de la Télévision –SNRT (depuis le 1er mars 2007).*
- ☆ *Professeur de Droit à l'ENA (1988-2005).*
- ☆ *Membre réélu du Conseil d'Administration (2004-2006, 2006-2008), professeur à l'Institut International des Droits de l'Homme de Strasbourg (France).*
- ☆ *Secrétaire Général du Centre Lahcen Lyoussi pour les Etudes Politiques et la Recherche (2002-2006).*

Spécialisation

- ☆ *Droit de l'Information, Droit de la Communication Audiovisuelle, Droits d'Auteur et Droits Voisins.*
- ☆ *Libertés Publiques, Droit International des Droits de l'Homme, Droit International Humanitaire, Droits de la Migration.*
- ☆ *Droit Administratif, Contentieux Administratif, Science Administrative.*

Participation à plusieurs séminaires spécialisés. Animation de plusieurs conférences et plusieurs colloques nationaux et internationaux organisés sur les Droits de l'Homme, l'intégration des femmes dans le déceloppement, etc.■

شكيب بورقية

الحركة الوطنية الشعبية

7 أكتوبر 1996 – 10دجنبر 2002

إن اختيار تخليد مرور عشرين سنة على تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان هو اختيار يستدعي بالضرورة استحضار ما تمت مراكمته من إنجازات تؤسس لثقافة حقوق الإنسان بامتياز في المغرب وترسي هياكل دولة الحق والقانون والمؤسسات الضامنة للحريات العامة والفردية والديموقراطية كاختيار وممارسة، هذه المهام التي لم تكن سهلة بالنسبة إلينا نحن الذين أسسنا لفترة سياسية انتقالية مهمة حاولنا من خلالها أولا، تمثيل هيأتنا السياسية التي تمثل داخل هذا المجلس بشكل مشرف ينسجم مع الثقة التي كانت وراء اختيارنا، وثانيا من أجل مأسسة عمل المجلس والتأسيس لفعل حقوقي جديد في المشهد السياسي المغربي يمكن إغناؤه بتجارب أخرى من بعدنا تستطيع أن تحقق تواصلا إيجابيا مع المنتظم الدولي وإعطاء صورة مغايرة عن تلك التي كانت سائدة من قبل، وتستطيع في الأخير أن تحقق مصالحة وطنية بين الأفراد والمؤسسات وتعيد الثقة للمواطنين من خلال رسم آفاق جديدة ومستقبل واعد.

وفي نظرنا أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لا يمكنه أن يلعب هذا الدور الحيوي إذا لم يحظ بدور متقدم كمؤسسة سياسية مستقلة يمكن أن تشتغل وتتعاون مع جميع المعنيين بحقوق الإنسان والنهوض بها داخل المغرب وخارجه، معتمدين على المساندة الملكية

والالتزامات التي قطعها صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله على جعل المغرب دولة عصرية وحداثية ومنفتحة وفق ما هو متعارف عليه دوليا في مجال الحريات وحقوق الإنسان .

☆☆☆

Né le 11 septembre 1951 à Béni Mellal.

Expérience professionnelle

Médecin de la Santé Publique (2009).

Directeur général du Centre Hospitalier Universitaire Averroès Casablanca.

Directeur Général Adjoint du C.H.U. Averroès Casablanca (1987-1994).

Délégué du Ministère de la Santé Publique à la Province de Boulmane (1979-1980).

Médecin chef du S.I.A.A.O Province de Chaouen (1977-1979).

Diplômes et compétences

Diplôme de Doctorat d'Etat en Médecine- Faculté de Médecine Rabat.

Différents stages et formations en matière de gestion hospitalière et administrative au Maroc, en France (1988-1992) et aux USA (1986).

Activités sociales et politiques

Membres du bureau politique du Mouvement Populaire.

Membre élu du Conseil de l'Ordre Régional des Médecins du Centre.

Membre fondateur de l'Union Démocratique et Vice-président.

Secrétaire Général de l'Association des Délégués des Ministères de la Santé Publique.■

عبد العزيز بنزاكور

حزب التقدم والاشتراكية

شتنبر 1997 – يناير 2007

لقد تشرفت، أيما شرف، بالعضوية في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وذلك طيلة عشر سنوات، بدء من سنة 1997 إلى غاية سنة 2007.

وإنه لمن دواعي كبير اعتزازي أنني قد ساهمت، قدر المستطاع، في مهام المجلس، الداخلية منها والخارجية، خلال هذه المدة والتي تحملت:

- ☆ أثناء ما يقارب نصفها الأول، في ظل الظهير الشريف الصادر بتاريخ 20 أبريل 1990 والمتعلق بإحداث المجلس، مسؤولية رئاسة مجموعة عمله المكلفة بالإعلام والاتصال بالمنظمات الحقوقية، الوطنية منها والدولية؛
- ☆ وأثناء ما يقارب نصفها الثاني، في ظل الظهير الشريف الصادر بتاريخ 10 أبريل 2001 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس (وفق "مباديء باريس")، والذي تم بمقتضاه توسيع اختصاصاته وتغيير تركيبته وتنصيبه في صيغته الجديدة بتاريخ 10 دجنبر 2002، مسؤولية رئاسة مجموعة عملـه المكلفة بالعلاقات الخارجية.

كما أنه من بواعث عظيم فخري أن أكون قد اشتغلت في المجلس خلال تلك المدة بالذات، والتي تميزت بمحطتين أساسيتين في مسار هـذه المؤسسة الاستشارية لدى جلالة الملك، وذلك بعدما كانت قد عملت علـى إدخال تعديلات جوهرية على قانون المسطرة الجنائية وعلى إطلاق سراح العديد من المعتقلين وعلى رجوع العديد من المغتربين.

لقد تميزت المحطة الأولى، بعد ما كان قد قام به المجلس من أعمال وأنشطة مكثفة، على الصعيدين الوطني والدولي، بمزيد تحسين صورة المغرب عقب ذلك، إلى درجة أنه تبوء مكانة محترمة خولته حق الانتماء إلى لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية للنهوض بحقـوق الإنسـان وحمايتها، وهذا دون تحفظ، مما أتاح له القيام بدور فاعل فيها.

وبالفعل، فقد تم أثناء هذه المحطة تأسيس، بجانب المجلـس، وبتوصية منه مرفوعة إلى جلالة الملك، في منتصف سنة 1999، هيئـة التحكيـم المستقلة، التي تظافرت فيها الجهود طيلة حوالي أربع سنوات، من أجل تعويض كافة ضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي أو ذوي حقوقهم، الذين تقدموا بطلباتهم (إلى غاية متم تلك السنة)، عن أضرارهم المادية والمعنوية، وذلك على أساس المرجعيات القانونية والحقوقية التي اعتمدتها الهيئة، والمعايير العادلـة والمنصفة التـي اجتهدت في تحديدها بكـل استقلال، وفي تطبيقها على مختلف الأحوال، منذ سنة 1956 إلى غاية سنة 1999، بما في ذلك حالات المغتربين اضطراريا (خارج الوطن وحتى داخله).

أما المحطة الثانية، فقد تميزت أساسا بإحداث هيئة الإنصاف والمصالحة، بتوصية جديدة مرفوعة إلى جلالة الملك في أواخر سنة 2003، هذه الهيئة التي أنيطت بها مهام:

- ☆ التقييم الشامل لمسلسل ملف الاختفاء والاعتقال التعسفي؛
- ☆ ومواصلة البحث بشأن حالات الاختفاء القسري؛
- ☆ ومواصلة عمل هيئة التحكيم السابقة؛
- ☆ وتقديم توصيات بشأن قضايا الإدماج الاجتماعي والتأهيل الصحـي، واستكمال مسلسل حل المشاكل الإدارية والوظيفية والقانونية، وكذا بشأن ما يكون كفيلا بحفظ الذاكرة وضمان عدم تكرار ما جرى ومحو آثار الانتهاكات، واسترجاع الثقة وتقويتها في حكم القانون واحترام حقوق الإنسان.

ولا حاجة للإلحاح- فضلا عما استفادت به هذه الهيئـة مـن أعمال واجتهادات سابقتها -على نوعية إضافاتها ومدى أهميـة إنجازاتها وأبعاد تحرياتها ووجاهة توصياتها، رغم واسع مجال صلاحياتها ومحدودية مدة عملها.

كما أنه لا حاجة للإلحاح على أن العديد من المحافل الدولية كانت قد أعربت عـن إعجابها بالتجربة المغربية في مجال العدالـة الانتقاليـة، والتي كان المجلس قد استطاع خلالها أن ينال ثقة نظائره عبر العالم، حيث لم يترددوا في انتخابه رئيسا للجنة التنسيق الدولية المشار إليها سابقا.

ولا شك أنه مما ساعد على تحقيق مختلف مهام المجلس عامة، وكلتي الهيئتين خاصة، إلى جانب ما تميز به مختلف الرؤساء، على مستوى سائر الأعضاء، الرجال منهم والنساء، وتشبتهم بأداء مهامهم بكل إخـلاص، مستعينين بحزم الأطر، وفي جو من تظافر الجهود وعميق الإيمان بضرورة النهوض بحقوق الإنسان، وهو طبعا ما يليق مواصلة سير المجلـس على نهجه، ضمانا لمزيد تحقيق مراميه.

وختاما، وانطلاقا من التكليف الملكي السامي، في بداية سنة 2006، أرى، إلى جانب الكثير من المواطنات والمواطنين طبعا، فضلا عـن العديد من الأسر المعنية ومختلف المنظمات الحقوقيـة، بأنـه من الضروري والأكيد أن يقوم المجلس-إضافة إلى ما سبق له أن تمكن من إنجـازه -بمواصلة، بكل العناية اللازمة، الإجـراءات الملموسة والمساعي الحثيثة التي تقتضيها متابعة تفعيل سائر توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

☆☆☆

ولد بمراكش في فاتح يناير1943. محام (بهيئة الدار البيضاء، مقبول لدى المجلس الأعلى).

التجارب والمسؤوليات المهنية

- ☆ مفوض اللجنة الدولية للحقوقيين (منذ سنة 2008)، ورئيس الاتحاد الافريقي للمحامين (1988-2002)، ومحكم مقبول لدى محكمة التحكيم التابعة للغرفة التجارية الدولية - المغرب (منذ 1998) ؛ وعضو مجلس جامعة الحسن الثاني (عين الشق بالدار البيضاء 1995-2002)؛ ومستشار خاص للرئيس وعضو اللجنة المسيرة للاتحاد الدولي للمحامين (1990-1991)؛ ورئيس جمعية هيئات المحامين بالمغرب (1986-1989) ؛ وعضو مؤسس للندوة الدولية لهيئات المحامين ذات التقاليد القانونية المشتركة 1985)؛ ثم رئيس لجنة اتحاد المحامين العرب المكلفة بأوضاع المرأة (1984-1992)؛ وعضو المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب (1983-1985)؛ ونقيب هيئة المحامين بالدار البيضاء (1983-1985)؛ وكاتب مجلس هيئة المحامين بالدار البيضاء (1980-1982)؛ ومدير ندوة التمرين بهيئة الدار البيضاء (1975-

1982)؛ وعضو مجلس هيئة المحامين بالدار البيضاء(1975-1989). مسجل بهيئة المحامين بالدار البيضاء منذ سنة 1964.

الأنشطة والمسؤوليات في الميدان الحقوقي

☆ عضو بهيئة الإنصاف والمصالحة، ومنسق فريق عملها المكلف بجبر الأضرار (يناير 2004 - نوفمبر2005)؛ وعضو هيئة التحكيم المستقلة للتعويض عن الاختفاء والاعتقال التعسفي (غشت 1999 - نوفمبر 2003)؛ ورئيس أول "محاكمة" للعنف ضد النساء، بدعوة من الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، ومركز الاستماع للنساء ضحايا الاعتداء، وجمعية التضامن النسوي (مارس 1996- الدار البيضاء)؛ وعضو مؤسس للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان (1988).

☆ تنظيم أول مناظرة وطنية بالمغرب حول حقوق الإنسان (دجنبر 1987 - وجدة)؛ وأول ندوة دراسية جهوية بالمغرب مع هيئة أجنبية - هيئة المحامين ببوردو - حول "الوضعية القانونية للأجانب بالنظر لحقوق الإنسان" (يوليوز 1985 - المحمدية).

الأبحاث

☆ وقع تقديمها في إطار العديد من الندوات الوطنية والدولية، المهنية أو الحقوقية، وتم نشرها، مع العديد من المقالات، على الخصوص في "مجلة المحاكم المغربية"، ومجلات: "المحاماة"، و"الإشعاع"، و"رابطة القضاة" و"الحق"، و Gazette du Palais و Juriste International

المؤلفات

☆ "الإسلام وحرية العقيدة"
L'Islam et la Liberté du Culte (Edition Al Ofok-1992)

☆ "الوضعية القانونية لمسير المقاولة بالمغرب"
Le Statut Juridique du Dirigeant d'Entreprise au Maroc (Edition Dalloz et Barreau de Paris/1992-Editions Al Ofok/1994).■

الحسين كوار

منظمة العمل الديمقراطي الشعبي

7 أكتوبر 1996 – 10دجنبر 2001 (تاريخ وفاته)

أحد مؤسسي منظمة العمل الديمقراطي الشعبي ومدير النشر لجريدة "أنوال". وكان الفقيد رجل تعليم، بدأ نشاطه الجمعوي بنادي الوعي السياسي بحزب الإتحاد الوطني للقوات الشعبية قبل تأسيس منظمة العمل. وقد اعتقل في أواخر سنة 1969 في إطار محاكمة مراكش الكبرى وصدر في حقه حكم بالسجن 5 سنوات، كما لعب الفقيد دورا رياديا في إعادة بناء المنظمة ومنبرها "أنوال".

كلمة العائلة بمناسبة الذكرى الثامنة لرحيل الفقيد الحسين كوار

يصعب الحديث عن الحسين . كان بمثابة شجرة لم تبخل بظلها عمن حُرموا من الظل وعانوا من حرقة الحيف والجور.كان الحسين نبعاً نرتوي منه، وحصناً نحتمي به، ولكنه في الوقت نفسه كان نافذة نطلّ منها على معاني الوجود. منه تعلّمنا أنّ السياسة هي الوطنية أو بتعبيره المفضل هي"الكبدة على البلاد". ومنه تعلّمنا أنّ ما يتبقى من عبور الحياة ليس إلاّ العلاقات الإنسانية النبيلة.

الحسين كان رجلا شجاعاً وكريماً وعلى درجة عالية من الشهامة والإقدام، صبوراً وصامداً أمام كلّ أنواع القمع والتنكيل، كان مثقّفاً حقيقياً، ومناضلاً يسارياً بكل جدارةٍ واستحقاق، وفيّاً للمبادىء، مكافحاً من أجل أهداف نبيلة، ونموذجاً لنكران الذات. لم يسعَ أبدا إلى جاهٍ أو مالٍ ولو على حساب أسرته، وفلذات كبده، وهو ابن هذا الشعب وفئاته الكادحة والمحرومة.

كانت تسند له كلّ المهام الصعبة وكان يتحمّلها دون مناقشة. هكذا مثّل المنظمة في المفاوضات الصعبة مع وزارة الداخلية خلال كلّ المراحل الانتخابية متعاركاً حول محاصرة أساليب التزوير وعقلياته. كما مثّلها داخل الكتلة الديمقراطية وصارع من اجل رفع أداء هذا الإطار الإستراتيجي... وإلى آخر رمق من حياته كان يمثلها في المجلس الاستشاري مناضلاً من أجل الحقيقة والإنصاف.

كان الحسين من أهم أطر تجربة أقصى اليسار بالمغرب .. وهو واحد من المؤسّسين للحركة، اعتقل سنة 1969 وظل رجل عمل ميداني بامتياز... تحمل مسؤوليات سياسية عدّة في إطار منظمة العمل الديمقراطي الشعبي. آمن الحسين بالكتلة الديمقراطية كاختيار استراتيجي لبناء المستقبل لبناء دولة الديموقراطية، والحداثة دولة المؤسّسات وسيادة القانون، وساهم بفكره وجهده ومن خلال مواقفه المختلفة في صفوف الكتلة سواء في الهيئة العليا أو الكتابة الدائمة أو اللجان المتخصصة في صنع العديد من المحطات المضيئة الّتي اجتازتها الكتلة الديمقراطية منذ تأسيسها، فحقّقت للبلاد مكاسب عالية وخاصة في ما استتب من انفراج سياسي أدى إلى إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين وما تكرّس من تقدّم في المجال الحقوقي. وقد استمر الحسين حريصا على تفعيل نشاطات الكتلة، ومثابرا على دوام وحدة القوى الديمقراطية وبذل من أجل ذلك كلّ ما كان يستطيع من جهد.

رحل عنّا الحسين شامخاً وثابتاً يعمل لمبادئه حتى الرمق الأخير دونما كلل.■

المصدر
المغرب الأرض والإنسان
10 دجنبر 2009
www.gouar.com

محمد الأمين الفشتالي
الاتحاد المغربي للشغل

منذ يونيو 1999

هكذا تم طي صفحة الماضي الأليم وفتح صفحة المستقبل السليم

تقدير نشاط المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان منذ نشأته قبل عشرين سنة خلت، ومحاولة تلخيص مآت الوثائق التي دونت مهامه وإنجازاته، من دراسات وكتب وتقارير، عملية، لا غروا أنها عسيرة التحقيق إن لم تكن مستحيلة، إذ ليس هناك أعقد ولا أشق من هذه المحاولة الجريئة، لولا الاعتماد على تشغيل الذاكرة لتفرغ ما اختزنته ورتبته واحتفظت به كمرجعية حية تنتظر من يتصفحها.

ومن المعلوم أن المغرب مر في عهد الاستقلال بفترة عسيرة ذاق فيها شعبه، وآثار الاستعمار ما تزال عالقة في الأذهان والأبدان، مرارة سياسة اتخذت من انتهاك حقوق الإنسان والتعدي على الحريات، سلوكا ممنهجا للتسلط، أشاع جوا من الرعب والترعيب، وترك الآلاف من الضحايا الأبرياء. وكان من الطبيعي أن ترتفع أصوات الغضب والاستنكار، في الداخل والخارج، تشجب هذه الممارسات وتندد بمرتكبيها لما تحدثه من فواجع ومآسي، وما تلحق بالمغرب من سوء سمعة بين دول العالم.

وما كان للمغرب أن يطمح في تشييد مستقبل سليم على أشلاء ضحايا الإرهاب البوليسي واحتجاز الشعب رهينة النزوات القمعية العمياء.

وما كان لهذه الفترة المشؤومة أن تعمر أكثر مما عمرت، فكان لابد من أن يأتي يوم يدير فيه المغرب ظهره لهذا

المناخ الوخيم، ويتحقق لشعبه ما يصبو إليه من احترام لحقوقه الإنسانية وحرياته المشروعة.

فجاء تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في سنة 1990 بأمر من جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، كمؤسسة وطنية مستقلة، تقوم إلى جانب جلالته وبتكليف منه، بالسهر على حماية حقوق الإنسان طبقا للأعراف الدولية. وقد جاء هذا الحدث إيذانا ببزوغ عهد جديد محمل بالآمال والعزم على التصدي للخروقات وتوطيد الحقوق والحريات.

وبمجرد تأسيسه شرع المجلس في وضع قائمة المهام المطلوب منه أداؤها، والإعداد والاستعداد لمواجهة الوضع المتردي لحقوق الإنسان في البلاد، لمنع تكرار خروقات الماضي وتمهيد الطريق أمام مغرب تعمه العدالة والطمأنينة، سياسيا واجتماعيا، ويتطلع إلى يوم تسود فيه سلطة القانون، ويختفي منه قانون التسلط.

وإذا كانت بداية المجلس، ككل بداية، تخصص للتنظيم وسبر الأوضاع وتعيين اللجان وما تحتاج إليه من أدوات، فإنها كانت أيضا فترة التأهب لانطلاق الحركية المطلوبة، رغم فضاعة الأحداث واستمرار عقلية السيطرة وجبروت ترسانة القمع والاضطهاد. ويوما بعد يوم تمكن المجلس من تطوير أدائه بالتغلب على الصعاب التي تعترضه وتفعيل دوره في مجتمع استقبله بأمل وتفاؤل.

وجاء دستور 1992 يحمل بشرى تشبث المملكة المغربية بحقوق الإنسان.

ولقد حظي الشأن الحقوقي بعناية خاصة من جلالة الملك محمد السادس حفظه الله ولم تمض على اعتلائه عرش المملكة إلا سبعة عشر يوما عندما أمر في 16 غشت 1999 بإحداث "هيئة التحكيم المستقلة" وتكليفها بدراسة حالات الاعتقالات التعسفية والاختفاء القسري والعمل على تعويض الضحايا.

وزيادة في تعزيز حركية المجلس، ارتأى جلالته، إعادة تنظيمه وتوسيع اختصاصاته وذلك في خطاب العرش لسنة2001. وما أن أطلت سنة 2004، وقد صار المجلس يشهد له بالجدية والموضوعية والتوفيق في مساره، وطفت على السطح ديناميته في إنجاز المهام التي أنيطت به، حتى تم إحداث هيئة لعبت دورا تاريخيا في تصفية رواسب العهود المظلمة ومكنت المغرب من الانتقال إلى عصر الحداثة، والديموقراطية والحيلولة دون تكرار انتهاكات الحقوق. فكانت "هيئة الإنصاف والمصالحة" التي أكدت، من تاريخ تنصيبها في 7 يناير 2004 إلى 30 نونبر 2005، معززة بثقة جلالة الملك وإرادة أعضائها، ومدعمة بطاقم يضم عشرات الكفاءات من أطباء وأساتذة جامعيين ومحامين وحقوقيين من المجتمع المدني... قاموا بإجراء التحقيقات الميدانية في المدن والدواوير، في المخافر والمقابر، ومراكز الاعتقال المعروفة منها والسرية، والاستماع إلى شهادات الضحايا الأحياء والتعرف على هوية ما بقي من عظام بشرية في المقابر الجماعية بواسطة الحمض النووي ليتم تسليمها لعائلتها لإجراء مراسم الدفن.كما عكفت الهيئة على ملفات الاختفاء القسري ومجهولي المصير بجدية أثارت الإعجاب والإكبار في الداخل والخارج.

وكللت العملية بدفع التعويضات للضحايا حسب معايير محكمة وإعادة الاعتبار لهم وإعطاء عناية خاصة للمناطق التي تضررت بسبب سياسة التهميش المفروضة عليها.

وإذا كانت كل سنة تمر بعد أن تترك من ورائها رصيدا مهما من المنجزات يكون استثمارا يساعد على إثراء إنجازات الجولة الموالية، فإن السنوات القليلة المنصرمة سجلت إلى أي مدى وصلت جهود المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان من خلال تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بتعويض الضحايا أو ذوي الحقوق وجبر الضرر والتغطية الصحية وتسوية الوضعية الإدارية إلى غير ذلك من التوصيات الصادرة عن الهيئة، تأكيدا لتكليف المجلس الاستشاري من طرف جلالة الملك بمتابعة توصيات الهيئة بمناسبة انتهاء مهمتها، وذلك في الخطاب الموجه للأمة في 6 يناير 2006 والذي أشاد فيه جلاله بالجهود المخلصة التي يقوم بها المجلس الاستشاري.

واستمر المجلس في مسيرته، يتخذ المبادرات ويعقد اتفاقيات الشراكة مع مختلف الوزارات والهيئات وينمي التواصل مع المنظمات الجمعوية. ولا يترك صغيرة ولا كبيرة من اختصاصاته إلا أولاها ما تستحق من عناية في حركية دائبة، بفضل ما يتمتع به من دعم ملكي سام وتجاوب شعبي، وتواصل مع المجتمع المدني. وهكذا اتسعت مجالات أنشطته لتشمل مساهمات في تعديل القانون الجنائي، وفي عودة المغتربين، وتنظيم دورات تكوينية في مجال حقوق الإنسان وندوات حول تطوير هذه الحقوق وحمايتها والتصدي لكل اعتداء عليها، وتكليفه بمتابعة الانتخابات العامة لسنة 2007 للسهر على نزاهتها وحسن تنظيمها.

ومن بين ما قام به من أنشطة، اهتمامه بوضعية السجون وحماية إنسانية السجين، والتصدي للعنصرية ومشاعر

الكراهية، وحماية حقوق المرأة والطفل والمعاقين، وتجريم استغلال القاصرين والقاصرات بتشغيلهم في البيوت والمتاجر والورشات، والتسول في الشوارع والاتجار بهم داخل بيوت الدعارة.

كما أن للمجلس حضورا بارزا في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وإسهامات في مسألة الإصلاحات القانونية والمؤسساتية والأرشيف وحفظ الذاكرة.

ومن إنجازاته الفاعلة إحداث لجنة الإشراف على الخطة الوطنية في مجال تطوير الفكر الديموقراطي في البلاد كدرع يقي المجتمع من الاستبداد والخروقات.

ومما يسجل له باعتزاز حرصه على إشاعة ثقافة حقوق الإنسان وإطلاقه أرضية النهوض بها في 26 فبراير 2007 ليجعل منها ركيزة قوية لحمايتها وتطويرها داخل المجتمع المغربي.

وانطلاقات من وفرة إنجازاته وجدية إراداته والتزامه بحماية حقوق الإنسان، استطاع المغرب أن يستقطب أنظار الرأي العالمي ويكسبه التقدير والاحترام، يساعده في ذلك ما بدله على الصعيد العالمي من خلال حضوره في المؤتمرات الإقليمية والدولية المهتمة بالشأن الحقوقي، وتنظيم لقاءات وندوات في المغرب مع المنظمات العربية والإفريقية والأوروبية والأمريكية اللاتينية لتدارس التجارب وتبادل الآراء حول واقع حقوق الإنسان في كل بلد والخروج بتوصيات تصب في الأهداف المشتركة بينها. وبذلك صار المغرب يحظى بمكانة تتسم بالتقدير في المحافل الدولية تجلت في اعتماد المجلس في الدرجة (أ) سنة 2002، ترأس على إثرها لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بجنيف سنتي 2003 و2004 كما تمت إعادة اعتماده سنة 2007 وتجديد اعتماده من الدرجة (أ) في دورة اللجنة المنعقدة في أكتوبر 2010، وهو ما يعني أنه مؤسسة مطابقة لمبادئ "باريس" الناظمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتي اعتمدتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة سنة 1993.

وتقديرا لما بلغه المجلس الاستشاري من اعتبار واحترام على الصعيد الدولي فقد تم انتخاب المغرب في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة نائبا لرآسة هذا المجلس باسم القارة الإفريقية.

وها هو المجلس يدخل في عامه الواحد والعشرين وهو يحتل في شخص رئيسه الأستاذ أحمد حرزني، منصب نائب رئيس الشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، كما يحتل منصب رآسة الجمعية الفرنكوفونية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وهكذا تتسارع إنجازات المجلس في سباق مع الزمن، لاسيما في السنوات الأخيرة، لترسم على صفحات تاريخنا المعاصر صورة مغرب قادر على التغيير والانخراط في مسلسل الارتقاء إلى مصاف الدول الديموقراطية.

ولا تزال أجندة المجلس تتزاحم فيها برامج المهام المنتظرة، وما زالت أمام المجلس الكثير من المسؤوليات من أجل توفير الظروف لهذا الارتقاء.

وفي ضوء ما سبق ذكره من إنجازات المجلس، لا يسعنا إلا أن نكرر أنه نجح في إنجاز المهام والمسؤوليات التي أنيطت به على أكمل وجه.

والآن، أفلا يحق لنا ونحن بصدد تقدير هذه الإنجازات أن نعبر عن تثميننا لهذه المكاسب التي أعادت الأمل للجماهير المتعطشة للحق والحياة الديموقراطية، ومكنت المغرب من تبوء مكانة مرموقة على الصعيد الدولي؟

لكن هذا الإعجاب لا ينبغي أن يسكرنا وينسينا أن المجلس الاستشاري تعهد بأن يظل في حالة يقظة وتأهب، وفي حاجة إلى المزيد من الجهود، وما يزال أمامه العديد من الأهداف يعمل على استكمالها في مجال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

فهنئيا للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بما حظي به من مصداقية وتوفيق في آداء رسالته، وعلى ما حققه من عظيم الإنجازات.

وهنئيا لحقوق الإنسان بمجلس يحميها ويعمل على النهوض بها ويتصدى لمن يحلو له انتهاكها.

أحر التهاني والتبريك له بدوام النجاح والتوفيق في مساره وحرصه على انتقال المغرب من ظلمات عهد انتهاك الحقوق والحريات إلى عهد جديد وضاء، ينسيه ما تكبده من ويلات في "سنوات الرصاص" ويسهر جادا على تكريس الحق وإزهاق الباطل، إن الباطل كان زهوقا.

☆☆☆

انخرط في العمل السياسي ضمن الطلبة الاستقلاليين بالليسي الفرنسي بمكناس. وبعد الحصول على شهادة الباكالوريا ثم ديبلوم اللغة العربية، فضل الالتحاق بالتدريس في المدارس الحرة التي أقامتها الحركة الاستقلالية، بدل مواصلة تعليمه الجامعي خارج البلاد. فكلف بتدريس اللغة

الفرنسية والعلوم الطبيعية بمدرسة "النهضة" الحرة التي أسسها ودشنها جلالة المغفور محمد الخامس. وألف كتابا مدرسيا "دروس الأشياء" في العلوم الطبيعية أقرته وزارة التربية الوطنية بالمدارس الابتدائية والتكميلية.

وفي سنة 1957 انخرط في العمل النقابي عندما التحق محررا بجريدة "الطليعة" وبـ"L'Avant-Garde" الناطقتين باسم المنظمة النقابية الاتحاد المغربي للشغل. وفي سنة 1959 أصبح رئيس تحرير "الطليعة" حتى سنة 1975 وشارك، من موقعه الصحفي والنقابي، في العمل السياسي الذي أسفر على قيام الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، فانتخب عضوا في مجلسه الوطني وساهم في إصدار جريدة "التحرير" لسان حال الحرب.

وفي سنة 1963 انتخب عضوا في المكتب الوطني للاتحاد المغربي للشغل مكلفا بالإعلام والعلاقات الدولية، كما عين ممثلا للمنظمة النقابية في الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب (القاهرة) وفي سنة 1964 انتخب أمينا عاما مساعدا بالمنظمة النقابية العربية مسؤولا عن العلاقات الدولية كما عين عضوا دائما في المؤتمرات السنوية لمنظمة العمل الدولية بجنيف (تجدد الانتخاب حتى سنة 1975). وعلى الصعيد السياسي تم تعيينه سنة 1967 عضوا بالمكتب السياسي للاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

ومن أبرز أنشطته أنه كان عضوا مؤسسا للجان النقابية الدولية للتضامن :مع عمال وشعب الجزائر (القاهرة 1958) ثم مع عمال وشعب عدن (1962) ومع عمال وشعب الفيتنام (1963) ومع عمال وشعب فلسطين (1970)، كما كان عضوا مؤسسا للملتقى النقابي لتفعيل العمل المشترك بين منظمات المغرب العربي (تونس 1969)، وعضوا مؤسسا للجنة النقابية الدولية لمناهضة الامبريالية والصهيونية (موسكو 1971) ومن الموقعين على نداء المؤتمر النقابي الدولي لمناصرة فلسطين (صوفيا 1971).

- ☆ شارك في العديد من الندوات واللقاءات بين القيادات النقابية العربية والقيادات النقابية الأوروبية والإفريقية للتعريف بالقضية الفلسطينية والعدوان الثلاثي على مصر وعدوان1967.
- ☆ شارك مندوبا عن الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب في اجتماعات وزراء العمل العرب، في القاهرة والكويت وطرابلس في إطار التحضير لقيام منظمة العمل العربية.
- ☆ مثل المنظمة النقابية العربية في ندوات ومناظرات بفرنسا وبلجيكا حول العمال المغاربيين والعمال العرب المهاجرين في دول أوروبا الغربية.
- ☆ مثل المنظمة النقابية العربية في لجنة التنسيق مع الاتحاد النقابي لعموم إفريقيا، ومع الاتحاد النقابي العالمي وفي العديد من مؤتمرات المركزيات النقابية العربية والأوروبية.
- ☆ له مقالات حول الحركة النقابية المغربية في صحف مصرية وسورية ولبنانية. ومقالات في صحف نقابية فرنسية حول الحركة النقابية العربية والإفريقية والقضية الفلسطينية.
- ☆ شارك في لقاءات سياسية بين المكتب السياسي للاتحاد الوطني للقوات الشعبية وأحزاب سياسية عربية وأوروبية.
- ☆ له محاضرات حول القضية الفلسطينية في المغرب وفرنسا.
- ☆ وعين في سنة 2008 عضوا في لجنة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال جبر الضرر.
- ☆ وهو حاصل على درع التقدير من"منظمة العمل العربية" لتكريم رواد العمل العربي (دمشق 2004).
- ☆ له دراسات حول"حقوق الإنسان والحقوق النقابية" وحول"احترام الطبيعة وحماية البيئة في الإسلام" وحول "الحقوق الاجتماعية في المغرب".
- ☆ صدر له في سنة 2010 كتاب بعنوان "من كنعان إلى إسرائيل" حول تاريخ فلسطين منذ أزيد من ثلاثة آلاف سنة إلى اغتصابها على يد الصهيونية سنة 1948، يتبعه في سنة 2011 كتاب "إسرائيل... إلى أين؟ إلى بقاء أم إلى زوال".■

حسن آيت حوسى

اتحاد النقابات الشعبية

7 أكتوبر 1996 – 10 دجنبر 2002

ولد في 15 يوليوز 1949 بأمزميز عمالة الحوز. خريج كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية (شعبة قانون عام).

مسؤول بالمعهد الوطني للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية سابقا، شغل منصب مكلف بالدراسات بديوان السيد وزير النقل (1995-1998)، إطار إداري بالوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات، كاتب عام مساعد لمنظمة اتحاد النقابات الشعبية، الكاتب العام للجامعة الوطنية لموظفي ومستخدمي البريد والاتصالات (إ ن ش).

عضو اللجنة المركزية لحزب الحركة الشعبية، وعضو المجلس الوطني لنفس المنظمة.■

محمد بن عبد الهادي القباب

العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان

غشت 1998– يناير 2007

ولد النقيب محمد بن عبد الهادي القباب سنة 1937 بفاس. حاصل على الإجازة في الحقوق فرع القانون الخاص، وعين أستاذا مساعدا بكلية الحقوق بالرباط.

انخرط، ومنذ ريعان الشباب، في العمل السياسي، حيث اعتقل من طرف الاستعمار الفرنسي لنشاطه السياسي ضمن الحركة الوطنية، قضى مدة الاعتقال ما بين سجني عين قادوس وبنجنور بفاس وسجن العلو بالرباط ثم سجن غبيلة بالدار البيضاء ليستقر بسجن عين مومن بسطات ليفرج عنه مع عودة محمد الخامس من منفاه.

التحق بكلية العلوم القانونية والسياسية بالرباط، حيث انخرط في العمل الطلابي بالجامعة المغربية، وكان من المؤسسين للاتحاد العام لطلبة المغرب، حيث انتخب رئيسا لهذه المنظمة الطلابية سنة 1964.

وبتاريخ 9 شتنبر 1968، وإيمانا منه بما لمهنة الدفاع من أهمية بالغة في ذلك الظرف القاتم الذي كان يعيشه المغرب في الستينات وأوائل السبعينات ولاعتبارات سياسية آنذاك ورغبة منه في التواصل مع المجتمع المغربي في قضاياه وهمومه والمتعة في الدفاع عن حقوقه وحرياته الأساسية، تقيد بسلك المحاماة بهيئة المحامين بالرباط، حيث مارس المحاماة ولا يزال إلى الآن.

لقد عانق العمل الحقوقي منذ بداية مساره المهني، إذ رافع كمحام وكرئيس للعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان عن شخصيات مرموقة من عالم الصحافة والسياسية والمجال النقابي وحقوق الإنسان.

انتخب نقيبا لهيئة المحامين بالرباط خلال سنوات 1988/1987/1986. وقد رفع طيلة فترة ولايته كنقيب لهيئة الرباط، شعار "الثورة الثقافية" إيمانا منه لما للثقافة من دور هام وجوهري في دعم مسار الإنسان بصفة عامة والمحامي بصفة خاصة وذلك بالنظر لما تقدمه الثقافة من مساعدة على تجاوز الصعوبات والمعيقات التي قد تعترض المحامي أثناء ممارسته المهنية.

كما حرص على ترسيخ أعراف المهنة وتقاليدها من خلال إعلانه عن افتتاح أيام التقاليد بتاريخ 2 يوليوز 1987. وإلى جانب ترسيخ أعراف وتقاليد المهنة، اهتم بالجانب الاجتماعي للمحامي، حيث وقع باسم مجلس الهيئة بتاريخ 14 ماي 1987 على اتفاقية مع صندوق الإيداع والتدبير، بإنشاء النظام التأسيسي لصندوق التقاعد ومنح الرواتب عن العجز التام والنهائي لهيئة المحامين بالرباط.

ومباشرة بعد إنهاء ولايته كنقيب لهيئة الرباط، انتخب رئيسا لجمعية هيئات المحامين بالمغرب خلال سنوات 1991/1990/1989.

وقد عرفت فترة رئاسته للجمعية محطات متميزة كان من أبرزها، إعلانه عن الميثاق الوطني لحقوق الإنسان في مهرجان خطابي حاشد بقاعة ابا احنيني بالرباط بتاريخ 10 دجنبر 1991، وذلك باسم الجمعيات الحقوقية الخمس الموقعة على الميثاق.

وقد كان للميثاق الوطني لحقوق الإنسان، فاعليته في تأجيج معركة النضال من أجل حقوق الإنسان، كان من أثرها أن عرف المغرب تحولا ملحوظا في اتجاه ما حققه من مكاسب عرفتها سنوات 1998/1994/1991.

وكذا ترأسه للمؤتمر الواحد والعشرين لجمعية هيئات المحامين والمنعقد بمدينة أكادير أيام 5/4 يونيو 1991 تحت شعار "بناء دولة الحق والقانون وتعزيز النضال القومي العربي" والذي شكل محطة نوعية في مسار الجمعية، حيث تميزت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر بإلقائه خطابا جريئا، كان له الواقع القوي على اللحظة السياسية في المغرب آنذاك، كما سجل البيان الختامي للمؤتمر مقررات وتوصيات اتسمت بالجرأة في تناول مختلف القضايا الوطنية والعربية والقومية.

وقد كان هدفا للعديد من المضايقات، وصلت إلى حد محاولة اغتياله في يوليوز 1991.

وفي سنة 1993 ولج البرلمان حيث انتخب نائبا برلمانيا لمدينة مكناس. وقد عرفت مدة ولايته التشريعية انتخابه رئيسا للجنة التعليم بمجلس النواب، ونائبا لرئيس اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول المخدرات.

فضلا عن مساهماته القيمة في إغناء العمل البرلماني سواء من خلال عمله كرئيس للجنة التعليم أو من خلال جلسات الأسئلة الشفوية أو عند مناقشة مشاريع قوانين المالية وبالتحديد ميزانية قطاع العدل وحقوق الإنسان.

وقد تميزت الولاية التشريعية بالبرلمان بجرأة المواقف التي عبر عنها من خلال طرحه أمام المؤسسة البرلمانية لمجموعة من الملفات والقضايا الساخنة التي شغلت الحقل الحقوقي آنذاك ولا تزال كملف الاعتقال السياسي وملف المختطفين والمختفين والتعذيب بمخافر الضابطة القضائية وقضية حصار الشيخ ياسين وغيرها من القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان والديموقراطية ببلادنا.

وقد انتخب وبالإجماع خلال المؤتمر الوطني الخامس للعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان رئيسا شرفيا للعصبة مدى الحياة.■

مصطفى دنيال

المرصد الوطني لحقوق الطفل

نونبر 1998 – مايو 2007

مزداد سنة 1952. دكتور، طبيب، (1980)، أخصائي في"الأمراض الجرثومية والاستوائية" (مونبليي - 1986). حاصل على دبلوم في مجال التعبئة الاجتماعية (تايلاند)، الوكالة الأمريكية للتنمية (1987) ودبلوم حول"المساهمة المحلية"، منظمة الصحة العالمية (1992) ودبلوم باريس (2002) "Résilience chez l'enfant".

المسؤوليات والمهام

المدير التنفيذي للمرصد الوطني لحقوق الطفل (ماي 1994-2007) والمدير التنفيذي لبرلمان الطفل (2001) .

معد ومتابع تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتعميم التمدرس بتكليف من الأستاذ مولاي إسماعيل العلوي وزير التربية الوطنية.

عضو اللجنة الوطنية المكلفة بالإعداد للقمة العالمية حول الطفولة ومنسق فعاليات المجتمع المدني داخلها (أبريل 2001 - ماي 2002).

نائب رئيس المجتمع المغاربي لحقوق الطفل (أبريل 2002) وعضو لجنة متابعة المنتدى العربي حول الطفولة (أبريل 2001) ورئيس اللجنة المغاربية للتلقيح سابقا.

عضو اللجنة الأورو متوسطية للسلامة الصحية "هيئة غير حكومية" (ليون)، نائب رئيس جمعية "الحركة من أجل الصحة" جنيف، "هيئة غير حكومية" وعضو رئاسة وصياغة نتائج وتوصيات مؤتمرات وطنية، إقليمية ودولية (1990-2002).

خبير لدى منظمة اليونسيف (1990)، خبير لدى المنظمة العالمية للصحة (1991)، عضو دائم بمجموعة الخبراء لدى مجلس دول أوروبا، وأستاذ محاضر في كلية الطب بجنيف (1999) .

أنجز مختلف أبحاث ودراسات بشراكة مع الأساتذة أحمد الخمليشي ومصلح وأحمد شوقي بنيوب. وأصدر عدة كتب من بينها : "الوقاية المدنية" كتاب لتدريس المعلمين في مجال الوقاية والسلامة من الأخطار والكوارث لفائدة مؤطري التكوين أعد مع "مجلس دول أوروبا".كتاب في مجال الاكتشافات حول الأمراض الجرثومية لدول الساحل بالاشتراك مع البروفيسور جان أنطوان ريو.■

الحسين وكاك

رئيس المجلس العلمي لإقليم أكادير

أكتوبر 1996 – دجنبر 2002

...هذا المجلس الذي أقدره وأكبره وأعتبره المؤسسة التي حققت أعمالا وطنية رائعة، أنجزت خدمات مشكورة ومذكورة، ونشرت المثالية المغربية في النفوس، وطبقت عنوانها بين الناس تطبيقا صفق له الجميع وذكره الله فيمن عنده.

لقد أحسن الله إلى المرحوم الحسن الثاني الذي فكر وقدر، وأعاد النظر وبشر، وأسس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، معربا بذلك عن العبقرية في الريادة، وداعيا إلى التغاضي والحكمة في القيادة التي أبى الله إلا أن تنبثق منها هذه المؤسسة التي أكرمنا الله بالانتماء إليها والمساهمة في بعض منجزاتها التي أسعدت وأنصفت عددا لا يستهان به من المواطنين.

فالحديث إذن عن منجزات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إنما يعني في الحقيقة الحديث عن تطور البلاد بأكملها، وعن مسايرتها الرائدة، قيادة ومجتمعا، نحو تثبيت دولة الحق والقانون، وترسيخ المفاهيم الكبرى التي ينبني عليها أساس المغرب الديموقراطي الحديث في سلسلة من التقدم والنماء منذ عهد الملكين الراحلين المغفور لهما جلالة الملك محمد الخامس محرر البلاد، وجلالة الملك الحسن محقق الوحدة ومنشئ المجلس إلى عهد جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

ويكفي لإلقاء صورة سريعة عن أهمية هذه المنجزات، أن أذكر بالتوسع الكبير في الأنشطة والمهام التي عرفها المجلس خلال الفترة التي كنت فيه حتى أصبح اليوم الجهاز الوطني المحوري الذي له الدور الأول والإشعاع والتأثير الكبير في المجال الحقوقي بمفهومه الموسع الذي أصبح يشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى الحقل السياسي وحماية المواطنين من كل أشكال التجاوزات والمظالم.

إن هذا التوسع في المهام يتجلى بوضوح في تطور مكونات المجلس ومهامه منذ إنشائه سنة 1990 خلال الفترة التي تعزز فيها المشهد السياسي بإحداث الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان سنة 1993 والتي كللت بإرساء قواعد التناوب حول المفاهيم الحقوقية الكبرى.

وفي بداية العهد الجديد سنة 2001 تم إنشاء ديوان المظالم الذي جاء في سياق المفهوم الجديد للسلطة كأداة مرنة وفاعلة للتوسط بين المواطن والإدارة قصد معالجة الشكايات التي يمكن أن يتقدم بها كل من مسه إجحاف أو تعسف من طرف هيئة عمومية.

وفي نفس الفترة أي بداية العهد الجديد، شهدنا توسعا كبيرا لدائرة التدخل للمجلس الذي أضاف إلى مهامه الاستشارية في مجال الحقوق والحريات العامة، قضايا المغاربة المقيمين بالخارج، في وقت كانت فيه الاهتمامات الكبرى منصرفة إلى الداخل، وبالضبط فقد اضطلع المجلس آنذاك بمأمورية عظمى، وهي توسيع ومتابعة وحسن إتمام أعمال هيئة الإنصاف والمصالحة التي أنشئت بتوصية من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وقد تم بالفعل معالجة الآلاف من ملفات المتضررين وتعويضهم ماديا ومعنويا، وهذا عمل وطني جليل.

كما أن المجلس قام أحسن قيام بدوره كمنشط كبير وأداة وطنية لنشر التوعية والثقافة الحقوقية، وكذلك كمختبر للدراسة والأبحاث والتحاليل للأفكار والمواضيع الحقوقية الوطنية والعالمية التي تتطور بسرعة كبيرة والتي لا ينبغي لبلادنا أن تبقى بمعزل عنها.

وكدليل على ذلك، أشير إلى الدورات والندوات والمناظرات الدراسية العديدة والعالية المستوى التي ما فتئ المجلس يبادر إلى تنظيمها كلما ظهرت في ذلك فائدة، وكمثال، الندوة الكبيرة حول مشروع الميثاق الوطني للمواطنة الذي دعا إليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس في خطاب العرش سنة 2003.

إن تحريك الأفكار وتبادل الآراء الذي يستقطبه المجلس هو الذي جعل منه جهازا ذا قوة عالية لبلورة الاقتراحات التحسينية للقوانين والتنظيمات والمساطر الإدارية، وواضح أن المجلس يلعب دورا مهما في تحيين القوانين المغربية، لتساير الركب العالمي والالتزامات الدولية، وفي هذا السياق، وكما هو معلوم، فقد كان للمجلس دور وتأثير في تتبع عملية الانتخابات التشريعية والمحلية (1997-2002-2003-2007-2009) وكذلك في تتبع وتوسيع مفاهيم حرية التعبير وعلى الخصوص ما يتعلق بالصحافة، كما ساهم في ملفات كبرى كمدونة الأحوال الشخصية التي تكرس حماية المرأة والطفل والأسرة، وفي إنشاء المعهد الملكي الأمازيغي وغيرها من المنجزات الهامة. وبالجملة فإن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان منذ إنشائه، برهن على أنه قادر على التطور والنمو السريع، وأحرز بفضل نشاطه المتواصل الذي أدى إلى نجاحه في مهامه، واكتسابه لمصداقية دولية وازنة، مما جعل منه اليوم معلمة بارزة في بناء الصرح الديموقراطي للبلاد، وتقوية المغرب كوطن وكأمة. ويكفي لإلقاء صورة عن هذه التقوية أن نتخيل كيف كانت ستصبح وضعية المغرب أمام مناورات خصوم الوحدة الترابية للمملكة، لو لم تكن بلادنا واثقة من نفسها، عندما تتقدم بالاقتراح الجريئ للجهوية والاستقلال الذاتي للأقاليم الجنوبية.

فنحن نرى اليوم محاولة يائسة في إشعال نار الفتنة، وتحريك الإعلام لإظهار المغرب بوجه الخارق للقوانين والحقوق الإنسانية بالأقاليم الصحراوية المغربية، مستغلين في ذلك كل المغرضين من الخارج، ولكن المغرب استطاع أن يتصدى، وأن يواجه هذه المحاولات المفتعلة.

وقد لعب في ذلك المجلس الاستشاري بكيفية مباشرة وغير مباشرة دورا هاما يدل إلى حد كبير على نجاحه في مهامه.

وأخيرا، وكما لا يخفى، فإن المسيرة الديموقراطية، رحلة طويلة وشاقة وسيظل المجلس الذي ساهم في المراحل الماضية في بناء المغرب الحديث جهازا أساسيا في المراحل الآتية.

جعل الله التوفيق حليفه، والنجاح أليفه، تحت ظل مولانا أمير المؤمنين صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وأيده، وأقر عينه بولي عهده مولاي الحسن وبصنوه المولى الرشيد وباقي الأسرة الملكية الشريفة إنه سميع مجيب.

☆☆☆

من مواليد سنة 1927 بزاوية اكلو بضواحي تزنيت، حفظ القرآن الكريم بزاوية الشيخ محمد وكاك رحمه الله وأخذ عن شيوخها المبادئ في القراءات، وتلقى العلوم الإسلامية من مدرسته المؤسسة في القرن الخامس الهجري ومن المدارس العتيقة بسوس.

تم انتقل إلى مراكش حيث أخذ عن شيوخه سيدي محمد المختار السوسي وسيدي الرحالى الفاروق وسيدي المدني بن الحسني، وكافة الشيوخ المنتظمين آنذاك في كلية ابن يوسف، وقد صادفه فيها ما قامت به فرنسا من نفي الملك الشرعي مولانا محمد الخامس طيب الله ثراه، وعائلته إلى المنفى فأسس مع بعض إخوانه بمراكش ومن الطلبة السوسيين هناك جمعية علماء سوس التي جعلت من مبادئها العمل على عودة الملك الشرعي إلى عرشه وتجديد العلوم العربية في المدارس العتيقة هناك.

أحرز الشهادة العالمية من جامعة ابن يوسف للتعليم الأصيل بمراكش سنة 1956 وعلى شهادة الإجازة في الحقوق من كلية الحقوق بالرباط سنة 1960، وعلى دبلوم الدراسات الإسلامية من دار الحديث الحسنية بالرباط سنة 1975.

اشتغل في التعليم بسلكيه الابتدائي والثانوي في البداية، ثم عين مفتشا للآداب العربية بمعاهد التعليم الأصيل سنة 1959، ثم مفتشا محليا للتعليم الأصيل في سوس سنة 1960، ثم نائبا مساعد نائب وزارة التربية الوطنية بأكادير.

تولى مهام الكتابة العامة لكلية الشريعة بأكادير سنة 1979، كما شارك في عدة لجان وطنية لإصلاح التعليم والفلاحة كعضو من لجان التصميم، وأصبح عضوا في برلمان 1970-1971.

عين أستاذا محاضرا بدار الحديث الحسنية، ورئيسا للمجلس العلمي الإقليمي لتزنيت وكلميم وطاطا وأسا الزاك سنة 1981، كما عين عميد كلية الشريعة بأكادير سنة 1985. وعين في المجلس الوطني للشباب والمستقبل سنة 1993. كما عين في اللجنة الملكية للتربية والتكوين سنة 1999، وفي أكاديمية المملكة المغربية سنة2001، وفي المجلس العلمي الأعلى سنة 2004. ■

عضوان لم نتمكن من الحصول على معلومات بشأنهما

محمد أومغار

الحركة الشعبية

7 أكتوبر 1996 – 10 دجنبر 2002

محمد الحبيب طالب

الحزب الاشتراكي الديمقراطي

7 أكتوبر 1996 – 10 دجنبر 2002

2 – تركيبة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في إطار الظهير الشريف رقم 350.00.1 الصادر في 10 أبريل 2001 [1]

2–1– الولاية الأولى من 10 دجنبر 2002 إلى 10 دجنبر 2006

أ – الفترة من 10 دجنبر 2002 إلى 20 نونبر 2004

الرئيس[2]: عمر عزيمان

الأمين العام[3]: إدريس بنزكري[4]

☆ **الأعضاء ذوو الصفة التقريرية**[5] **(المادة 4):**

الأعضاء المعينون باختيار من جلالة محمد السادس نصره الله[6] **(المادة 4–هـ):**

محمد معتصم: الديوان الملكي، مستشار صاحب الجلالة

المحجوبي أحرضان: مقاوم سابق، الحركة الوطنية الشعبية

محمد شفيق: المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، عضو أكاديمية المملكة

حليمة امبارك الورزازي: سفيرة سابقة

آسية الوديع: مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء

نجاة امجيد: جمعية "بيتي"

ألبير ساسون: عميد سابق لكلية العلوم بجامعة محمدالخامس، نائب سابق للمدير العام لليونسكو بباريس

ابراهيم حكيم: سفير متجول

المهدي قطبي: فنان

مبارك بودرقة: مناضل في مجال حقوق الإنسان، مقيم بالخارج

عبد العزيز بنزاكور: حزب التقدم والاشتراكية، عضو الهيئة المستقلة للتحكيم

---

1 بعد إعادة تنظيم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في 10 أبريل 2001، واصل السيد إدريس الضحاك الرئاسة إلى حين تعيين السيد عمر عزيمان في 10 دجنبر 2002.

2 **المادة الرابعة:** يعين رئيس المجلس بظهير شريف لمدة ست سنوات قابلة للتجديد (الظهير الشريف رقم 350.00.1 الصادر في 10 أبريل 2001).

3 **المادة الثالثة عشرة من نفس الظهير:** يتولى أمانة المجلس أمين عام يعين بظهير شريف من بين أعضاء المجلس أو خارجه. وإذا كان الأمين العام غير عضو بالمجلس فإنه يشارك في أعماله بصفة استشارية.

4 عين في 11 يوليوز 2005 رئيسا للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

5 **المادة الثالثة من نفس الظهير:** يتألف المجلس من الرئيس وأربعة وأربعين عضوا، على الأكثر، يتمتعون بالصفة التقريرية ويتم اختيارهم من بين الشخصيات المشهود لها بالتجرد والنزاهة الخلقية والكفاية الفكرية والتشبث المخلص بحقوق الإنسان والعطاء المتميز في سبيل تعزيزها.

المادة الرابعة من نفس الظهير: ...يتم اختيار الأعضاء الأربعة والأربعين، ذوي الصفة التقريرية، على النحو التالي:

أ – أربعة عشر عضوا يقترحون من قبل الجمعيات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان، والمعروفة بنشاطها المكثف في سبيل النهوض بها، بما فيها الجمعيات المختصة بقضايا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كقضايا المواطنة والبيئة والنهوض بأوضاع المرأة والطفل والأشخاص المعاقين.

ب – تسعة أعضاء يقترحون من قبل الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية.

ج – ستة أعضاء يقترحون– على أساس عضو واحد من كل هيئة – من قبل كل من رابطة علماء المغرب والودادية الحسنية للقضاة وجمعية هيئات المحامين بالمغرب وهيئة الأطباء الوطنية، والجمعية أو الجمعيات الممثلة لهيئة الأساتذة الجامعيين ومؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج.

د – المسؤول عن الجهاز المكلف بالنهوض بالتواصل بين كل من المواطنين والهيئات والإدارة.

هـ – أربعة عشر عضوا يتم اختيارهم من قبل جلالتنا الشريفة.

المادة الخامسة من نفس الظهير: يتم تعيين الأعضاء المنتسبين إلى الفئات "أ" و"ب" و"ج" المذكورة في المادة الرابعة أعلاه، بظهير شريف لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، من قائمة تضم ثلاثة أشخاص تقترحها كل واحدة من الهيئات المعنية. وتتولى جلالتنا الشريفة تعيين الأعضاء المنتسبين للفئة "هـ" بظهير شريف لنفس المدة.

المادة السادسة من نفس الظهير: علاوة على الأعضاء ذوي الصفة التقريرية، يضم المجلس، ضمن أعضائه، بصفة استشارية الوزراء المعنيين بمجالات اختصاصه الذين يحق لهم المشاركة في جلسات المجلس واجتماعات أجهزته ولهم أن يفوضوا، عند الاقتضاء، النيابة عنهم في ذلك.

6 **تجديد تعيين** السادة محمد معتصم، المحجوبي أحرضان، ألبير ساسون، إبراهيم حكيم وعبد العزيز بنزاكور.

الأعضاء المعينون باقتراح من الجمعيات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان[7] (المادة 4-أ):

حمو اوحلي: مؤسسة محمد الخامس للتضامن

أحمد شوقي بنيوب: المنظمة المغربية لحقوق الإنسان

محمد بن عبد الهادي القباب: العصبة المغربية لحقوق الإنسان

أمينة لمريني الوهابي: الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب

لطيفة اجبابدي: اتحاد العمل النسائي

مصطفى دنيال: المرصد الوطني لحقوق الطفل

عز الدين بنيس: جمعية بدائل

عبد الرحيم الهروشي: جمعية آفاق

محمد بردوزي: جمعية المغرب 2020

بنسالم حميش: اتحاد كتاب المغرب

محمد الخادري: الودادية المغربية للأشخاص المعاقين

المحجوب الهيبة[8]: مركز الدراسات والأبحاث حول الهجرة وحقوق الإنسان

الأعضاء المعينون باقتراح الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية[9] (المادة 4-ب):

فطوم قدامة: الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

فيصل الخطيب: حزب الاستقلال

المصطفى الرميد: حزب العدالة والتنمية

مصطفى اليزناسني: حزب التجمع الوطني للأحرار

محمد الجوهري: حزب الحركة الشعبية

عائشة خمليش: حزب اليسار الاشتراكي الموحد

محمد أديب: الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

محمد الأمين الفشتالي: الاتحاد المغربي للشغل

عبد الرزاق أفيلال: الاتحاد العام للشغالين بالمغرب

الأعضاء المعينون باقتراح من هيئات العلماء والقضاة والمحامين والأطر الجامعيين ومؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج[10] (المادة 4-ج):

محمد يسف: رابطة علماء المغرب

مصطفى جلال: الودادية الحسنية للقضاء، رئيس غرفة بالمجلس الأعلى

محمد مصطفى الريسوني: جمعية هيئات المحامين بالمغرب

حامد الرفاعي: هيئة الأطباء الوطنية

فوزية اكديرة: النقابة الوطنية للتعليم العالي

إدريس أجبالي: مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج

مولاي سليمان العلوي، والي المظالم (المادة 4-د)

الوزراء (أعضاء ذوو الصفة الاستشارية[11] (المادة 6):

وزير الداخلية: مصطفى الساهل

وزير الشؤون الخارجية والتعاون: محمد بنعيسى

وزير العدل: محمد بوزوبع

وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية: أحمد توفيق

الوزير المكلف بحقوق الإنسان: محمد أوجار

---

7 **تجديد تعيين** السيد محمد بن عبد الهادي القباب ومصطفى دنيال.

8 عين أمينا عاما للمجلس في 11 يوليوز 2005.

9 **تجديد تعيين** السادة فيصل الخطيب، محمد الأمين الفشتالي، عبد الرزاق أفيلال.
عدم تجديد عضوية السادة محمد بوزوبع، عبد الله الفردوس، أحمد العسكي، محمد أومغار، لحسن كبون، عائشة بلقايد، شكيب بورقية، التهامي الخياري، محمد الحبيب طالب، الحسين كوار، محمد شنوكي، عبد المجيد بوزوبع، حسن آيت حوسى و امحمد الحاتمي.

10 **تجديد تعيين** السيد محمد مصطفى الريسوني.
عدم تجديد عضوية السادة عبد الرزاق كنون، محمد جلال السعيد، عبد الله العروي، حبيب المالكي ومحمد علال سيناصر.

11 **تجديد تعيين** مختلف السادة الوزراء، الذين أصبحوا أعضاء ذوي الصفة الاستشارية.

عمر عزيمان

رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

10دجنبر 2002 – 20 نونبر 2004، تاريخ تعيينه سفيرا بالمملكة الاسبانية

هوية المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان[12]

مما لا شك فيه أننا، بعملنا المشترك وبحثنا المتواصل عما يناسب هوية مجلسنا، نكون قد تقدمنا أيضا على مستوى التفكير في مميزات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وحول موقعه في المشهد المؤسساتي، الشيء الذي يسمح لنا بالقيام بعمل توضيحي للبدء في رفع الغموض الذي يعم هذا المجال بسبب تنوع وتعدد الفاعلين سواء من جهة الدولة أو من جهة المجتمع، وكذا بالنظر إلى الطبيعة المتميزة للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

فكلما تقدمنا إلا وأدركنا مَنْ نحن، وما هي مبررات وجودنا، وأين تختلف وتتقاطع مهامنا مع باقي الفاعلين في الدولة والمجتمع.

فمن الصحيح أنه في إطار دولة الحق والقانون التي نتطلع إليها، يجب على جميع المؤسسات الحكومية والمدنية أن يكون لها دور تؤديه في مجال حقوق الإنسان. غير أن هناك مكانا، في دولة الحق والقانون تلك، لمؤسسات معنية أكثر من غيرها. ومن الضروري أن يكون بينها توزيع واضح للمهام، ورسم دقيق للحدود، وتمفصل مضبوط للمهام، وتعاون منظم يسمح بتحديد المسؤوليات وتجنب تنازع الاختصاصات والتداخلات وضياع الوقت.

وإذا كان المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يعتبر من بين الفاعلين البارزين في هذا المجال، فإنه يحتل مكانة خاصة، لأنه مجلس محدث إلى جانب جلالة الملك للقيام بوظيفة استشارية. وهنا تكمن خصوصيته، ومنها يستمد طبيعته.

فالمهم أو الأساس هو أن المجلس يمارس مهام اليقظة والملاحظة (أو الرصد) وجمع المعلومات والمعطيات، والتحليل والتفكير والدراسة من أجل إعطاء أراء أو إصدار اقتراحات وتوصيات مستوحاة من قانون وثقافة حقوق الإنسان.

12 تم اختيار ارتسامات الأستاذ عمر عزيمان من كلمته في افتتاح الاجتماع العشرين للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، المنعقد في 14 أكتوبر 2003، باعتبار ما ورد فيها من تحديد لهوية المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. وقد ارتأينا إدراج المقطع المتعلق بهذا الموضوع من الكلمة المشار إليها.

فالمجلس لا يشرع ولا يقرر ولا يفصل، لكنه يقدر ويقوم، من خلال وجهة نظره الخاصة ومن خلال إطاره المرجعي الخاص، من أجل استخلاص الدروس المناسبة، وصياغة المقترحات الهادفة.

وإذا قام المجلس الاستشاري بدوره بالجدية المطلوبة، فإن هذه الوظيفة الاستشارية ستكسي أهمية عظمى، وستساهم بشكل فعال في تعميق الديموقراطية، لأن المجلس مطالب بأن يؤدي، من خلال كل تلك المهام، دور قوة اقتراحية محفزة وموجهة في نفس الوقت. وستزداد أهمية هذه القوة بحسب ما تحتاجه من المسافة والوقت اللازمين للتفكير الرصين وتفادي مخاطر العمل الذي يمليه الاستعجال والظرفية السياسية.

ومن جهة أخرى، تستمد هذه الوظيفة الاستشارية مبرر وجودها من ممارستها بكل استقلال. فالاستقلال هو جوهر هذه الوظيفة الاستشارية. ولضمان هذا الاستقلال أحدث المجلس إلى جانب جلالة الملك، فهو ليس هيكلا حكوميا أو وحدة برلمانية أو قضائية.

فليست هناك أية علاقة تبعية تربطه بالحكومة، وهذا يعني أنه لا يمكنه بأي شكل من الأشكال أن يحل محل الحكومة، وإن كان عليه أن يقدر عمل الحكومة في مجال حقوق الإنسان.

وليست هناك أيضا أية علاقة تبعية بين المجلس وبين البرلمان. مما يعني كذلك أن المجلس لا يمكنه بأي شكل من الأشكال أن يحل محل البرلمان، وإن كان عليه أن يقدر مدى ملاءمة العمل التشريعي لمبادئ وقواعد حقوق الإنسان.

والمجلس مستقل كذلك عن السلطة القضائية، بمعنى أنه لا يمارس أي وظيفة قضائية، ويتموقع خارج مكونات الجهاز القضائي، وإن كان عليه أيضا أن يقدر الأحكام الصادرة عن مختلف المحاكم من وجهة نظر مدى ملاءمتها لقواعد حقوق الإنسان.

ترى هل يؤدي هذا التحديد إلى الاستنتاج بأن المجلس هو عبارة عن ذرة منفلتة تتحرك خارج نطاق الدولة؟

الجواب طبعا بالنفي.

فالمجلس هو من خلق الدولة. وهو محدث إلى جانب جلالة الملك، أي إلى جانب المؤسسة التي تجسد الدولة. وأعضاؤه معينون من لدن جلالة الملك، وصلاحياته يحددها القانون، وموارده المالية من ميزانية الدولة.

فالمجلس الاستشاري إذن هو أحد دواليب الدولة، لكنه دولب من نوع خاص، فبتركيبته المتعددة، وبالمواصفات الخاصة بأعضائه، وبانفتاحه على المجتمع، يجد المجلس نفسه أكثر رسوا في المجتمع.

وبهذا فالمجلس يبدو وكأنه جسر بين الدولة وبين القوى الاجتماعية، ملتقى بين الدولة والمجتمع، فضاء للحوار والتبادل من أجل خدمة التقارب ودعم التفاهم، والسير إلى الأمام على طريق الديموقراطية وحقوق الإنسان.

ومن هذه الزاوية، فالمجلس يعتبر لبنة إضافية في صرح الديموقراطية، لأنه يجسد إرادة الدولة في تكثيف الجسور وفي خلق آليات اليقظة والتقييم ومنحها الوسائل الملائمة لأداء مهامها.

لذا، فإنه من الواجب علينا جميعا أن نعمل على إنجاح هذه التجربة الجديدة، التي أعطت ثمارها في بعض الدول، وهي تشكل قيمة مضافة في بناء الديموقراطية، لأنها تشيد بيننا وبين شركائنا العموميين علاقات التعاون والثقة مع الاحترام الدقيق لوظيفة واختصاصات كل واحد رغم اختلاف التموقع والمقاربات.

لكن أليس هناك انزلاق نحو مجال عمل جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان؟

هنا أيضا الجواب بالنفي.

حقا، إن المجلس يشارك جمعيات حقوق الإنسان في الاهتمامات المشتركة بالنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها والدفاع عنها، لكنه يختلف عنها في كثير من الأوجه.

فالمجلس لا يتصدى لكل حالة على حدة من أجل اتخاذ موقف أو استنكار أو إدانة. فهو لا يتصارع مع الوقت، بل يحتاج في عمله إلى التريث والهدوء، والقيام بالتحقيقات الدقيقة، والدراسات الموثقة، ومقارنة مختلف وجهات النظر، والبحث عن أسباب الاختلالات والخروقات من أجل تقديم اقتراحات عامة ومجردة تصب في الجوهر، ليس من أجل إيجاد حل لمشكل بعينه، بل لتفادي تكرار مثل تلك الخروقات والاختلالات.

فالمجلس لا يوجد في حالة سباق، بل يعمل في العمق، ويغوص في جوهر الأشياء، ويرصد الخلل البنيوي، ويقترح الحلول المناسبة إما في شكل قواعد عامة أو في شكل برامج عمل.

والمجلس ليس في حالة سباق مع جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان، ولا يعتبر منافسا لها، لأنه لا يعمل على نفس الخط وإنما على خط مواز.

وإذا كنا نلتقي في الغايات والأهداف، فإننا نختلف على مستويات المنهجية والمقاربة وأسلوب العمل. وليس معنى هذا أننا ندير ظهرنا للجمعيات غير الحكومية، كلا، فنحن نعتبر جمعيات حقوق الإنسان شريكا متميزا، نعترف بأهميته وضرورته وفائدته، ونقدر مساهمته ونحيي حيويته، ونساند عمله. إلا أننا نوجد على خطين متوازيين. ومعنى هذا أننا نسير في نفس الاتجاه، كل حسب موقعه ومقاربته وأسلوب عمله، يجمعنا منطق التعاون والتكامل. ولهذا فنحن مطالبون بأن نعمل في اتجاه توطيد علاقاتنا مع الاحترام الدقيق لخصوصية كل منا.

فمن بين أعضائنا هناك أعضاء سامون في الحكومة، مشهود لهم بحرصهم على حماية حقوق الإنسان، ومع ذلك فلسنا هيئة أو وحدة حكومية.

ومن بين أعضائنا كذلك هناك مسؤولون سامون في الجمعيات والأحزاب السياسية والنقابات مشهود لهم بالانخراط في الدفاع عن حقوق الإنسان، ومع ذلك فلسنا جمعية.

فنحن إذن مؤسسة استشارية رسمية مستقلة محدثة إلى جانب جلالة الملك. ونحن مؤسسة وطنية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، صيغت وفق" مبادئ باريس".

وكوننا في مجلسنا هذا، جنبا إلى جنب، شخصيات حكومية وشخصيات المجتمعين المدني والسياسي، لهو أهم دليل على طبيعتنا كحلقة وصل بين الدولة والمجتمع.

☆☆☆

ازداد بتاريخ 17 أكتوبر 1947 بمدينة تطوان. و درَس الحقوق بكل من الرباط وباريس ونيس. ومنذ 1972 وهو يُدَرِّس بكلية الحقوق بالرباط، كما درَّس في غيرها من المؤسسات الوطنية والدولية. وعين مسؤولا عن كرسي اليونيسكو لحقوق الإنسان بجامعة محمد الخامس (الرباط) من 1996 إلى2006، وأدى في نفس الوقت مهام محامي مستشار وخبير مستشار أيضا لدى العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية وطنية كانت أم دولية.

ويعد عضوا مؤسسا لكثير من المنظمات غير الحكومية إنسانية وعلمية وطنية وجهوية ودولية. وقد نشر عدة كتب ودراسات ومقالات، وساهم في عدة إصدارات مشتركة، وأدار عدة منشورات كما نظم عدة لقاءات علمية مغاربية ودولية.

وقد مثل بلاده، ولمدة خمس سنوات متوالية، في الدورات السنوية للجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية.

وقد شغل منصب وزير منتدب لدى الوزير الأول مكلف بحقوق الإنسان منذ إحداث هذا المنصب في نونبر 1993 إلى غاية فبراير 1995، وقد وشحه جلالة المغفور له الحسن الثاني بوسام العرش من درجة فارس بمناسبة انتهاء مهمته هذه. وهو عضو دائم بأكاديمية المملكة المغربية منذ سنة 1996. شغل منصب وزير العدل من غشت 1997 إلى نونبر 2002، وكذا منصب رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان من دجنبر 2002 إلى نونبر 2004. ومن دجنبر 2004 إلى يناير 2010 شغل منصب سفير المملكة المغربية بإسبانيا .كما أنه يشغل منصب رئيس منتدب لمؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج منذ يونيو 1997. وفي يناير 2010 عين رئيسا للجنة الاستشارية للجهوية.

وقد وشحه جلالة الملك محمد السادس في يوليوز 2006 بوسام العرش من درجة ضابط.

كما وشحته عدة دول صديقة وشقيقة بأوسمة رفيعة المستوى؛ وهي جمهورية البرتغال سنة 1998

(Grand Cordon de l'Ordre du Mérite) والجمهورية الفرنسية سنة 1999
(Commandeur de la Légion d'Honneur)

والمملكة الإسبانية سنتي 2000 و2001 (Grand Croix de l'Ordre du Mérite Civil)
(Grand Croix d'Isabelle la Catholique).■

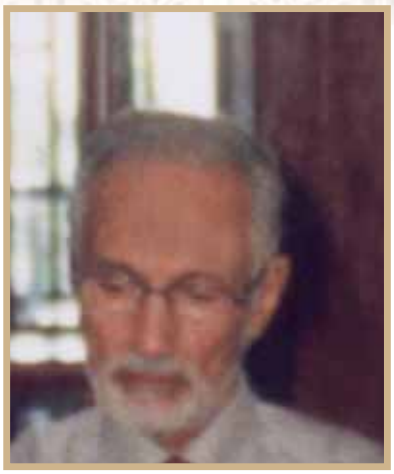

محمد شفيق

المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، عضو أكاديمية المملكة

10 جنبر 2002 – 22 يناير 2007

ولد يوم 17 شتنبر 1926 بأيت سادن بنواحي فاس، درس في أزرو وحصل على الإجازة في التاريخ وشهادة في التفتيش التربوي.

عين مفتشا عاما للتعليم (1959)، ثم مساعدا للتعليم (1969)، عين كاتبا للدولة لدى الوزير الأول (نوفمبر 1971)، ثم مكلفا لدى الديوان الملكي، وعضوا في أكاديمية المملكة المغربية، وعين عميدا للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية (أكتوبر 2001-نونبر 2003).

ألف كتابا عن تاريخ الأمازيغ "لمحة عن ثلاثة وثلاثين قرنا من التاريخ الأمازيغي" (1989)، و"المعجم العربي الأمازيغي" (1990)، ثم كتاب "أربعة وأربعون درسا في اللغة الأمازيغية" (1991)، و"حفريات في اللغة قد تفيد المؤرخ"، و"الدارجة المغربية"، ثم "مجال توارد بين الأمازيغية والعربية" (1999)، و"الأمازيغية: بنيتها اللسانية"، و"ما يقوله المؤذن" (1974)، و"أفكار متخلفة" (1972).

وأسس مع مجموعة من المثقفين مجلة "تيفاوت".

نال جائزة "الأمير كلاوس" الهولندي للثقافة والتنمية (2002). ■

حليمة امبارك الورزازي

سفيرة سابقة

منذ 10 دجنبر 2002

سمعت لأول مرة بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان عندما اتصل بي بالهاتف رئيسه السابق المرحوم السيد محمد ميكو وأنا إذ ذاك أشغل منصب مديرة المنظمات الدولية بوزارة الشؤون الخارجية فطلب مني بوداعته المعهودة ما يلي:

هل من الممكن أن أقدم للمجلس نصوص الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان؟ فبادرت دون تردد لتلبية الطلب. ومنذ ذلك التاريخ بقيت على اتصال مستمر به، الشيء الذي أتاح لي فرصة متابعة بعض أنشطة المجلس.

وبعد ذلك شاءت الأقدار أن أتعرف على السيد الرئيس إدريس الضحاك الذي خلف السيد محمد ميكو رحمه الله، فطلب مني الانضمام إلى الوفد الذي كان يرأسه أنذلك لإجراء مشاورات مع أعضاء لجنة حقوق الإنسان الأممية والمندوبية السامية لحقوق الإنسان، رغم أنني لم أكن منتمية بأي صفة للمجلس فتلك كانت أول مناسبة لي للمشاركة بكيفية غير مباشرة في أعمال المجلس وأنشطته.

وفي سنة 2002 شرفني صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بتعييني عضوا في المجلس فصرت أساهم بشكل مباشر في أعماله وما فتئ منذ نشأته يكرس عناية خاصة لدراسة بعض جوانب حقوق الإنسان. فمع مرور السنين اتسعت تلك العناية شيئا فشيئا حيث أصبحت عمليا تهتم بكل المشاكل المتعلقة بتنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها بلادنا بمقتضى عدد وافر من المعاهدات الدولية المصادق عليها.

وسأذكر دوما مشاركة مجلسنا الموقر الفعالة في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد في فيينا سنة 1993. ففي تلك الدورة أعلن المغرب رسميا مصادقته على أربع اتفاقيات هامة تتعلق على التوالي بحقوق الطفل وحقوق العمال المهاجرين وحقوق المرأة وأخيرا مناهضة التعذيب.

فليس هناك من شك أن المجلس قد لعب دورا أساسيا جعل المغرب يتخذ هذا القرار الهام.

فقد تعهد المجلس الاستشاري خلال العشرين سنة الماضية بالدفاع عن حقوق الإنسان والسهر على تطبيقها فلم يكتف بتبني موقف إيجابي إزاء مطالب ومبادئ باريس بل اشتهر على المستوى الدولي إثر إحداثه لهيئة الإنصاف والمصالحة التي بلغت كل أهدافها داخليا حيث وفرت للشعب المغربي إمكانية مواجهة الحقائق المرة عن كثب وكذا طي صفحة سوداء بكل عزم وشجاعة وبروح عالية من التسامح تجاوبا مع الأهداف والغايات التي رسمها صاحب الجلالة للمجلس.

إن المجلس أصبح يساير عن قرب كل ما من شأنه أن يؤثر على ضمان ممارسة حقوق الإنسان ببلادنا مع اهتمام خاص بالنساء والأطفال والعمال المهاجرين فلم يفته أن ينظم ندوات ولقاءات تهتم بأبحاث وتنكب على حالات داخل المغرب وخارجه.

إن تحليلا دقيقا للتقدم الذي أحرزته بلادنا في ميدان حقوق الإنسان بفضل ما قام به المجلس خلال العشرين سنة الماضية تترك لنا المجال واسعا لنترقب بكثير من التفاؤل والأمل ما ستبديه السنوات القادمة بإذن الله.

☆☆☆

ولدت يوم 17 أبريل 1933 بمدينة الدار البيضاء. حصلت على الإجازة في الآداب من جامعة القاهرة (يونيو 1957)، عملت في وزارة الشؤون الخارجية (نونبر 1957).

عضو الوفد المغربي في الجمعية العامة للأمم المتحدة (الفترة ما بين 1959-1960 و 1964-1995). نائبة رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والإنسانية والثقافية للجمعية العامة لحقوق الإنسان (1965)، ثم رئيسة لهذه اللجنة (1966). ورئيسة الوفد المغربي للمؤتمر العالمي ضد العنصرية (جنيف - 1978). ورئيسة اللجنة الفرعية لمناهضة التمييز العنصري وحماية الأقليات (1983).

مديرة المنظمات الدولية بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون (يناير 1990). ورئيسة اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي لحقوق الإنسان (1991-1993)، ورئيسة اللجنة الرئيسية لهذا المؤتمر (فيينا-1993).

في غشت 2003 عينت رئيسة اللجنة الفرعية لتطوير وحماية حقوق الإنسان، ثم رئيسة اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (2010).■

آسية الوديع

مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء

منذ 10 دجنبر 2002

ولدت سنة 1949 بآسفي. حصلت على الإجازة في القانون من كلية الحقوق بالدار البيضاء سنة 1970 وتقلدت بذلك منصب قاضية بالنيابة العامة بالمحكمة الابتدائية بالدار البيضاء ما بين 1971 و 1980. وبعد قضائها لفترة تدريبية بالمدرسة العليا للقضاء بباريس، انضمت إلى هيئة المحامين بسطات (1981-1984) ثم إلى هيئة المحامين بالدار البيضاء (1984-2000) قبل أن تصبح سنة 2000 قاضية بإدارة السجون التي اهتمت في إطارها بمراكز الإصلاح وإعادة تربية القاصرين الشباب.

وهي عضوة مؤسسة وكاتبة عامة للمرصد المغربي للسجون. كما تعد عضوة نشيطة في العديد من منظمات المجتمع المدني: عضوة بمؤسسة محمد الخامس لإعادة إدماج السجناء، وعضوة مؤسسة لجمعية أصدقاء مراكز الإصلاح، وعضوة مؤسسة للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان (1988)، وعضوة بجمعية مركز الاستماع والتوجيه للنساء ضحايا العنف.■

نجاة امجيد

جمعية "بيتي"

منذ 10 دجنبر 2002

Quelques éléments de discussion et de réflexion après 8 ans passés au sein du CCDH

Il est indéniable qu'au cours de ces 8 années, le CCDH a contribué fortement au respect et à la promotion des Droits de l'Homme: IER, plan d'action national de promotion des Droits de l'Homme, réformes législatives ….

En effet, le CCDH a entrepris beaucoup d'actions et d'activités (que je ne vais pas lister car trop nombreuses) dans le domaine du monitoring et de la promotion des Droits de l'Homme. Sur le plan international, le CCDH dispose d'une relative grande visibilité et d'une crédibilité (accréditation…).

Cependant, un certain nombre de défis et de challenges restent à relever en matière de :

- ☆ *Suivi et monitoring: mise en oeuvre des recommandations (IER, …), des conventions;*
- ☆ *Suivi des allégations et des plaintes;*
- ☆ *Promotion de la Culture des Droits de l'Homme, Information et sensibilisation sur les mécanismes des Droits de l'Homme;*
- ☆ *Réactivité et analyse objective en cas d'avènements de violation des Droits de l'Homme;*
- ☆ *Proactivité et veille: afin de prévenir le risque de violation des Droits de l'Homme;*
- ☆ *Reporting: les rapports devraient être plus portés sur l'analyse et le suivi de l'évolution de la situation des Droits de l'Homme;*
- ☆ *Communication: la communication devrait privilégier une communication informative et pédagogique sur la situation des Droits de l'Homme et non une simple couverture des activités du CCDH; diffusion et débats sur les rapports.*

Ces challenges résultent entre autres du mode de fonctionnement et de gestion actuel du CCDH qui gagnerait à être revu et à répondre à une programmation pluriannuelle basée sur une approche Droits de l'Homme. Ce plan d'action qui refléterait la vision et les missions du CCDH, devrait être le résultat d'un travail concerté et participatif, impliquant les autres acteurs. Des indicateurs Droits de l'Homme seraient élaborés, permettant ainsi de suivre et de mesurer l'impact des actions sur la situation des Droits de l'Homme.

De même que le CCDH devrait renforcer son accessibilité à toutes les personnes, sans discrimination aucune, pour tout recours ou information. Des espaces et personnes devraient être dédiés à cette fonction tant au niveau central que dans les bureaux régionaux; des accords de partenariat pourraient également être établis avec les instances oeuvrant dans ce domaine, dans un cadre de synergie et de complémentarité..

En ce qui concerne la composition du CCDH, la sélection des membres devrait répondre en plus de la représentativité à des critères d'expertise en matière de Droits de l'Homme; un code de conduite devrait être élaboré au sein du CCDH, lequel code définirait l'Ethique régissant le membership, les relations entre membres, avec le staff, avec l'extérieur… De même qu'une session d'induction/d'orientation devrait être organisée au profit des nouveaux membres. Annuellement, une session de bilan devrait être organisée, visant dans le cadre d'une critique constructive, à analyser les résultats et à proposer des actions correctives. Enfin, un intérêt devra être porté à la sauvegarde de la mémoire institutionnelle du CCDH: système d'information, base de données….

☆☆☆

Née le 10 novembre 1959 à Casablanca. Après des études à la Faculté de Médecine de Casablanca, Rabat et Bordeaux, elle a exercé en qualité de pédiatre à Bordeaux et à Casablanca. Elle a été médecin directeur de la Polyclinique mère-enfant de la CNSS à Casablanca.

Elle a été la Présidente fondatrice et membre active de l'association "Bayti", une organisation non gouvernementale qui oeuvre dans le domaine de la réintégration familiale, la réinsertion scolaire et socioprofessionnelle des enfants en situation

précaire. Elle est également active dans plusieurs des ONG et fondations nationales et internationales s'intéressant au développement et à la protection des enfants.

Elle est consultante internationale et Professeur enseignant dans le domaine des Droits de l'enfant, des politiques de protection sociale, du développement humain et de l'ingénierie sociale.

Elle est lauréate de plusieurs prix et distinctions, dont le Prix Nathalie MASSE (Centre International de l'enfance et de la famille, Paris 1997), Prix européen de pédiatrie sociale (1997) le Prix des Droits de l'Homme de la République Française (2000).

Elle est également l'auteur de nombreux articles et études sur les thèmes de l'enfance ainsi que sur les actions des gouvernements et de la société civile en charge des questions de l'enfance.

En 2008, elle a été nommée Rapporteur Spécial des Nations Unies, sur la vente d'enfants, la prostitution des enfants et la pornographie mettant en scène des enfants.■

المهدي قطبي

فنان تشكيلي

10 دجنبر 2002 – 22 يناير 2007

Tourner une page, en écrire une nouvelle …

Les Droits de l'Homme.

Quelques mots seulement, mais d'une portée fabuleuse.

Peut-être les mots les plus importants de l'Humanité.

Et la plus belle idée jamais imaginée par l'homme.

Bien que je n'aie, grâce à Dieu, jamais eu à en souffrir personnellement et qu'au contraire, j'ai bien souvent pu bénéficier davantage de droits que ceux qui m'étaient dus, je sais à quel point malheureusement ces Droits sont bafoués dans de nombreux pays. Je sais les douleurs humaines atroces que le moindre manquement à ces droits fondamentaux peut provoquer.

Et ayant longtemps vécu en France, je reste profondément et définitivement imprégné de ces Droits envers tous les hommes.

Par ailleurs, j'ai eu l'honneur d'être nommé membre du Conseil Consultatif des Droits de l'Homme, et c'est là, que j'ai pris véritablement conscience de l'importance et de la profondeur de la transformation de mon Pays. Ces mots empreints d'espoir mais que personne au Maroc n'aurait jamais osé même murmurer, étaient cette fois prononcés, haut et fort, par Sa Majesté le Roi Lui-même.

Cela n'aurait pu rester que des mots, une apparence de changement, un simple signe politique. Mais ayant côtoyé Sa Majesté, je connaissais toute l'importance qu'Il attachait aux Droits de l'Homme et à la vision qu'Il avait pour bâtir un Maroc nouveau.

Mon expérience au CCDH m'a prouvé, si j'en avais encore besoin, que le Royaume était réellement à l'aube d'une transformation fondamentale, d'une évolution radicale, historique et profonde.

En effet, j'ai d'abord coopéré à l'élaboration du statut intérieur complétant le Dahir, réorganisant le CCDH. J'ai aussi soutenu la recommandation de l'IER (Instance Equité et Réconciliation). Cette Instance, chargée de statuer sur toutes les violations des Droits de l'Homme de 1955 à 1999, était présidée par Driss Benzekri, qui, à lui seul, symbolisait la réconciliation et l'espérance; l'espérance d'écrire une nouvelle page, voulue par Sa Majesté le Roi Mohammed VI.

Ce fut une expérience hors du commun, tant humaine, sociale que politique pour l'artiste que je suis.

J'ai également découvert la confiance que représentait cette Instance pour de nombreux Marocains; la confiance et l'espoir de tout un peuple. Quel élan fantastique et quel bonheur que de pouvoir y contribuer! Je garderai toujours un souvenir profond des émotions et de la joie que cette expérience m'a apportée.

J'ai aussi participé aux discussions relatives à l'enseignement des Droits de l'Homme au sein des écoles marocaines.

Que cet enseignement puisse entrer dans les écoles et sensibiliser les jeunes citoyens Marocains, et alors, ce qui n'était au départ qu'un concept, deviendra peu à peu partie intégrante de la culture marocaine. Une véritable garantie d'évolution positive et pérenne pour le Royaume. Et un rempart contre tout obscurantisme, d'où qu'il vienne.

Quand je pense aux progrès faits par le Maroc dans le domaine des Droits humains, en si peu de temps, les mots courage et fierté me viennent à l'esprit.

Je n'y ai joué aucun rôle véritable, seulement celui d'observateur et de conseiller, mais ma mission m'a permis de constater à quel point le Royaume s'est transformé sous la volonté de Sa Majesté Mohammed VI.

☆☆☆

Né le 1er janvier1951 à Rabat, Artiste plasticien

Ancien élève du Lycée Militaire de Kenitra – Maroc

Ecole des Beaux-Arts de Rabat (1967-1968)

Ecole des Beaux-Arts de Toulouse (1969-1972)

Obtention du diplôme national des Beaux-Arts (1971)

Ecole Supérieure des Beaux-Arts de Paris (1972-1973).

***Professeur d'arts plastiques** au lycée collège Saint Joseph à Auxerre (1973-1978), au collège lycée La Rochefoucauld à Paris (1978-2006), puis détaché par le Ministère des Affaires Etrangères Français auprès de la Fondation ONA - Maroc (2006 à 2009).*

Président Fondateur du Cercle d'Amitié Franco-Marocain; Président Fondateur de Trait d'Union Maroc-Europe; et Fondateur et Directeur de la Rédaction de la Lettre Ensemble.

***Artiste invité à** York University (Toronto - Canada), Georges Mason University (Fairfax - Virginia, U.S.A.), Museum School of Fine Arts (Boston - U.S.A.) et Série de conférences (Arabie Saoudite).*

***Expositions** depuis 1968 dans différents pays: France, Maroc, Allemagne, U.S.A., Japon, Canada, Grande-Bretagne, Arabie Saoudite, Jordanie, Tunisie, Indonésie, Malaisie, Pays-Bas, Brésil, Colombie, Espagne et Emirats Arabes.*

***Salons:** Salon de Mai, Salon de Montrouge, Salon Comparaison, Salon de Villeparisis, Salon d'Automne, Salon de Vaduz (Liechtenstein) et Salon du dessin à Grenoble.*

***A exposé** dans plusieurs musées et collections publiques et privées: en France, Jordanie, Qatar, Maroc, Pakistan, Algérie, USA, Malaisie, Afrique du Sud, Arabie Saoudite, Angleterre et en Allemagne.*

Livres accompagnés

"La Prairie des éveils" (Michel Butor), "Paroles d'Exil" (Dominique de Villepin), "Un arbre en est la cause" (Edouard Maunick) ,"L'Ultime rêve" (Yves Bonnefoy),"Masque" (Léopold Sédar Senghor), "Théâtre et Miroir" (Adonis), "Ecriture Ineffable" (André-Pieyre de Mandiargues),"Ausculté le Dédale" (Aimé Césaire), "Plus loin - Plus vite" (Yves Bonnefoy), "Désert au bord de la lumière" (Mohamed Benis), "Les 99 stations de Yale" (Abdelwahab Meddeb) et "Urgences de la poésie, suivi de Choix de poèmes" (Dominique de Villepin).

Bibliographie

Le Voyage de l'Ecriture (Paris 2004), Avant la Lettre (Casablanca 2008), Palette d'une vie (Maroc 2008), Ecrits & Esprits (Paris 2010).

Emissions de Télévision

En France (France 2 - M6 - FR3 - TV5 - ARTE), Maroc (2 M - RTM - radio télévision), Arabie Saoudite (Chaine Nationale), Japon (Anaschka Nippon Network Television) et en Malaisie (Chaine Nationale).

Décorations

Officier de la Légion d'Honneur

Officier des Arts & Lettres

Officier de l'Ordre National du Mérite

Officier de l'Ordre du Trône (Maroc)

Chevalier des Palmes Académiques.■

مبارك بودرقة

مناضل في مجال حقوق الإنسان، مقيم بالخارج

منذ 10 دجنبر 2002

عندما طُلب مني تحرير خواطر وإرتسامات حول تجربتي خلال ولايتين بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي نُصب يوم 10 ديسمبر 2002 من طرف صاحب الجلالة، عدت إلى الوثائق التي تراكمت خلال هذه الفترة، للاستئناس بها، وعثرت على رسالة مؤرخة ب 4 مارس 2003 كنت قد سلمتها لرئيس المجلس السيد عمر عزيمان أثناء زيارته لباريس، وأهمية هذه الرسالة أني سلمتها للسيد الرئيس قبل أن يعقد المجلس الاستشاري –في صيغته الجديدة– أول اجتماع له يومي 13 و14 مارس2003، فالرسالة هي بمثابة تصور لبرنامج يلزمني شخصيا وأترك للقارئ الحكم حول مدى إنجازه. وهذه أهم فقراتها:

إلى السيد عمر عزيمان باريس 4 مارس 2003

رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

تحية وبعد

إثر تعييني من طرف صاحب الجلالة محمد السادس عضوا في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، التقيت مع العديد من الجمعيات المغربية الحقوقية، والعاملة في قطاع الهجرة، وبمجموعة من الشخصيات المغربية الفاعلة داخل النسيج الجمعوي وبعض عائلات ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وقد أبدى الجميع تفاؤله وآماله حول الدور الذي يجب أن يقوم به المجلس الاستشاري في صيغته الجديدة.

وتعميما للفائدة، أسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أعرض عليكم خلاصات معظم هذه الحوارات واللقاءات، وذلك في شقين، الجزء الأول في مجال حقوق الإنسان والجزء الثاني يتعلق بمجال الهجرة.

أولا: مجال حقوق الإنسان

ملف الاختفاء القسري

منذ بداية التسعينيات قامت الدولة بفتح هذا الملف وأقدمت على إطلاق العديد من المختفين (تازمامارت، قلعة مكونة، أكدز، إلى أخره)، وعلى تشكيل هيئة التحكيم المستقلة لتشرف على التعويض المادي للمتضررين، وهو اعتراف ضمني بمسؤوليتها في هذا الملف.

فعلى المجلس متابعة التصفية النهائية لبقايا هذا الملف، وذلك بإطلاق سراح باقي المختفين إن ظلوا على قيد الحياة، وتسليم رفات الموتى إلى ذويهم، وكشف كل الحقائق المحيطة بهذا الملف لكي تتم قراءة هذه الصفحات بكل وضوح وشفافية، وهي أفضل طريقة لطي هذه الصفحات المظلمة في تاريخ المغرب ولتجنيب الأجيال القادمة من تكرار مثل هذه الانتهاكات الجسيمة.

إصدار ظهير العفو العام

عندما أعلن المرحوم الحسن الثاني في يوليو 1994 العفو العام، وبعد انتهاء المرحوم ميكو – باعتباره رئيس المجلس الاستشاري آنذاك – تقديم تقريره إلى القصر الملكي طالب الملك بتوقيع الظهير (أنظر التسجيل المصور لهذا الحدث).

مضايقات المنفيين والمعتقلين السابقين بنقط الحدود

بالرغم من مرور تسع سنوات على صدور العفو لا يزال كل المنفيين والمعتقلين السابقين بالمغرب يتعرضون باستمرار، أثناء عبورهم لنقاط الحدود بالمغرب، إلى مضايقات وتأخيرات والاحتفاظ بجوازاتهم، ويرجع ذلك إلى أن البيانات السابقة للعفو لا تزال تظهر على شاشات الحاسوب بالمطارات وغيرها من نقاط الحدود. وبما أن العفو يلغي ما قبله، فمن الواجب إلغاء هذه البيانات وإرجاع العداد إلى نقطة الصفر.

معاناة المعتقلين السابقين والمنفيين

اعتبارا للمعانات المتعددة التي تعرض لها المعتقلون والمنفيون، والتي حرمتهم من الإنهاء العادي لمسارهم

الطبيعي في الحياة، بحيث أثر الاعتقال والنفي على هذا المسار المهني والعائلي، إذ حرم العديد منهم من إكمال دراسته أو تكوينه الذي يخول له أخذ مكانته الإنتاجية داخل المجتمع، وبما أن العديد منهم لم تتح لهم الفرصة لتقديم طلب التعويض لهيئة التحكيم، وبالتالي العمل على إتاحة فرصة ثانية لتقديم هذه الملفات.

العناية الصحية

يعاني العديد من المعتقلين السابقين وبعض المنفيين من أمراض مستعصية نتيجة معاناتهم السابقة، ويتعذر على العديد منهم متابعة علاجهم بطريقة عادية وسليمة. وعلى المجلس أن يشرف على توقيع اتفاقية بين المجلس والجمعيات الحقوقية من جهة وبين وزارة الصحة من جهة ثانية ُويسمح للعناصر التي تعاني من حالات مرضية متابعة علاجهم في المستشفيات والعيادات في ظروف عادية.

هذه بعض القضايا التي أجمع الكل على أنها ينبغي أن تحتل الصدارة ضمن اهتمامات المجلس، دون إهمال الأوراش الكبرى، كقضية المرأة، وتشغيل الأطفال، والحق في السكن والتشغيل والتغطية الصحية، ومحاربة الرشوة والشطط في استعمال السلطة، وملاءمة القوانين المغربية للمعاهدات الدولية .

ثانيا : مجال الهجرة

إيلاء العناية اللازمة للجالية المغربية المقيمة في الخارج، والتي يوجد الجزء الأكبر منها في أوروبا، ومعاناة هذه الجالية مزدوج، منها ما يتعلق بدولة الإقامة ومنها ما يرتبط بالوطن الأم، كما تختلف أيضا حسب الأجيال. وهذه بعض النقاط نلخصها في هذه الخطوط العريضة التالية :

مراجعة الإتفاقيات الثنائية

نظرا لتطور القوانين القطرية في أوروبا، ليصبح مجالها يشمل الإتحاد الأوروبي، ونظرا لقدم الاتفاقيات الثنائية التي وقعها المغرب مع كل دولة على حدة، أصبح من اللازم إعادة مراجعاتها وتحديثها لتكون مسايرة للتطورات التي عرفتها مختلف التشريعات داخل الإتحاد الأوروبي ومن ضمن هذه الاتفاقيات:

- ☆ اتفاقية الشغل التي وقعت سنة 1961 والتي يتعين إلغاؤها لأنها أصبحت متجاوزة.
- ☆ اتفاقية الضمان الاجتماعي التي وقعت سنة 1965 ويتعين تحديثها وتحيينها لتصبح صالحة للمتطلبات الحديثة.
- ☆ اتفاقية الأحوال الشخصية التي وقعت سنة 1981 والتي أصبحت أيضا متجاوزة، لم تعد صالحة للتطبيق، لتنافيها مع مقتضيات القوانين الأوروبية، وبالأخص فيما يتعلق بالطلاق وحضانة الأطفال ومشكل الجنسية المغربية للأطفال المزدادين من أمهات مغربيات وأباء أجانب. لهذا يجب مراجعة كل هذه الاتفاقيات والتي كانت ثنائية، لتصبح شاملة للإتحاد الأوروبي.

علاقة الجالية بالقنصليات

يجب إعادة النظر في العلاقات التي يجب أن تربط بين أفراد الجالية وممثلي الإدارة المغربية بالخارج، وتطويرها حتى لا تظل محصورة في تجديد الجوازات والتصديق على الوثائق، لتشمل الحياة اليومية للجالية ومساعدتها في مواجهة جرائم العنصرية التي تتعرض لها، ويجب أن تشمل هذه المساعدة حتى العناصر التي لا تتوفر على وثائق إقامة قانونية، نظرا لكثرة أعدادهم.

الجيل الثاني والثالث

يتميز الجيل الثاني والثالث من أبناء المهاجرين باعتبارهم مواطنين في بلد الإقامة ولم تعد لهم صفة المهاجر، ويتميزون بازدواجية الثقافة والجنسية والمواطنة، ويجب التعامل معهم من هذا المنطلق والعمل على توطيد الروابط التي تربطهم بالوطن الأصلي لإبائهم، وتشجعهم على التواصل والارتباط بعائلتهم، وتنمية ثقافة ولغة ودين أبائهم، وذلك بوضع أليات مرنة لتسهيل هذا الربط وتطويره وتسهيل إقامتهم أثناء زيارتهم للمغرب.

الدور الاقتصادي

لا يخفى الدور الذي يقوم به المغاربة المقيمون في الخارج في إنعاش الاقتصاد الوطني المغربي، من خلال تحويلاتهم (35 مليار درهم وهذا المبلغ يفوق عائدات الفوسفاط زائد عائدات السياحة)، والمشاريع الاستثمارية التي يشرفون عليها في المغرب، أو من خلال العمل الجمعوي الذي يوفرونه لتنمية العالم القروي الذي ينحدرون منه. لهذا أصبح من الضروري التفكير في آليات حديثة وجديدة للمحافظة على الاستثمارات وتشجيع الفاعلين في هذا المجال منها:

أ – خلق صندوق خاص لعائدات المغاربة المقيمين في الخارج. وتخصيص فوائده لتنمية العالم القروي بصفة عامة، والمناطق التي تنحدر منها الجالية بصفة خاصة.

ب – وضع حد للحالات المأساوية التي يعاني منها بعض المستثمرين من أفراد الجالية بالخارج التي تؤدي إلى خسارة استثماراتهم، بالإضافة إلى الانعكاسات النفسية التي تؤثر على صحتهم، وذلك من جراء المماطلة والابتزاز والشطط في استعمال السلطة.

ج – إنشاء مكاتب لإرشاد قدماء المهاجرين لتوجيههم ومساعدتهم في متابعة حقوقهم في التقاعد والعلاج من الأمراض الناتجة عن حوادث الشغل، وفي نفس الوقت مساعدة قدماء المحاربين ودعمهم للحصول على التعويضات التي تخولها الخدمات العسكرية التي قدموها في الخارج.

☆☆☆

ولد بمنطقة "إيدا وكنيضيف" (ايت باها) سنة 1948 ويلقب بعباس. درس بمكناس وسلا والجزائر العاصمة ثم الرباط. وقد مارس المحاماة بمكتب المرحوم عبد الرحيم بوعبيد المعتمد لدى هيئة المحامين بالعاصمة. وكان لاجئا سياسيا بالخارج من 1973 إلى 2001.

وهو عضو مؤسس لحلقة أصدقاء "باهي" (سنة 1996)، وعضو مؤسس لتجمع اللاجئين السياسيين المغاربة بفرنسا (سنة 1992)، وعضو المؤتمر التأسيسي للمنظمة العربية لحقوق الإنسان (سنة 1987)، وعضو مؤسس للمنظمة العربية لحقوق الإنسان في فرنسا (سنة 1985)، وعضو مؤسس لمركز الدراسات والأبحاث المتوسطية (سنة 1980).

كما أنه عضو جمعية تعليم وتكوين العمال المهاجرين (سنة 1975) وعضو مؤسس لجمعية آباء وأصدقاء المختفين في المغرب (سنة 1975). وكان سنة 1974 منسقا للمنظمة الاجتماعية للاجئين المغاربة بالجزائر وليبيا كما كان عضوا بهيئة الإنصاف والمصالحة.■

حمو أوحلي

مؤسسة محمد الخامس للتضامن

منذ 10 دجنبر 2002

Je suis heureux d'avoir travaillé au sein du CCDH en tant que membre, dans une ambiance de militantisme de sérieux et de fraternité. Malgré la composition diversifiée de ses membres, les travaux de l'institution n'ont jamais connu de blocage, même sur des sujets très sensibles, bien au contraire des avancées connues à l'international et au niveau national ont fait la fierté de l'institution et de ses membres ; dans les instances régionales et internationales où les débats sont houleux, il était confortable pour nous d'être marocains, compte tenu des acquis en droits humains tout en travaillant pour plus.

J'ai été fier d'avoir fait parti de la commission qui a travaillé sur la motion adressée à Sa Majesté au sujet de l'IER qui a fait un travail de réconciliation et structurant pour l'avenir du pays; de même en tant que rapporteur à un moment donné des droits Economique, Sociaux et Culturels, je suis heureux de la place qu'occupent les DESC de plus en plus, compte tenu de leur rôle central dans les droits humains et ce, après avoir été marginalisés pendant des décennies; les événements connus dans les pays arabes l'attestent.

Enfin, je voudrais signaler que le succès des missions du CCDH n'aurait pas connu cette ampleur en dehors du soutien continu de Sa Majesté Mohammed VI pour ses activités.

☆☆☆

Né en 1953 à Ain Leuh, province d'Ifrane.

Titulaire d'un diplôme de médecin vétérinaire de l'Institut Agronomique et Vétérinaire Hassan II, d'un Doctorat de Troisième Cycle de l'Université de Toulouse (en 1985) et d'un Doctorat d'Etat à l'Institut Polytechnique de Toulouse.

Il a enseigné en tant que professeur à l'Institut Agronomique et Vétérinaire Hassan II.

De 1993 à 1997, il a présidé la Commission de l'Economie, du Commerce, de l'Industrie, de l'Artisanat et des Affaires des RME à la Chambre des Représentants. En mars 1998, il a été nommé Secrétaire d'Etat auprès du Ministre du Développement Social, de la Solidarité, de l'Emploi et de la Formation Professionnelle, chargé de la Solidarité et de l'Action Humanitaire, poste qu'il a occupé jusqu'au mois de septembre 2000.

Expert auprès d'organisations nationales et internationales, il est membre fondateur de l'Union Maghrébine des Associations Vétérinaires. Ancien Secrétaire Général de l'Association Nationale des Vétérinaires, il a également été Président de l'Ordre des médecins vétérinaires du Maroc, Président du Club d'athlétisme d'Azrou. Il est également, Président de l'Association Tawada pour le microcrédit au profit des femmes essentiellement, dans le monde rural, Président de l'Association Taymat pour les Arts de l'Atlas organisant depuis dix ans le Festival National d'Ahidouss et la lutte contre l'analphabétisme à travers l'enseignement de Tifinagh et membre de l'Observatoire National du Développement Humain (ONDH).

Il est l'auteur de plusieurs ouvrages et articles scientifiques et il a aussi à son actif plusieurs recherches qu'il a supervisées dans différentes régions du Royaume.■

أحمد شوقي بنيوب

المنظمة المغربية لحقوق الإنسان

منذ 10 دجنبر 2002

☆ ولد بتاريخ 20 يوليوز 1957 بمراكش. محام بهيئة الرباط، حاصل على الإجازة في العلوم السياسية بكلية الحقوق بالرباط، له تجربة فعلية في المجال الحقوقي منذ سنة 1988.

☆ عضو سابق في هيئة الإنصاف والمصالحة. تحمل بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان مسؤولية رئاسة مجموعة العمل المكلفة بالحماية والتصدي للانتهاكات؛

☆ نائب سابق لرئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان؛

☆ منذ سنة 1995 خبير لدى المرصد الوطني لحقوق الطفل، ولدى منظمة اليونسيف منذ سنة 2000 ومستشار خبير لدى عدة جمعيات ومؤسسات وهيئات وطنية وإقليمية ودولية أخرى، واشتغل بصفة خاصة في عدة دول على صعيد شمال إفريقيا والشرق الأوسط، كما أشرف على رئاسة وتنشيط عدة دورات تدريبية وحوارات وطنية حول المصالحة الوطنية بها؛

☆ شارك وترأس عدة بعثات مغربية لتقصي الحقائق خلال الفترة بين 1999 و 2009؛

☆ مدرب لدى المعهد العربي لحقوق الإنسان منذ سنة 2003 ومدرب متخصص في مجال حماية حقوق الإنسان (العدالة الانتقالية - التقصي - إعداد التقارير...) والحقوق الإنسانية المتصلة بالقضاء، ونشطاء المجتمع المدني وبالأطفال والنساء وإدماج حقوق الإنسان في التنمية المحلية.

☆ من بين إصداراته ما بين 2000 و 2011:

الآليات الوطنية لحماية حقوق الإنسان/ ضمانات المحاكمة العادلة/قضاء الأحداث/الحماية القضائية في مجال مناهضة العنف ضد النساء/هيئة التحكيم المستقلة/الأسس النظرية لمذهب جبر الضرر التجربة المغربية للعدالة الانتقالية/المقتضيات والآليات الوطنية المتعلقة بالانتخابات المحلية والبرلمانية/الانتقال الديموقراطي بالعالم العربي (مؤلف جماعي) ■.

أمينة لمريني الوهابي

الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب

منذ 10 دجنبر 2002

أهم ما ميز أداء المجلس في اعتقادي يرتبط بإعادة هيكلته حسب المعايير التي تنبني عليها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، باعتبار هذه المؤسسات "طرفا ثالثا" في المشهد الحقوقي، لا تتميز عن القطاعات الحكومية والجمعيات، بل تشكل قيمة مضافة ذات مغزى ودلالة من حيث الأدوار والمهام التي تقوم بها مستفيدة من وضعها الخاص.

إن الإنجاز الذي أطلق مسلسل الحقيقة والمصالحة ببلادنا، كمشروع سياسي ومجتمعي، يظل بدون منازع أبرز ما قام به المجلس في إطار تلك القيمة المضافة. ولا حاجة للبرهنة على ذلك. أرى، في نفس الاتجاه، أن المبادرات المهيكلة التي خلقت حركية لتجميع جهود فاعلين متعددين حول مشاريع مثل الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، ولاحقا الخطة الوطنية من أجل حقوق الإنسان والديموقراطية، ومشاريع أخرى ذات بعد استراتيجي هي أيضا من صميم مهام المجلس، التي تتمحور حول قضية ولو أنها سياسية في عمقها إلا أنها لا تُعرّضه، بحكم وضعه، للرهانات السياسوية الضيقة، بقدر ما تجعله يأخذ المسافات الكافية من أجل الاستشراف.

من دون شك، أن البحث عن هذه الهوية الخاصة أمر جد صعب في سياقنا، بالنظر للحاجيات والانتظارات الجمة في مجال حقوق الإنسان، ولتعدد المجالات التي تتطلب التدخل بشكل عام، وكثرة الجهات التي تلتمس مساهمة المجلس بشكل خاص. إن الميل للاستجابة الواسعة مسألة مشروعة مبدئيا ومرغوبة أخلاقيا لكنها بمقياس الفعالية والنجاعة كثيرا ما تتسبب في تشتيت الجهود وإضعافها بالتالي، خاصة عندما لا تتوفر شروط الاستدامة، فضلا عن إضفاء نوع من الضبابية على مهمة المجلس، تجاه الرأي العام، مقارنة بالفاعلين الآخرين.

أعتقد أن المجلس رسخ موقعه بعد الانتدابين الأخيرين، مستفيدا من الدينامية التي ارتبطت بشخصية وتجربة وأسلوب رؤسائه الثلاث ومساهمة أعضائه وعضواته وطاقمه الإداري. وهو مؤهل للقيام بتقييم عام ونقدي لحصيلة عمله كمنتوج وكمنهجية فضلا عن اعتبارات تتعلق بتركيبته وتنظيمه وتخطيط أنشطته. إن المجلس، ككل كيان حي، يتفاعل مع محيطه ليستقي منه ومن الدروس المستخلصة من تجربته الحديثة ما يمكنه من الإسهام المتميز والمستقل في البناء الحقوقي، مركزا كأولوية على المشاريع الحاملة للتغيير في الذهنيات والممارسات، مع الحرص على الرصد والتتبع متعددي الإشكال.

في هذا الإطار، أعتبر أن المجلس أنسب فضاء لفتح نقاشات هادئة تتلوها مرافعات مناسبة حول قضايا جوهرية، منها على سبيل المثال، تأصيل حقوق الإنسان فكرا وممارسة: بما يرقى بالمكون الديني للمجتمع لجعله رافعة فعلية لتنمية القيم الكونية لحقوق الإنسان، وهي تراث مشترك للبشرية، من خلال التربية والتثقيف بدل الرؤية المتناقضة السائدة؛ وبما يرسخ احترام كافة الحريات الفردية باعتبارها جوهر حقوق الإنسان ما دامت لا تتعدى على حريات الغير؛ وبما يستكمل الطابع الوضعي للقوانين /الحقوق وعدم استثناء ما يؤثر على وضع المرأة، كإنسان، لها نفس الحقوق، مما يستدعي رفع جميع التحفظات عن اتفاقية "سيداو" وضمان تفعيلها.

☆☆☆

مفتشة تربوية، حاصلة على دكتوراه في علوم التربية، مجال البحث "التربية على حقوق الإنسان". تميزت عضويتها في المجلس فضلا عن رئاسة مجموعة العمل حول النهوض بثقافة

حقوق الإنسان لفترة، تنسيق أعمال لجنة الإشراف متعددة العضوية التي أعدت "الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان". وهي عضوة حاليا في المجلس الأعلى للتعليم، بعد عضويتها "للجنة الخاصة للتربية والتكوين"؛ ومؤخرا "اللجنة الاستشارية للجهوية".

شاركت في تأسيس الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب (1985)، التي كانت أول رئيسة لها، وفي تأسيس كل من المنظمة المغربية لحقوق الإنسان حيث كانت عضوة في مجلسها الوطني، ومجموعة 95 المغاربية من أجل المساواة، التي كانت عضوة في مجلسها المديري. وهي تساهم في مجموعة العمل حول "التربية على حقوق الإنسان" التابعة للشبكة الاورومتوسطية لحقوق الإنسان.

لها مساهمات في تأليف كتب مدرسية ودلائل بيداغوجية وعدة انتاجات في مجال حقوق النساء والأطفال وثقافة حقوق الإنسان.■

لطيفة اجبابدي

اتحاد العمل النسائي

منذ 10 دجنبر 2002

ولدت سنة 1955 بتزنيت. عضوة مؤسسة للجمعية المغربية لحقوق الإنسان ورئيسة سابقة لاتحاد العمل النسائي. تولت رئاسة تحرير صحيفة 8 مارس ما بين 1983 و 1994، كما أنها عضوة بالمرصد الوطني لحقوق الطفل.

وقد عينت سنة 1998 سفيرة المجتمع المدني لدى لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، ثم منسقة للمسيرة العالمية للنساء في المغرب والعالم العربي.

كما انتخبت سنة 1993 منسقة للمؤتمر الإقليمي للمنظمات النسائية الإفريقية غير الحكومية، وهو مؤتمر تحضيري لمؤتمر فيينا حول حقوق الإنسان. كما كانت منسقة للمجلس الوطني لإصلاح مدونة الأحوال الشخصية سنة 1992. وقد شاركت في تأسيس وتنشيط العديد من الأرضيات المغربية من أجل النهوض بحقوق المرأة. وهي عضوة بمجلس النواب عن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (2007).

وهي مستشارة في مجالات التنمية وحقوق النساء وتحضر حاليا للدكتوراه في سوسيولوجيا التنمية.■

عز الدين بنيس

جمعية بدائل

10 دجنبر 2002 – 22 يناير 2007

أستاذ مؤهل بكلية الحقوق، اكدال. عضو مؤسس للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان وعضو بالمكتب الوطني بنفس المنظمة (1992-1999).

ألف "حقوق الإنسان بين الكونية والخصوصية" المجلة المغاربية للكتاب "Prologue" رقم 5. وله أبحاث في: "مقاربة ظاهرة العنف على ضوء اكتشافات علم الإجرام الحديثة" – المجلة المغربية للقانون والسياسية والاقتصاد، الرباط. و"نظرية مسؤولية الضحية في إنتاج الفعل الإجرامي" بنفس المجلة.

ومن منشوراته: دروس في القانون الجنائي العام، السنة الثانية من الإجازة، كلية الحقوق الرباط اكدال. والنظرية العامة لعلم الإجرام، السنة الثالثة من الإجازة، كلية الحقوق الرباط، اكدال.■

عبد الرحيم الهروشي

جمعية آفاق

10 دجنبر 2002 – 22 يناير 2007

أستاذ جامعي في جراحة الأطفال، قيدوم سابقا لكلية الطب، وزير الصحة سابقا، ورئيس جمعية آفاق. له نشاطات مختلفة في إطار جمعية آفاق، من أجل التوعية بالمواطنة وحقوق الإنسان، وله عدة أبحاث في ميدان جراحة الأطفال، وبيداغوجية التعليم والبيئة والمواطنة.

وأكثر من 50 مقالة طبية في مواضيع:

- ☆ *Chirurgie pédiatrique (2ème édition 2000)*
- ☆ *Réussir une formation*
- ☆ *Guide de l'évaluation au cours des études médicales*
- ☆ *Apprendre à apprendre*
- ☆ *La pédagogie des compétences.*■

محمد بردوزي

جمعية مغرب 2020

منذ 8 دجنبر 2002

ولد سنة 1948. حصل على دكتوراه الدولة في القانون العام والعلوم السياسية. ويعمل أستاذاً جامعياً ومستشاراً متخصصا في مجالات التكوين والسياسات العمومية واستراتيجيات التنمية المؤسساتية.

وهو عضو في جمعية "مغرب 2020" ومستشار سابق لدى وزارات الأشغال العمومية، والفلاحة والاستثمار الفلاحي، والتكوين المهني.

أنجز العديد من الدراسات والأبحاث من بينها كتاب: "تحديث التعليم : من الميثاق إلى التفعيل"؛

"Rénover l'enseignement : de la charte aux actes" (نشر "Renouveau")؛

كما ترجم إلى اللغة العربية كتاب:
"Psychologie et pédagogie" لصاحبه جون بياجي (نشر توبقال).

وبالإضافة إلى كونه عضوا سابقا بهيئة الإنصاف والمصالحة، فهو أيضا عضو باللجنة العلمية للفريق الذي أنجز تقرير "50 سنة من التنمية البشرية في المغرب وآفاق 2025" وعضو اللجنة الاستشارية للجهوية (يناير 2010).■

بنسالم حميش

اتحاد كتاب المغرب

10دجنبر 2002 – 22 يناير2007

في الذكرى العشرين لإنشاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، لا يسعني إلا أن أقول كلمات قصارا تصدر عن كوني شرفت بقضاء ولاية من أربع سنوات (2002-2007) كعضو ممثل لقطاع الكُتاب، تعلمت فيها الشيء الكثير، وساهمت قدر المستطاع في أعمال المجلس العامة كما في لجنة النهوض بثقافة حقوق الإنسان. المهام المنوطة بالمجلس كانت إذّاك قد قطعت أشواطا إيجابية، لكن من دون أن تخفف من ثقلها وصعوباتها، المتمثلة في تطبيق التوصيات الاستشارية لطي صفحة الانتهاكات الجسيمة، هذه التوصيات التي أوكل المجلس مهمة متابعتها وتسريع أجرأتها إلى "هيئة الإنصاف والمصالحة". وقد أدت أشغال هذه الهيئة بتعاون فعال مع المجلس إلى معالجة معظم القضايا المتعلقة بملفات جبر الضرر والتعويضات والسعي إلى إدماج المتضررين وظيفيا واجتماعيا.

لا أحد اليوم، حتى بين أعضاء المجلس الاستشاري، السابقين والحاليين يدعي أن الصعاب كلها ذُللت والقضايا الشائكة حُلت، فملف القائد الوطني المهدي بن بركة ما زال عالقا، وكذلك قضية المانوزي، علاوة على تعثر تنفيذ توصية جبر الضرر الجماعي، لكن الأمل كبير في أن يغالب المجلس المصاعب والعراقيل، ويتغلب عليها بفضل ما راكمه من تجارب وآليات، معولا على مساعدة القطاعين التشريعي والحكومي وعلى الأحزاب والمجتمع المدني، ومستجيبا لإرادة صاحب الجلالة محمد السادس، أيّده الله، في تقوية أسس الديموقراطية ودولة الحق ومجتمع الحريات والمعرفة.

☆☆☆

مفكر، روائي وسيناريست مغربي. دكتوراه الدولة من جامعة باريس في الفلسفة. له أعمال بالعربية والفرنسية في البحث والإبداع. ترجمت بعض رواياته إلى عدة لغات. عضو في مؤسسات عربية وأجنبية. يمارس مسؤولية حزبية وأخرى سينمائية. فاز بجوائز، أهمها: جائزة الناقد للرواية، لندن، 1990 - جائزة الأطلس الكبير (الفرنسية)، الرباط، 2000 - جائزة نجيب محفوظ، القاهرة، 2002. جائزة الشارقة لليونسكو، باريس، 2003 - ميدالية تنويه من الجمعية الأكاديمية الفرنسية للفنون والآداب والعلوم باريس 2009 - جائزة نجيب محفوظ لاتحاد كتاب مصر، 2009.

يشغل حاليا منصب وزير الثقافة في الحكومة المغربية.■

محمد الخادري

الوداية المغربية للأشخاص المعاقين

منذ 10 دجنبر 2002

Formation et activité professionnelle

- ☆ *Titulaire d'un diplôme supérieur en aéronautique en 1980.*
- ☆ *Certificat «Advanced study on humain rights» de l'Université de Genève. Mémoire sur le droit international des droits de l'homme : le droit des personnes en situation de handicap, la lutte contre la discrimination fondée sur le handicap.*

Responsabilités

- ☆ *Président du Collectif pour la promotion des droits des personnes handicapées.*
- ☆ *Membre du Conseil Economique et Social (21 février 2011).*
- ☆ *Fondateur et Président en titre de l'Amicale Marocaine des Handicapés.*
- ☆ *Vice-président de la Région Arabe de l'ONG internationale Rehabilitation.*

- ☆ *Président du Conseil d'Administration du Centre Noor de Rééducation et de Réadaptation.*
- ☆ *Ex-président de la Fédération Royale Marocaine des Sports pour les personnes Handicapées (1994 -2000).*
- ☆ *Conseiller auprès de l'OMS, Organisation Mondiale de Santé, secteur : aides techniques pour les personnes en situation de handicap.*
- ☆ *Membre de Comité d'Ethique de la Fondation Internationale pour la Recherche Appliquée sur le Handicap.*

Auteur de plusieurs recherches et études sur la situation des personnes en situation de handicap au Maroc.■

فطوم قدامة

الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

منذ 10 دجنبر 2002

ولدت في 11 يناير 1945 بالقصر الكبير. حصلت على الإجازة في علوم الاجتماع (1966) وعلى الإجازة في الحقوق (1972) وكذلك على دبلوم الأهلية لممارسة مهنة المحاماة سنة 1977.

شغلت منصب نائبة رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان كما كانت ممثلة لهذه المنظمة بمجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان التي يوجد مقرها بالقاهرة. فضلا عن ذلك، تقلدت مهام مستشارة قانونية لدى العديد من المؤسسات من بينها الوزارة المكلفة بأوضاع المرأة وحماية الأسرة والطفولة وإدماج المعاقين (1999-2001).

بالإضافة إلى كونها كانت برلمانية سابقة منتخبة باسم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، حيث عملت بصورة أساسية بلجنة العدل وحقوق الإنسان (2002-2007).

المصطفى الرميد

حزب العدالة والتنمية

منذ 10 دجنبر 2002

ولد سنة 1959 بإقليم الجديدة. حصل على الإجازة في الحقوق ودبلوم الدراسات العليا من دار الحديث الحسنية. وهو عضو بالأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية. وقد ترأس خلال الولاية التشريعية 2000-2007 الفريق النيابي لحزبه بمجلس النواب حتى أكتوبر 2004، كما ترأس لجنة العدل وحقوق الإنسان. فضلا عن ذلك، ترأس الهيئة البرلمانية العربية لحقوق الإنسان المنبثقة عن اتحاد البرلمانات العربية الذي يوجد مقره بدمشق بسوريا. كما كان نائب رئيس منتدى الكرامة لحقوق الإنسان. ورافع بهيئة الدار البيضاء، في العديد من المحاكمات ذات الصبغة السياسية. ودافع عن حقوق الإنسان في العديد من المقالات التي صدرت في الجرائد الوطنية وفي تدخلاته بمجلس النواب. نشر مقالات في الجريدة الشهرية "الصحوة" طيلة سبع سنوات.■

كما أسندت لها مهام الكاتبة العامة لمنتدى النساء البرلمانيات المغربيات وحظيت بعضوية المنظمة العربية "لبرلمانيين ضد الفساد" وعضوية منظمة التحرك البرلماني العالمي للمحكمة الجنائية الدولية.

شاركت في إعداد مجموعة من التقارير الصادرة عن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، وأنجزت دراسة حول "القتل الرحيم" بمناسبة اختيارها ككاتبة لندوة التمرين بهيئة المحامين بالرباط، ولها عدة مقالات منشورة حول مواضيع ذات الطبيعة القانونية والحقوقية.■

مصطفى اليزناسني

حزب التجمع الوطني للأحرار

منذ 10 دجنبر 2002

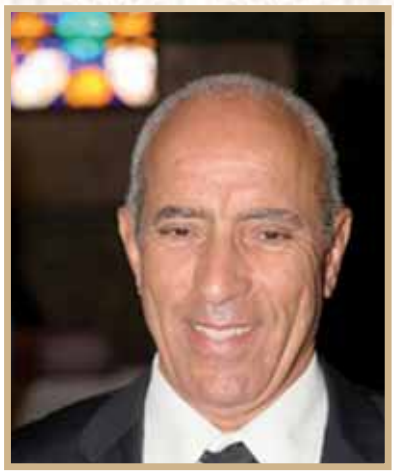

محمد الجوهري

حزب الحركة الشعبية

منذ 10 دجنبر 2002

ولد في 22 نونبر 1939 بمدينة تطوان . حصل على دبلوم في العلوم الاجتماعية من جامعة صوفيا (بلغاريا). شغل منصب رئيس تحرير صحيفة " الكفاح الوطني" في الفترة الممتدة من 1965 إلى 1967، ثم محرراً بجريدة "العلم"، قبل أن ينتقل إلى وكالة المغرب العربي للأنباء كسكريتر للتحرير ما بين سنتي 1970 و1971. كما عمل كملحق ثقافي ثم كقائم بأعمال السفارة المغربية في نواكشوط سنة 1975.

علاوة على ذلك، شغل منصب مدير صحيفتي "الميثاق الوطني" و"المغرب". وكان عضوا بالمكتب الوطني للنقابة الوطنية للصحافة المغربية. وكان عضوا بالمكتب الوطني لاتحاد كتاب المغرب وعضوا مؤسسا بالمكتب الوطني للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان.كما أنه عضو باللجنة المغربية الإسبانية ابن رشد وهو أيضا عضو سابق بهيئة الإنصاف والمصالحة. ويتميز بإتقانه للعديد من اللغات: العربية والفرنسية والبلغارية والإسبانية والروسية والحسانية..■

في إطار إبداء الرأي بمناسبة الذكرى العشرين لتأسيس المجلس، عن تصوري وتقديري الخاص لهذه المؤسسة، أود أن لا تفوتني الفرصة، لأعبر عما يخالجني، شاكرا استحضاركم لمدى دلالة تقييم أعضاء المجلس السابقين أو الحاليين لهذه المؤسسة.

العضوية بالمجلس: لقد شرفني صاحب الجلالة نصره الله بتعييني عضوا بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بتاريخ 10 دجنبر 2002. وشرفني نصره الله مرة ثانية بتجديد هذا التعيين بتاريخ 22 يناير 2007.

مكانة المؤسسة: جاء في خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، عند تعيين وتنصيب الأعضاء الجدد في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ووالي ديوان المظالم ما يلي: "إننا بتنصيبنا لكل من ديوان المظالم والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، لا نستهدف فقط تعزيز الأجهزة المكلفة بمساعدة جلالتنا على حماية حريات المواطنين، وإنما نرمي إلى تزويد بلادنا بمؤسسات كفيلة بتقويم الاختلالات، وردع الانتهاكات التي قد تمس حقوقهم، مساهمة باقتراحاتها العملية في الإصلاح التشريعي والقضاء الإداري".

وإن هذه المهمة التي أسندها جلالة الملك لهذه المؤسسة وهي مساعدة جلالته على تقويم الاختلالات، ورفع الانتهاكات التي تمس حقوق وحريات المواطنين، وهي نفس المهمة التي أكدها جلالته روحا ومضمونا عندما أسند مهمة تنفيذ وتفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة للمجلس.

التصور الخاص للمؤسسة: إن سعادتي واعتزازي الكبيرين بانتمائي لهذه المؤسسة الوطنية الرفيعة القدر، والمعززة الجانب من طرف جلالة الملك ومن الشعب المغربي كافة، ذات الصيت العالمي، لا يعادله سوى شعوري الدائم بجسامة المسؤولية التي أنيطت بي والمهام الواجب القيام بها، ونوع الأداء المنتظر مني...

ولما كان مجال الحقوق والحريات هو مجال فسيح، وهو أساس دولة الحق والقانون، فإن الإسهام المتنوع مطلوب، وبذل الجهود والاجتهاد مرغوب كذلك، لاسيما والأمر لا يقارن ولا يوصف إلا بأنه جهاد دائم ونضال مستمر.

التقدير الخاص للمؤسسة: استطاعت بلادنا والحمد لله أن تتبوأ مؤسستها الحقوقية بين المؤسسات المشابهة في العالم المتحضر المكانة اللائقة ببلادنا كدولة عريقة، ذات مقومات حضارية أصيلة، منخرطة في الحداثة والعصرنة بل أكثر من ذلك إن ريادة مؤسستنا في مجال العدالة الانتقالية لم تضاهيه أية تجربة أخرى، لما امتازت بها من خصوصية وتميز، أضحت ومعها تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة تجربة نموذجية.

وإن دور المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في تطوير العدالة هو دور ملموس ومركزي، إذ استمرت مراجعة القوانين، والمساطر ولا سيما المتعلقة منها بالحقوق والحريات خلال العشرين سنة التي هي عمر المجلس.

وإن مجالات، وأوارش العمل التي فتحها المجلس، أو أنهى العمل بها هي متعددة ومتنوعة ومترابطة، وحيوية، وهي مجالات الممارسة اليومية للحقوق والحريات، كما أن طرق العمل ونوع الكفاءات والخبرات التي رصدها المجلس، لأداء وظائفه، ساهمت في الفعالية والنجاعة، وتشرف المجلس بها، وتبوأ بسببها مكانته، ونال رضى وثقة جلالة الملك.

مجال أدائي في المؤسسة: لقد اخترت العمل بانتظام في مجموعة العمل المكلفة بالتشريعات والسياسة العمومية، اعتبارا لسببين: لتكويني القانوني، باعتباري قاضيا سابقا ثم محاميا ممارسا لمدة 35 سنة، وثانيا لأني قضيت أربع عشرة سنة في المؤسسة التشريعية (نائب في مجلس النواب، رئيس الفريق لمدة 4 سنوات، مستشار بمجلس المستشارين، رئيس الفريق لمدة 9 سنوات) كان الأفيد هو توسيع الاستفادة من المجلس، والمساهمة في إغناء الأداء به.

وبعد،

إن احتفالنا بالذكرى العشرين لتأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان هو عرفان بالجميل لمؤسس المجلس جلالة الملك الحسن الثاني أسكنه الله فسيح الجنان، وجزاه خير الجزاء، وعرفان بالجميل كذلك لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، رائد المستقبل، والأوراش العملاقة، وهو الذي قال في خطاب 10 دجنبر 2002 "وإذا كان المجلس في هيئته الأولى قد كرس جهوده كل القضايا العالقة من حقوق الإنسان، فانه في تركيبته الجديدة، يتوجه نحو مغرب المستقبل، الذي نريد له أن يكون مغرب الترسيخ النهائي لحقوق الإنسان".

☆☆☆

ولد سنة 1946 بإمغران (إقليم ورزازات). يزاول مهنة المحاماة منذ سنة 1974، وهو حاصل على الإجازة في الآداب من جامعة القرويين بفاس سنة 1967 وعلى الإجازة في الحقوق من جامعة محمد الخامس بالرباط سنة 1969.

عين قاضيا ونائبا للوكيل العام للملك بمدينة بني ملال وخريبكة في الفترة الممتدة بين 1969 و 1974. وقد كان نقيبا للمحامين بمدينة خريبكة ما بين 1993 و 1996.

علاوة على ذلك، شغل منصب رئيس جماعة إمي نولاون (إقليم ورزازات)كما انتخب نائبا برلمانيا عن دائرة ورزازات (1993-1997) باسم الحركة الشعبية. وبالإضافة إلى كونه عضوا بالمكتب السياسي لهذا الحزب، شغل الجوهري منصب مستشار بالبرلمان ورئيس الفريق النيابي للحركة الشعبية في مجلس المستشارين (1997-2006).■

عائشة خمليش

حزب اليسار الاشتراكي الموحد

منذ 10 دجنبر 2002

أي تصور لعمل المجلس الاستشاري؟

اعتقد ان الهدف من تأسيس المؤسسات الوطنية منذ أواسط الأربعينيات، سواء كلجان وطنية أو أمناء المظالم، أو لجان متخصصة، هو وضع أسس معيارية في مجال حقوق الإنسان والبحث عن آليات التنفيذ الفعال لهذه المعايير.

وكانت "مبادئ باريس" المعايير الدنيا للمؤسسات الوطنية. ووفق هذه المعايير ستكون اللجان الوطنية كيانات تهدف إلى حماية حقوق الإنسان والنهوض بها ولتصبح في نفس الوقت إحدى الآليات الفاعلة في المجتمع الدولي.

إلا انه بالرغم من الدور الذي تلعبه والاحترام الدولي الذي حظيت به ما زالت تواجه تحديات جوهرية من أجل توسيع اختصاصاتها وضمان استقلاليتها.

وعند استعراض تجارب معظم المؤسسات الوطنية مع اختلاف سياقات نشأتها داخل كل بلد لابد من طرح السؤال التالي:

هل يتحدد دور المؤسسات الوطنية بمدى قربها أو ابتعادها عن مبادئ باريس أو بمدى اجتهادها من اجل تجاوز الحد الأدنى الذي تمثله هذه المبادئ؟

انطلاقا من تجربة المجلس الاستشاري يمكن القول:

- ☆ إن المجلس لم يبتعد عن "مبادئ باريس" ولم يقتصر على مجرد الاقتراب منها، بل استطاع أن يتجاوز الحد الأدنى في بعض القضايا المهمة ويصبح نموذجا يقتدى به.
- ☆ إن الاختصاصات التي وردت في ظهير 10 أبريل 2001 بقدر ما شكلته من تطور نوعي في مهام المجلس بقدر ما طرحته من تحديات التفعيل على مستوى الممارسة.
- ☆ إن المسار الذي سلكه المجلس، سواء على مستوى ملف الانتهاكات الجسيمة أو ملاءمة القوانين أو الممارسة الاتفاقية أو النهوض بثقافة حقوق الإنسان أو الحماية والتصدي وتكليفه بمهمة تتبع تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف، يستدعي وقفة للتفكير. إن المغرب مؤهل أكثر من غيره للمساهمة في تعميق وتطوير النقاش حول مبادئ باريس ذاتها انطلاقا من تجربة المجلس الاستشاري.

☆☆☆

حاصلة على دبلوم الدراسات العليا في العلوم السياسية حول إشكالية الديموقراطية بالمغرب، وتحضر حاليا دكتوراه الدولة حول الإصلاح الدستوري بالمغرب.

عرفت بنشاطها الفاعل في أوساط منظمة العمل الديمقراطي الشعبي وداخل العديد من المنظمات الحقوقية. انتخبت نائبة الأمين العام لحزب اليسار الاشتراكي الموحد لمدة ولايتين. وهي إحدى مؤسسات اتحاد العمل النسائي وجريدة "8 مارس".

على المستوى الأكاديمي، أطرت العديد من الأبحاث التي تتطرق خصوصا للقانون الدستوري والإصلاح السياسي. وألفت العديد من الأبحاث حول إشكالية الديموقراطية بالمغرب والتنمية والديموقراطية في البلدان السائرة في طريق النمو. كما نشرت العديد من المقالات في الجرائد الوطنية حول المرأة والديموقراطية والإصلاح الدستوري ومدونة الأحوال الشخصية والإصلاح الجامعي.■

محمد أديب

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

10دجنبر 2002 – 17شتنبر 2004 (تاريخ وفاته)

ولد سنة 1940 بمدينة قصبة تادلة حيث ترعرع وسط أسرة حرصت على تعليمه القرآن الكريم قبل أن يلج المدرسة الابتدائية. أستاذ لمادة الفلسفة، حاصل على الإجازة ثم دبلوم الدراسات المعمقة في علم النفس، علم الاجتماع والفلسفة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.

عرف ربيعه الثالث عشر بداية انخراطه بالعمل السياسي والنقابي إثر اختياره للاستفادة من بعثة سهر على تنظيمها حزب الاستقلال، فغادر مسقط رأسه إلى مدينة الدار البيضاء حيث واصل دراسته تحت ظل الحزب بمدرسة الأزهر على يد أساتذة أجلاء نخص بالذكر منهم الأستاذ المقاوم بوشتة الجامعي، إلى أن حصل على شهادة الباكالوريا.

في سنة 1959، شهدت مسيرته النضالية مرحلة حاسمة تميزت بمشاركته في الحركة الانفصالية التي عرفها حزب الاستقلال وتأسس على إثرها حزب الإتحاد الوطني للقوات الشعبية.

بداية الستينات تشبت بمواصلة دراسته رغم امتهانه التعليم، فوجب عليه التوفيق بين العمل والدراسة من جهة والنضال الحزبي والنقابي من جهة أخرى.

في سنة 1965، قاده حبه وإخلاصه لمهنة التعليم التي كان يعتبرها من أنبل المهن، إلى المشاركة الفعلية في تأسيس النقابة الوطنية للتعليم. وفي نفس الفترة تبلور نضجه السياسي في مشاركته كمؤتمر رسمي في الحركة الانفصالية الثانية التي عرفها التيار اليساري بالمغرب والتي توجت بتأسيس حزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

في سنة 1978، كان من مؤسسي الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ثم عضوا بمجلسها الإداري ونتيجة لأنشطته النقابية تعرض للطرد التعسفي إبان الإضرابات العامة التي عرفها المغرب سنة 1979.

سنة 1983، نجح في الانتخابات الجماعية باسم حزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية متحملا مسؤولية كاتب المجلس بالجماعة الحضرية بالمعارف مدة تسع سنوات. وفي نفس الفترة انتخب عضوا بالمكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم.

تقدم للانتخابات التشريعية سنة 1993 كمرشح موحد لحزبي الإتحاد الاشتراكي والاستقلال، فحصل على مقعد بالبرلمان ونشط فيه بلجنة التربية الوطنية إلى أن قرر جلالة الملك الراحل الحسن الثاني حل البرلمان سنة 1996.

أما سنة 1997، فشكلت محطة سامية في مساره السياسي، إثر موقفه النبيل المنبثق من روحه الوطنية ومبادئه النزيهة والمتجلي في رفض وفضح التزوير بالطعن في نتيجة نجاحه بالانتخابات التشريعية. ونظرا لتشبثه بمبادئ النبل السياسي ودفاعه عن القيم الديموقراطية شارك بمرارة في حركة انسحابية أثناء انعقاد المؤتمر الوطني السادس لحزب الإتحاد الاشتراكي إذ كان عضوا بلجنته المركزية، وذلك لتأسيس حزب المؤتمر الوطني الاتحادي سنة 2001 وتحمل مهمة كاتبه الإقليمي بالدار البيضاء الكبرى.

بالموازاة مع أنشطته السياسية، النقابية، الجمعوية وانخراطه في مجمل المعارك النضالية التي عرفها المغرب دفاعا عن قيم الديموقراطية، ساهم بمقالات صحافية في جرائد عدة نذكر منها الإتحاد الاشتراكي، الرهان الآخر، الديموقراطية العمالية... نلمس في هذه المقالات روحه الغيورة على الوطن ودفاعه عن مبادئ وقيم الديموقراطية وانشغاله بالقضية الفلسطينية ودفاعه عن حقوق الإنسان بصفة عامة.■

محمد يسف

رابطة علماء المغرب

10 دجنبر 2002 – 22 يناير 2007

حاصل على دكتوراه جامعة القرويين، وإجازة في الحقوق القانون العام (جامعة محمد الخامس، الرباط)، ودبلوم الدراسات العليا ماجستير (دارالحديث الحسنية، الرباط)، ودكتوراه الدولة في العلوم الإسلامية (دارالحديث الحسنية، الرباط).

أستاذ في الثانوي (1960-1964)، ثم رئيس جائزة الحسن الثاني للوثائق والمخطوطات بوزارة الثقافة (1966-1972)، وملحق بديوان وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والثقافة (1972-1973)، ومدير الشؤون الإسلامية (1973-1980)، ثم أستاذ التعليم العالي في مادة السيرة النبوية، فقها وتاريخا (دار الحديث الحسنية، الرباط)، وأستاذ الحضارة الإسلامية بالمدرسة الوطنية للإدارة العمومية (1974-1978) وبمدرسة استكمال أطر وزارة الداخلية في 1980.

أستاذ زائر بالمدرسة الإدارية (نواكشوط - موريطانيا)، وأستاذ زائر بالمعهد الإسلامي (بروكسيل - بلجيكا)، وعضو هيئة الترقيب بين المذاهب الإسلامية المشكلة من علماء المملكة المغربية وعلماء جمهورية إيران الإسلامية.

عميد كلية الشريعة بفاس (1993-1999)، الكاتب العام للمجلس العلمي الأعلى (2000) والكاتب العام لجمعية العلماء خريجي دارالحديث الحسنية في 1987.

مدير مجلة "الاعتصام".

المؤلفات العلمية

- ☆ الرواية المغربية للسيرة النبوية – مخطوط.
- ☆ المصنفات المغربية في السيرة النبوية – مطبوع جزآن.
- ☆ رواية صحيح مسلم بالغرب الإسلامي.
- ☆ الحقوق العلمية في الإسلام.
- ☆ طفولة المصطفى صلى الله عليه مسلم وصباه.
- ☆ حديث التربية في القرآن الكريم.
- ☆ الخلافة والإمامة في الإسلام: أعباؤها، وواجبات الأمة إزاء صاحب هذا المنصب.
- ☆ التسامح وأثره في فعالية الخطاب الإسلامي.

الإسهام في الدروس الحسنية الرمضانية التي تلقى بين يدي أمير المؤمنين خلال شهر رمضان بأكثر من ثمانية دروس في مواضيع مختلفة. وله عدد من البحوث والدراسات منشورة بمجلات علمية داخل المغرب وخارجه.

حامل وسام العلوم والفنون من جمهورية مصر.■

حامد الرفاعي

هيئة الأطباء الوطنية

10دجنبر 2002 – 22 يناير 2007

ولد في 24 ديسمبر 1937 بالرباط، حاصل على دبلوم الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا (1959) ثم على دبلوم في الطب (1965)، فدبلوم في الاختصاص في أمراض القلب (1968) ودبلوم طب الطيران (باريس1969).

عضو مراسل للجمعية الفرنسية في أمراض القلب (1970). رئيس قسم أمراض القلب بمستشفى ابن رشد بالدار البيضاء (1971). رئيس (بالنيابة) لمستشفى ابن رشد ومفوضية وزارة الصحة العمومية بالدار البيضاء.

وهو يمارس منذ 1975 مهنة طبيب اختصاصي في القلب في عيادته الخاصة بالدار البيضاء.

كما أنه عضو منتخب بمجلس الهيئة الوطنية للأطباء (منذ 1972). وانتخب رئيسا للنقابة الوطنية لأطباء القطاع الخاص (1979-1985) ثم رئيس مجلس الهيئة الوطنية للأطباء للناحية الوسطى (1985-1996). وعضو المجلس الدستوري (1999-2002).

شارك ولا يزال يشارك في العديد من المؤتمرات واللقاءات والندوات الوطنية منها والدولية، التي تهتم بأمراض القلب والشرايين.■

فوزية اكديرة

النقابة الوطنية للتعليم العالي

منذ 10دجنبر 2002

ولدت في 4 دجنبر 1948 بالرباط. حصلت على دكتوراه الدولة في علوم الرياضيات (سنة 1985، جامعة باريس - فرنسا)، كما تتوفر على دبلوم الدراسات العليا في علوم الفيزياء والرياضيات من جامعة محمد الخامس بالرباط (1977) ، وعلى متريز Maitrise في العلوم الفيزيائية من جامعة كرونوبل (فرنسا - 1970).

أستاذة جامعية، وعضوة بالشبكة الوطنية للفيزياء النظرية، وبجمعية البغدادي للعلوم الدقيقة، والجمعية الدولية للفيزياء الرياضية. انتخبت الأمينة العامة للنقابة الوطنية للتعليم العالي (2002-2009)، وكانت عضوة في مكتب المجلس الأعلى للتعليم، وعضوة بلجنة التقويم للمجلس، حيث شاركت في تحضير التقرير لتقويم منظومة التربية والتكوين.

وهي عضوة بالمجلس الوطني لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية .■

إدريس أجبالي

مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج

منذ 10دجنبر 2002

ولد في 28 أكتوبر 1955 بالدار البيضاء. حاصل على دكتوراه في علم الاجتماع ويتوفر على تجربة طويلة في مجالات الهجرة وضواحي المدن والعنف.

تلقى تكوينه الجامعي في ستراسبورغ ويعمل بها. وبالإضافة إلى توفره على رصيد هام في العمل الجمعوي، شغل منصب مدير لمركز اجتماعي وثقافي طيلة عقد من الزمن، قبل أن يترأس خلال عشر سنوات لجنة العمل لفائدة المهاجرين التي أسست بفرنسا سنة 1952.

صاحب كتاب "Violence et immigration" كما كتب مقالة رفقة دانيال ريوت بعنوان :

"Ben Laden n'est pas dans l'ascenseur" تتمحور حول الخوف من المهاجر في أوروبا. وفضلا عن ذلك، يكتب عمودا أسبوعيا بيومية "Aujourd'hui le Maroc".■

مولاي سليمان العلوي

والي المظالم

10دجنبر 2002 – 15 فبراير 2006

التكوين الأكاديمي

☆ الإجازة في الحقوق، تخصص "قانون الجرائم"، "البروتوكول والنظم الدبلوماسية والقنصلية" (1962).

الحياة الإدارية

☆ إطار بوزارة الشؤون الخارجية (1962)، وقاض بالمحكمة الإقليمية ببني ملال (1963-1965)، ونائب الوكيل العام بمحكمة الاستئناف بالرباط (1966-1970)، ثم مستشار بالغرفة الاستئنافية بالرباط، رئيس غرفة للاتهام، ممثل الحق العام لدى المحكمة الخاصة للعدل(1970-1972)، ووكيل الملك لدى المحكمة الإقليمية بأكادير (1972-1974)، وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بالرباط(1974-1979)، والوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بطنجة (1979).

☆ عين من طرف جلالة الملك الحسن الثاني مديرا عاما للأمن الوطني (1979-1981)، وعين مديرا مركزيا لإدارة محاكم الجماعات والمقاطعات بوزارة العدل (1982-1999)، ثم رقي إلى درجة قاض من الدرجة الاستثنائية – رئيس غرفة بالمجلس الأعلى (1988).

☆ عين من طرف جلالة الملك محمد السادس واليا على جهة الدار البيضاء الكبرى وعاملا على عمالة أنفا (1999)، وعين في سنة 2002 واليا للمظالم : "أول وسيط للمملكة" ومؤسس لمؤسسة "ديوان المظالم". أسس ديوان المظالم وقدم لجلالة الملك نظامه الداخلي والهيكلة الإدارية والقانونية للمؤسسة (2003).

☆ حاليا: محامي رسمي بهيئة المحامين بالرباط، تخصص: "التحكيم والوساطة".

مهام أخرى

☆ صحفي، محرر بإحدى الجرائد اليومية (1956-1957)، وأستاذ القانون الجنائي (النصوص الخاصة) بالمعهد الوطني للدراسات القضائية بالرباط (1975)، وأستاذ "القضاء الإداري" و"التنظيم القضائي" و"محاكم الجماعات والمقاطعات" بمدرسة استكمال تكوين أطر وزارة الداخلية بالقنيطرة (1988-1999). رئيس اللجنة المكلفة بإعداد مدونة جديدة للقانون الجنائي المغربي (1994-1998).

☆ شارك كممثل للمغرب في عدة مناظرات ومؤتمرات بالداخل والخارج على مستوى الأمم المتحدة والجامعة العربية.

مؤلفات وأبحاث ودراسات قضائية وحقوقية

☆ من الحق الطبيعي إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
☆ محاكم الجماعات والمقاطعات: واقعها وآفاق مستقبلها.
☆ التنظيم القضائي المغربي، الذي قدم لجلالة الملك محمد السادس بمناسبة عيد الشباب لسنة 2004.
☆ الإصلاح القضائي لسنة 1974.
☆ القضاء الإداري: المحاكم الإدارية بالمغرب نموذجا.
☆ الحماية المتعلقة بأعمال ضباط الشرطة القضائية في التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية.
☆ تنظيم واختصاصات وزارة العدل.
☆ ملاحظات واقتراحات حول مشروع القانون الجنائي العربي الموحد.
☆ إدارة وتسيير المحاكم ومدى تأثيرها على حسن سير العدالة.

الأوسمة

☆ حامل وسام الداخلة الممنوح بمناسبة أول زيارة رسمية لجلالة الملك الحسن الثاني للإقليم وادي الذهب (1980)، وسام العرش من درجة فارس (1989) ووسام العرش من درجة ضابط (1997).

☆ وسام من الملكة إليزابيت الثانية "كوموندور (قائد) من الدرجة العليا من القائمة المدنية لابريطانيا العظمى (1980)"، ووسام من رئيس الجمهورية السنغالية من درجة ضابط (1981).■

لم نتمكن من الحصول على معلومات خاصة به

مصطفى جلال

الودادية الحسنية للقضاء

رئيس غرفة بالمجلس الأعلى

10 دجنبر 2002 – 22 يناير 2007

من اليمين إلى اليسار السادة المحجوب الهيبة، إدريس بنزكري، عمر عزيمان ومحمد معتصم.

ب – الفترة من 11 يوليوز 2005 إلى 22 يناير 2007

حافظ المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في هذه الفترة على نفس التركيبة في عهد السيد عمر عزيمان، باستثناء تعيين السيد إدريس بنزكري رئيسا، والسيد المحجوب الهيبة أمينا عاما للمجلس، وفي 15 فبراير 2006، عين مولاي امحمد العراقي واليا للمظالم خلفا لمولاي سليمان العلوي.

من اليمين إلى اليسار السادة محمد بردوزي، المحجوب الهيبة، إدريس بنزكري، ومحمد معتصم.

إدريس بنزكري

رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

11 يوليوز 2005 – 22 يناير 2007

ولد سنة 1950 بقرية ايت واحي المنتمية إلى قبائل زمور، توفي في 20 ماي2007. وكان انتماؤه هذا وارتباطه بالتربة التي أنجبته مبعث اعتزاز له طيلة حياته. تأثر خلال طفولته بتيارين سياسيين متناقضين، وذلك من خلال قريبين له؛ أولهما بن الميلودي، أحد قادة جيش التحرير الذي كان معارضا لسيطرة حزب الاستقلال والذي قاد تمرد أولماس سنة 1958، أما الثاني، فكان سي عامر بن بوزكري، الوطني الاستقلالي، وأحد الموقعين على عريضة الاستقلال في 11 يناير 1944.

الطفولة وبداية الوعي

خطا خطواته الأولى في مجال السياسة وهو لا يتجاوز الثانية عشرة من عمره، حيث رافق عامر بن بوزكري خلال حملته الانتخابية بمناسبة الانتخابات التشريعية الأولى سنة 1962، وكان السي عامر الذي عمل معلما، ثم مدير إعداديات، وأخيرا مدير ديوان وزير التربية الوطنية في السنوات الأولى للاستقلال، بمثابة المرشد والدليل لإدريس في اكتشاف الثقافة الأمازيغية والوطنية والالتزام السياسي.

غادر قريته ليلتحق بتيفلت والخميسات سنة 1965 وصادف ذلك الانتقال أحداث مارس 1965 الأليمة بمدينة الدار البيضاء التي كان لها وقع كبير في نفسه، حيث تفجر تمرده ضد الظلم والعنف في شعارات على الجدران كتبها مع أترابه. ثم تأتي مباشرة بعد ذلك مرحلة الاكتشاف والافتتان بفلسفة الأنوار وآدابها : فولتير، روسو، ديدرو ... وبعد ذلك الماركسية والرومانسية الثورية.

وفي ثانوية الحسن الثاني بالرباط يحتك بأساتذة الفلسفة والآداب اليساريين، مغاربة وفرنسيين، ويكتشف مجلة "أنفاس" ويتعرف على عبد اللطيف اللعبي وإبراهام السرفاتي، وعلى أعمال بول باسكوان وعبد الكبير الخطيبي. كان ذلك في خضم

أحداث ماي 68 وحرب الفيتنام والحركات الثورية الملتهبة. وفي هذا المناخ الدولي والوطني ينضم أولا إلى مجموعة طلابية تابعة "لحزب التقدم والاشتراكية" (الحزب الشيوعي سابقا)، إلا أن "الماوية" كانت أكثر إغراء بالنسبة لجيل الشباب الذي كان يطمح إلى "التغيير الجدري".

المناضل والمثقف الملتزم

وهكذا عندما تأسست منظمة "إلى الأمام" في شهر غشت 1970، كان من بين أول من التحقوا بها. وكلف بتشكيل الخلايا الأولى في زمور والأطلس المتوسط والغرب.

عاش الفترة ما بين صيف 1970 وربيع 1972 كمرحلة تفتق ونضج روح التمرد والتحرر وإعادة النظر في كل شيء لجيل ال 18-22 سنة الذي كان ينتمي إليه؛ وكان العمل موجها نحو المجتمع المدني: اكتساح الجامعات والنقابات والمراكز الثقافية ووسائل الإعلام.

وهكذا اشتغل في جمعية تهتم بحقوق الطفل بهدف استقطاب مناضلين للمنظمة، ثم فيما بعد في نقابات الطلبة والأساتذة قبل الدخول في السرية للإفلات من الاعتقال.

بدأت حملات الإعتقالات الأولى ضد التيار "الماركسي اللينيني" سنة 1972 وكانت أقل وطأة من 1974 و 1976، والتي كان من بين ضحاياها حيث اعتقل ونال حظه من التعذيب بدرب مولاي الشريف قبل أن تصدر المحكمة في حقه سنة 1977 حكما نافذا بالسجن لمدة 30 سنة.

وفي أحداث 3 مارس 1973، دفع القمع بمنظمة "إلى الأمام" تدريجيا إلى العزلة، حيث عمدت كرد فعل، إلى إستراتيجية الانسحاب من جميع الفضاءات المجتمعية والثقافية، واختارت إستراتيجية أكثر راديكالية ونمطا تنظيميا من النوع "اللينيني الستاليني"، وذلك بإحداث هيكل سري مكون من مناضلين مجربين أو ما يسمى "بثوريين محترفين"، مع إعلان الحرب الإيديولوجية على النظام والأحزاب السياسية والاتجاهات الماركسية أو الشعبوية ذات النزعات الانقلابية أو "البلانكية". كانت النتيجة أن صعدت "إلى الأمام" من خطابها الثوري مع انكماش قاعدتها.

بعد ذلك كانت سلسلة من المعارك كالإضراب عن الطعام من أجل تحسين ظروف الاعتقال وخاصة حق تنظيم مكتبة والحصول على الصحف ومتابعة الدراسة بالمراسلة. وهكذا تمكن من متابعة دراساته العليا.

الشهادات الجامعية والدراسات والأبحاث

حصل على دبلوم الدراسات المعمقة في اللسانيات والآداب من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس بالرباط سنة 1983 ثم على دبلوم الدراسات المعمقة في اللسانيات من جامعة ايكس مرسيليا بفرنسا سنة 1987، وعلى الماجستير في القانون الدولي، تخصص القانون الدولي لحقوق الإنسان من جامعة اسيكس بانجلترا سنة 1997. وفي مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان أنجز مجموعة من الدراسات من بينها "مهام وأنشطة هيئة الأمم المتحدة في إطار مجموعة العمل حول الاختفاء القسري" و"مسلسل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية والتطورات التي شهدها القانون الدولي الجنائي".

كان له اهتمام بالثقافة واللغة الأمازيغية والشعر الأمازيغي بصفة خاصة. فبالإضافة إلى الدراسات والأبحاث التي أنجزها في هذا المجال ومنها على الخصوص "فونولوجيا ونحو اللغة الأمازيغية" و"شعر المقاومة الأمازيغي للثلاثينيات"، كان يكتب شعرا منذ الصغر وقد ترك كراسات مليئة بما جادت به قريحته. وفي سنة 2006، كتب مقدمة في غاية من الروعة لكتاب المصور البرازيلي كارلوس فريري "Amazigh ou voyage dans le temps berbère".

القيادي بالمنظمة المغربية لحقوق الإنسان

التحق فور خروجه من السجن سنة 1991 بالمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، حيث عمل بها بادئ الأمر كمدير تنفيذي، قبل أن يتقلد مسؤولية نائب رئيسها قناعة منه بأن النضال الحقوقي يشكل أولوية الأولويات بالنسبة للمرحلة.

وخلال السنوات التسع التي وهبها كاملة وبكل ما لديه من إمكانيات وقدرات للمنظمة، ساهم في أن تتصدر المشهد الحقوقي من خلال عملها النوعي، سواء فيما يتعلق بالرصد اليومي لانتهاكات حقوق الإنسان، من خلال تلقي الشكايات والتظلمات، أو من خلال إعداد ونشر التقارير المضادة للتقارير الحكومية في إطار التزامات الدولة، أو الاشتغال على الملفات الشائكة وفي مقدمتها ملف الاختفاء القسري، ومع الناجين من الاختفاء القسري، وضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان عموما، كما لعب دورا أساسيا في إعداد أوراق وتصورات حول الجوانب التنظيمية وفي تنظيم وتأطير الندوات الفكرية والدورات التكوينية وربط الاتصالات والتعاون مع منظمات حقوقية دولية وإصدار مجلة "الكرامة"، وضبط أرشيف المنظمة والانفتاح على الطلبة الباحثين. وكان يخصص ليله، إذ كثيرا ما كان يسهر بمقر المنظمة إلى ساعات متأخرة، للدراسة والبحث. وفي سنة 1995، قامت منظمة "هيومن رايتس واتش" بتكريمه اعترافا بنشاطه الحقوقي، وذلك خلال حفلين في كل من واشنطن ونيويورك. ويعترف له كل من احتك به في تلك الفترة بأنه كان زاهدا في كل شيء إلا في المشروع الذي حمله والذي لم تشكل المنظمة إلا إحدى محطاته.

تأسيس الفضاء الجمعوي وإدارة برامجه

طيلة سنة 1996 ساهم بمعية نشطاء آخرين في الحركة الجمعوية في تأسيس الفضاء الجمعوي كبنية لبناء قدرات الفاعلين ليلتحق بمكتبه التنفيذي سنة 1997 باسم المنظمة المغربية لحقوق الإنسان وليضطلع فيما بعد بمهمة إدارته بعد انسحابه من المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، وقد ساهم في إعداد استراتيجية الفضاء وبرامجه وتصوراته. وبحكم رؤيته الاستباقية وحكمته أشرف من داخل الفضاء الجمعوي على إطلاق نشاطات ذات الصلة بقياس أثر تدخلات الفاعلين في المجال الاقتصادي والاجتماعي وفلسفة وتقنيات المرافعة بالإضافة إلى إعداد التقارير الموازية وعلى الخصوص حول التنمية الاجتماعية. ولكونه متشبعا بثقافة الحوار والاختلاف، فقد ساهم رفقة نشطاء الفضاء الجمعوي في تأطير والإشراف على العديد من الموائد المستديرة التي نظمت من قبل الفضاء الجمعوي، ناهيك عن مساهمته الكبيرة في إنجاح حملة تعديل قانون الجمعيات بالمغرب وفي أشغال شبكة الترافع من أجل تفعيل مضامين خطة إدماج المرأة في التنمية.

تأسيس وقيادة حركة الضحايا

في نهاية أكتوبر 1999 شارك الراحل في التجمع الوطني الأول للضحايا بالدار البيضاء، وتقدم بعرض تناول إستراتيجية العدالة الانتقالية، وانتخب ضمن لجنة تحضيرية من 6 أعضاء للتحضير للمؤتمر التأسيسي لمنتدى الحقيقة والإنصاف.

وقد ساهم بقسط وافر في صياغة الوثيقة التأسيسية والنظام الأساسي للمنتدى حيث اعتمدها المؤتمر يوم 28 يناير 1999 وأصبحا من وثائقه الأساسية.

قام بوضع الصيغة الأولى للوثيقة الأولى المعروفة ب"من أجل الحقيقة والإنصاف"، وتم اعتماد الوثيقة بعد مناقشتها وإغنائها من طرف المكتب التنفيذي ثم المجلس الوطني للمنتدى في بداية 2001.

وقد أصبحت هذه الوثيقة أساسا للمشاورات التي انطلقت مع مسؤولي الدولة والفاعلين السياسيين والنقابيين والحقوقيين عقب ذلك. وكانت روحها هي منطلق المناظرة الوطنية حول ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي عقدت في نونبر 2002، والتوصية الصادرة عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والتي أفضت إلى تأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة.

في دجنبر 2002 عين أمينا عاما للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وذلك بعد صدور ظهير 2001 القاضي بإعادة تنظيم المجلس وتوسيع اختصاصاته وتجديد تركيبته، حيث لعب دورا أساسيا في إعداد التوصية المتعلقة باستكمال تسوية ملف ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب من خلال إحداث هيئة للحقيقة والإنصاف والمصالحة.

كان المرحوم الذي اغتنى بتجربة العمل مع الضحايا في المنظمة المغربية لحقوق الإنسان ومنتدى الحقيقة والإنصاف ومن خلال الدراسات والزيارات الميدانية والإطلاع المعمق والمقارن على تجارب العدالة الانتقالية في العالم ودراسته لتجربة هيئة التحكيم المستقلة قد أيقن أن طي صفحة الماضي يقتضي بالضرورة الكشف عن حقيقة الانتهاكات واعتراف الدولة بمسؤوليتها وإعادة الاعتبار للضحايا وابتكار أشكال مندمجة لجبر الأضرار الفردية والجماعية وضمان عدم التكرار.

عين رئيسا لهيئة الإنصاف والمصالحة في يناير 2004 بعد موافقة جلالة الملك محمد السادس على توصية المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان المشار إليها، ولعب دورا أساسيا في وضع الأسس والفلسفة والتصورات والبرامج المتعلقة بممارسة مهام الهيئة فيما يخص الكشف عن الحقيقة وجبر الأضرار الفردية والجماعية وضمانات عدم التكرار وترسيخ أسس المصالحة وتعزيز المسار الديموقراطي، وسخر إمكانياته وذكاءه ودبلوماسيته وإصراره وحنكته وبعد نظره لإنجاح هذا المشروع الذي بوأ المغرب مكانة متميزة ضمن تجارب العدالة الانتقالية في العالم.

وعندما عين رئيسا للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في يوليوز 2005، واصل عمله ونشاطه الريادي في متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ووضع تصورات بخصوص البرامج الأخرى التي تدخل في نطاق عمل المجلس واختصاصاته من أجل دعم المكتسبات في مجال النهوض بحقوق الإنسان.

وظل وفيا، ملتزما، مخلصا، متفانيا في عمله، مؤمنا بمستقبل بلده إلى أن التحق بربه، رحمه الله، حيث بكته الأمة المغربية جمعاء.■

الإعلان الرسمي عن الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان

26 فبراير 2007

المحجوب الهيبة

الأمين العام للمجلس

منذ 11 يوليوز 2005

حاصل على دكتوراه الدولة في العلوم السياسية، وعلى شهادة مركز الدراسات والبحوث في القانون الدولي والعلاقات الدولية التابع لأكاديمية القانون الدولي بلاهاي.

أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الثاني عين الشق الدار البيضاء، نائب لعميد كلية الحقوق بالدار البيضاء ما بين 1997 و2000. وعضو المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان (2002-2006)، وعضو بهيئة الإنصاف والمصالحة السابقة، وأمين عام للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان (منذ يوليوز 2005).

مستشار وطني ودولي في مجالات قانون البيئة وحقوق الإنسان والقانون الدولي في الإعلام والتواصل.كما أنه عضو مؤسس للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان.

وبالإضافة إلى كونه نائب رئيس سابقا لمركز الدراسات والأبحاث في الهجرة وحقوق الإنسان، فهو عضو مؤسس للشبكة المغربية للقانون الدولي الإنساني.كما أنه عضو مؤسس للشبكة العربية للبيئة والتنمية وعضو بهيئة التحكيم لجائزة الحسن الثاني للبيئة (2002-2006) ورئيس لهيئة التحكيم للجائزة العربية للبيئة، وعضو باللجنة المعنية بحقوق الإنسان بالأمم المتحدة.■

مولاي امحمد العراقي

والي المظالم

منذ 15 فبراير 2006

إن إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لم يأت من باب الصدفة، ولم يكن ترفا أو مباهاة أو إرضاء لضغوطات خارجية، بل إن تشبع صاحب الجلالة في سياسته بالبعد الحقوقي، وإيمانه القوي بمبادئ حقوق الإنسان يعتبران أساس وجود هذه المؤسسة.

ومن وجهة نظر محلل للظرفية التي أحدث فيها المجلس وعضو مقرر فيه، يمكنني تسجيل أن نشأة هذه المؤسسة كانت في زمن ومحيط وطني ودولي لا يسمح بانسيابية الحركة في المجال الحقوقي كما هي الآن، وسياسيا كان الصراع ببلادنا على أشده، حيث جاءت ولادة المجلس أقل من أسبوع من نقاش حاد بالبرلمان لملتمس رقابة كاد يعصف باستقرار الحكومة آنذاك، علاوة على أننا كنا مازلنا في حالة حرب مفتوحة دفاعا عن مغربية صحرائنا.

في ظل هذا الصراع، وفي عهد المغفور له الحسن الثاني، ولدت مؤسسة وطنية لحماية حقوق الإنسان وإشاعة ثقافتها، بغية تحقيق الهدف الأسمى ألا وهو تعزيز المسار الديموقراطي للبلاد، وتوفير الضمانات الأساسية لإنجاحه.

واستمرت العناية الملكية السامية بحقوق الإنسان على وارث سره جلالة الملك محمد السادس نصره الله ليستمر المجال الحقوقي محل اهتمام كبير وعناية خاصة.

وقد عزز جلالته مسار تطوير المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بتوسيع مجالات تدخله واختصاصاته، وتقوية استقلاليته بواسطة إصداره لظهير في أبريل 2001 يعيد

تنظيم المؤسسة بما يجعلها أكثر ملاءمة مع "مبادئ باريس" الناظمة للمؤسسات الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها.

وقد عبر صاحب الجلالة عن إرادته القوية في تكريس مبادئ حقوق الإنسان في خطابه الملكي بمناسبة إعادة هيكلة المجلس، حيث صرح جلالته بما يلي" إننا لننتظر منكم أن تكونوا خير من يعمل على حماية حقوق الإنسان، وإشاعتها، ثقافة وممارسة، ضمن مسار طويل وشاق، مدعوم بعزمنا القوي على المضي به لبلوغ مقاصده النبيلة، في ترسيخ العدل والإنصاف، والوعي بالتزامات المواطنة، وفتح مجال أرحب أمام المشاركة الديموقراطية".

وما يمكن تسجيله أيضا للتاريخ، أن مساهمته في إحقاق المصالحة مع تاريخ المغرب عبر تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة لجبر الأضرار اللاحقة بضحايا الانتهاكات، يعتبر من بين الانجازات الباهرة التي حققها المغرب في هذا المجال تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

ومن موقعه، كمؤسسة وطنية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، يمكنني القول أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لم يدخر أي جهد لتفعيل المهام المنوطة به، سواء من خلال الاجتماعات الدورية التي عقدها مع الحرص على مشاركة جميع أعضائه، أومن خلال الأنشطة التي قام بها في إطار الملاءمة بين التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب، أو الأبحاث التي أنجزها في مختلف المجالات التي تهم حقوق الإنسان، إضافة إلى الآراء الاستشارية التي رفعها إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله والمتعلقة بمواضيع دالة وحاسمة في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة.

كما أن دوره التشاوري والتفاعلي مع مختلف الشركاء في مجال حقوق الإنسان بمختلف تصنيفاتها جعلت منه فاعلا استراتيجيا لما يتوفر عليه من آليات حوارية تساهم في كسب تراضي وتوافق مختلف الفعاليات المعنية في البلاد حول مختلف الاقتراحات والآراء الاستشارية مما أهله ليحتل مكانة خاصة على الساحة الدولية.

وفي الأخير، سيكون من باب الجحود، عدم التذكير بأن الإصلاحات في المجال الحقوقي واكبتها إصلاحات لا تقل عنها أهمية سواء في الميادين السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

☆☆☆

خريج جامعة القرويين سنة 1958 والمعهد الوطني للدراسات القضائية. وقد عين قاضيا مكلفا بمهام نائب وكيل الملك لدى المحكمة الإقليمية ببني ملال (1960) كما عين قاضيا للتحقيق لدى المحكمة الإقليمية بالدار البيضاء سنة 1965 وعميدا لقضاة التحقيق بنفس المحكمة، ورئيسا للغرفة الجنائية بالمحكمة الإقليمية بالدار البيضاء (1973).

وبعد تقلده للعديد من المهام بوزارة العدل، ومقررا للمجلس الأعلى للقضاء ومستشارا بالوزارة المذكورة عين وكيلا عاما للملك لدى محكمة الاستئناف بمكناس سنة 1987 إلى سنة 1998.

وفي سنة 1998 عين كرئيس غرفة بالمجلس الأعلى للنقض والإبرام، وفي نفس السنة عينه صاحب الجلالة قاضيا شرفيا من الدرجة الاستثنائية.كما عينه جلالة الملك سنة 1993 نقيبا للشرفاء العراقيين بالمغرب.

وخلال سنتي 1992 و1997عينه جلالة الملك مكلفا بالسهر على الانتخابات التشريعية بولاية الدار البيضاء الكبرى.

وبتاريخ 15 فبراير 2006، عينه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله واليا للمظالم . وهو عضوا بالهيئة المركزية للوقاية من الرشوة. ويتقلد عدة مناصب على الصعيد الدولي: النائب الثاني لجمعية الوسطاء والأمبودسمان الفرانكفونيين (2007)، ورئيس جمعية الأمبودسمان المتوسطيين (2008)، والنائب الأول لجمعية الوسطاء والأمبودسمان الفرانكفونيين (2009)، والنائب الأول للمنظمة العربية للأمبودسمان (2009)،كما تمت وإعادة انتخابه رئيسا لجمعية الأمبودسمان المتوسطيين سنة 2010 إلى متم سنة 2012.■

2-2- الولاية الثانية من 22 يناير 2007 إلى 22 يناير 2011

أ - الفترة من 22 يناير 2007 إلى 20 ماي 2007

الرئيس: إدريس بنزكري

الأمين العام: المحجوب الهيبة

الأعضاء المعينون من طرف صاحب الجلالة[1]

محمد معتصم: الديوان الملكي

المحجوبي أحرضان: أسرة المقاومة

حليمة امبارك الورزازي: سفيرة سابقة

آسية الوديع: مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء

نجاة امجيد: جمعية "بيتي"

ألبير ساسون: عميد سابق لكلية العلوم بجامعة محمد الخامس

محمد المجاهدي: المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية

أحمد بوكوس: المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

أحمد شوقي بنيوب: محامي، ناشط حقوقي، عضو سابق بهيئة الإنصاف والمصالحة

مبارك بودرقة: ناشط حقوقي، مقيم بالخارج، عضو سابق بهيئة الإنصاف والمصالحة

إدريس اليزمي: ناشط حقوقي، الكاتب العام للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، عضو سابق بهيئة الإنصاف والمصالحة

محمد سؤال: ناشط حقوقي، عضو حزب التقدم والاشتراكية

عائشة خطابي: مؤسسة عبدالكريم الخطابي

الجمعيات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان[2]

حمو اوحلي: مؤسسة محمد الخامس للتضامن

عبد الله الولادي: المنظمة المغربية لحقوق الإنسان

عبد القادر العلمي: العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان

أمينة لمريني الوهابي: الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب

لطيفة اجبابدي: اتحاد العمل النسائي

مصطفى دنيال: المرصد الوطني لحقوق الطفل

محمد الخادري: الوداية المغربية للأشخاص المعاقين

عبد العالي بنعمور: جمعية بدائل

محمد عبد الحي مودن: مركز تواصل الثقافات

محمد بردوزي: الجمعية المغربية للقانون الدستوري

عبد الحميد عقار: اتحاد كتاب المغرب

رضا لمريني: فيدرالية جمعيات القروض الصغرى

فئة الأحزاب السياسية والهيئات النقابية [3]

فطوم قدامة: الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

فيصل الخطيب: حزب الاستقلال

المصطفى الرميد: حزب العدالة والتنمية

مصطفى اليزناسني: حزب التجمع الوطني للأحرار

محمد الجوهري: حزب الحركة الشعبية

عائشة خمليش: حزب اليسار الاشتراكي الموحد

---

1 **تجديد تعيين** السيدات والسادة محمد معتصم، المحجوبي أحرضان، حليمة امبارك الورزازي، آسية الوديع، نجاة امجيد، ألبير ساسون ومبارك بودرقة؛
إعادة تعيين السيد أحمد شوقي بنيوب، باختيار من جلالة الملك؛
عدم تجديد عضوية السادة محمد شفيق، ابراهيم حكيم، المهدي قطبي وعبد العزيز بنزاكور.

2 **تجديد تعيين** السيدات والسادة حمو اوحلي، أمينة لمريني الوهابي، لطيفة اجبابدي، مصطفى دنيال ومحمد الخادري؛
عدم تجديد عضوية السادة محمد بن عبد الهادي القباب، عزالدين بنيس، عبد الرحيم الهروشي و بنسالم حميش؛
تغيير الانتماء الجمعوي للسيد محمد بردوزي، أصبح يمثل الجمعية المغربية للقانون الدستوري.

3 **تجديد تعيين** السيدات والسادة فطوم قدامة، فيصل الخطيب، المصطفى الرميد، مصطفى اليزناسني، محمد الجوهري، عائشة خمليش ومحمد الأمين الفشتالي.
عدم تجديد تعيين السيد عبد الرزاق أفيلال.

عبد الفتاح البغدادي: الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

محمد الأمين الفشتالي: الاتحاد المغربي للشغل

محمد بنجلون أندلسي: الاتحاد العام للشغالين بالمغرب

فئة الهيئات المهنية والمغاربة القاطنين بالخارج [4]

أحمد عبادي: الرابطة المحمدية لعلماء المغرب

السعدية بلمير: الوداية الحسنية للقضاء

محمد مصطفى الريسوني: جمعية هيئات المحامين بالمغرب

فوزية اكديرة: النقابة الوطنية للتعليم العالي

إدريس أجبالي: مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج

مولاي امحمد العراقي، والي المظالم

الوزراء أعضاء ذوو الصفة الاستشارية [5]

وزير الداخلية: شكيب بنموسى

وزير الشؤون الخارجية والتعاون:

☆ محمد بنعيسى

☆ الطيب الفاسي الفهري

وزير العدل: ☆ محمد بوزوبع

☆ عبد الواحد الراضي

وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية: أحمد توفيق

من اليمين إلى اليسار السادة المحجوب الهيبة، إدريس بنزكري، ومحمد معتصم.

4 **تجديد تعيين** السيد محمد مصطفى الريسوني والسيد إدريس أجبالي.
عدم تجديد تعيين السادة محمد يسف، مصطفى جلال وحامد الرفاعي.

5 السيد محمد بنعيسى، وزير الشؤون الخارجية والتعاون، من شتنبر 2000 إلى أكتوبر 2007، عين محله السيد الطيب الفاسي الفهري؛
السيد محمد بوزوبع، وزير العدل، من نونبر 2002 إلى أكتوبر 2007، عين محله السيد عبد الواحد الراضي في أكتوبر2007.

محمد المجاهدي

المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية

منذ 22 يناير 2007

مزداد في 22 نونبر 1959بطانطان، درس تحضيريا بكل من تيندوف وبلدة الزاك وبين الويدان وأزيلال والابتدائي والسلك الأول من التعليم الثانوي بتزنيت. تم اختطافه أول مرة في يوليوز 1970 بطانطان بعد المظاهرة التضامنية مع انتفاضة الزملة الشهيرة التي أطرها الشهيد الولي مصطفى السيد ورفاقه، واختطف سنة 1971 لمدة شهر رفقة نفس المجموعة بعد مظاهرات طلابية وتلاميذية بطانطان مطالبة بتحرير الصحراء من الاستعمار الإسباني، ولمدة 15 يوم سنة 1972 بطانطان وبعد تأسيس البوليساريو يوم 10 ماي 1973 تم اختطافه مع بعض التلاميذ والعمال لمدة 10 أيام، وفي سنة 1974 تم اختطافه مع مجموعة من الفتية والعمال والتلاميذ ونقلوا إلى أكادير وأفرج عنهم بعد شهر، وفي سنة 1975 في الشهر 10 تم اختطافه وأفرج عنه في بكلميم ثم اختطف في 22 نونبر 1975وأفرج عنه في 30 دجنبر1975، وفي يوم 26 يناير 1976 تم اختطافه ولم يعد إلا بعد 17 سنة متنقلا بين حدائق أكادير والدار البيضاء وورزازات وأكدز وقعلة مكونة وسكورة ليفرج عنه في يوليوز1991.

للتذكير في المرحلة التلاميذية انخرط بحزب التقدم والاشتراكية من 1973 حتى 1974 ثم في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، ثم عضوا اللجنة التنفيذية المؤقتة لجبهة التحرير والوحدة .بعد الإفراج، عين عضوا بالمجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية، وعضوا بمكتب منتدى الرأي للتنمية وحقوق الإنسان.■

أحمد بوكوس

المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

منذ 22 يناير 2007

ولد سنة 1946 بمنطقة لخصاص بإقليم تزنيت. بعد الدراسات الابتدائية بأكادير والإعدادية بتارودانت والثانوية بمراكش، تابع دراساته العليا في الآداب والتاريخ والبيداغوجيا بالرباط (1964-1967) ودراساته العليا في اللسانيات وعلم الأعراق البشرية بباريس (1970-1974).

وقد حصل على دكتوراه السلك الثالث في العلوم الاجتماعية من المدرسة التطبيقية للدراسات العليا بباريس سنة 1974 ودكتوراه الدولة في اللسانيات من جامعة باريس 8 سنة 1987. وهو أيضا خريج السلك العالي في التسيير (ISCAE 2004-2006).

عمل أستاذا للغة الفرنسية في التعليم الثانوي (الرباط، 1967-1970) ثم أستاذا للتعليم العالي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية (الرباط، 1974-2002). كما درّس اللغة الأمازيغية بالمعهد العالي لعلوم الآثار والتراث (الرباط، 1986-1994). وهو خبير مكلف بقضايا اللغة والتربية لدى عدد من المنظمات الوطنية والدولية وعضو باللجنة العلمية للشبكة السوسيو لسانية وديناميةاللغات، AUPELF-UREF، وعضو باللجنة الدائمة للبرامج بوزارة التربية الوطنية والشباب. وبالإضافة إلى كونه رئيسا لصندوق دعم الإنتاج السينمائي، فهو عضو بالمجلس الأعلى للتعليم (2006-2007) واللجنة الدائمة للبرامج بوزارة التربية الوطنية.

وقد ألف العديد من الكتب من بينها "اللغة والثقافة الشعبية بالمغرب" و"المجتمع واللغات والثقافات في المغرب"، و"الهيمنة والاختلاف.مقالات حول الرهانات الرمزية بالمغرب" و"السوسيو–لسانيات المغربية"، و"محو الأمية والتنمية المستدامة بالمغرب. الواقع والآفاق" و"الأمازيغية في السياسة اللغوية والثقافية بالمغرب".■

إدريس اليزمي

ناشط حقوقي، الكاتب العام للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، عضو سابق بهيئة الإنصاف والمصالحة

منذ 22 يناير 2007

ولد بمدينة فاس سنة 1952. حاصل على دبلوم من مركز تكوين واستكمال تكوين الصحافيين بباريس، وهو مدير لجميعة "جنيريك" المتخصصة في تاريخ الأجانب والهجرة في فرنسا كما يرأس تحرير مجلة "Migrance".

علاوة على ذلك، كان نائبا لرئيس الرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان وعضوا في اللجنة التنفيذية للشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان، وكاتبا عاما للفيدرالية الدولية لعصب حقوق الإنسان، ورئيس المؤسسة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان وعضو مجلس الإدارة ومجلس التوجيه بالمركز الوطني لتاريخ الهجرة بفرنسا.

شارك في إخراج فيلم "فرنسا، أرض الإسلام؟" سنة 1984، وعمل كمفوض عام لمعرض"فرنسا الأجانب، فرنسا الحريات" (مرسيليا، آرك دو لاديفونس وأورليون وستراسبورغ/1989-1992)، ومعرض"في مرآة الآخر، الهجرة بفرنسا وبألمانيا".

فضلاً عن ذلك، شارك في تحرير وتنسيق العديد من الإصدارات الجماعية : "من أجل حقوق الإنسان" (باللغتين الفرنسية والإنجليزية-سيروس-آرتيس، باريس،1989)، و"الأجانب في فرنسا، دليل مصادر الأرشيفات العمومية والخاصة" (القرنين 19 و20) و"باريس العربية" (لاديكوفيرت - 2003).

وأنجز (صحبة ريمي شوارتز) تقريرا من أجل إحداث مركز وطني لتاريخ الهجرة وثقافاتها، سلم في نونبر 2001 للسيد ليونيل جوسبان، وله العديد من المقالات المنشورة في الصحافة الفرنسية. وهو رئيس مجلس الجالية المغربية بالخارج منذ 7 دجنبر 2007.■

محمد سؤال

ناشط حقوقي، عضو حزب التقدم والاشتراكية

منذ 22 يناير 2007

Le Dahir du 10 avril 2001 portant réorganisation du Conseil a mis en conformité le fonctionnement de notre institution avec les normes internationales dont notamment la conformité avec les principes de Paris aussi bien au niveau de ses missions que la pluralité de sa représentation. Comme indiqué dans son considérant portant numéro 6, le Dahir sus-indiqué a largement permis au Conseil de «rénover ses structures, d'élargir ses attributions et de rationaliser ses méthodes de travail pour qu'il soit mieux préparé à raffermir davantage les droits civils et politiques, et la volonté d'accorder aux droits économiques, sociaux et culturels, l'importance qu'ils méritent puisqu'ils sont essentiels à la préservation de la dignité de l'Homme». Ainsi et depuis près de 20 ans le Conseil participe pleinement à l'évolution remarquable de la situation des droits de l'homme dans notre pays.

Cette évolution fait du CCDH un partenaire reconnu en matière de protection et de promotion des droits humains aussi bien au niveau national qu'au niveau régional et international. Cette reconnaissance vient de connaître sa consécration par le renouvellement de l'agrément au regard des principes de Paris.

Tout par conséquent doit être entrepris pour que l'institution demeure crédible, légitime, utile et efficace. A cet effet l'institution doit tout entreprendre pour être perçue comme un intermédiaire reconnu et obligé entre les pouvoirs publics et la société civile et plus généralement la société civile dans son ensemble en matière de protection et de promotion des droits

humains. Le lien d'avec les associations nationales et locales dont notamment celles qui portent les revendications des franges socialement et économiquement faibles doivent être raffermies et trouver un cadre adéquat de consultation et d'écoute. Il conviendrait en conséquence d'agir avec tout ce que permet le mandat étendu du CCDH, non seulement en matière de droits civils et politiques, mais de prise en compte plus marquée en matière de droits culturels, économiques et sociaux. Le CCDH doit en outre se donner les moyens organisationnels et humains pour étendre ces prérogatives en matière d'enquête et d'investigation dans les cas ou des dépassements flagrants sont rapportés ou constatés en matière de droits humains.

Il convient également de renforcer les capacités de l'institution en matière de respect des recommandations et avis et mesurer le degré de leur respect par les autorités compétentes. Plus encore le Conseil doit s'autosaisir – quand il n'est pas saisi- tout projet de loi ayant un rapport avec les droits de l'homme et en particulier pour tout ce qui se rapporte aux questions du genre. L'action en faveur de la conformité de la législation nationale avec les accords et traités internationaux doit être une préoccupation constante.

Si en termes des normes de références, les dispositions du Dahir du 10 avril et la conformité aux «principes de Paris» donnent le cadre adéquat au fonctionnement basé sur les normes internationales, il n'en demeure pas moins qu'une attention particulière doit être donnée à la mise en place d'indicateurs fournissant l'évolution de la situation permettant de savoir si l'institution accomplit correctement son mandat et mesurant les progrès assignés à ses objectifs tout en continuant à respecter ses normes de références.

Enfin il me semble nécessaire de renforcer les capacités du CCDH en matière de travaux et recherches appliquées aux problèmes actuels et à venir des droits humains de manière à améliorer les connaissances pratiques à la prise de décision.

Le CCDH doit continuer à être vu comme l'autorité morale et le porte voix des victimes quels qu'ils soient.

☆☆☆

Né le 5 février 1956, ingénieur de l'École nationale de l'aviation civile de Toulouse (1980). Actuellement, directeur conseiller du Président Directeur Général du Groupe OCP. A exercé les fonctions de directeur du pôle Dépôts et Consignations du groupe CDG et membre de son comité de direction générale. Avant de rejoindre la CDG, il a exercé dans des secteurs variés : dans la banque d'abord, au CIH dont il était directeur du pôle Support pendant trois ans. Puis les nouvelles technologies, chez Gemadec qu'il a dirigé de 2001 à 2005. Il est également passé à la CTM en tant que directeur du développement, des finances et du contrôle de gestion. Il a été aussi chef du département des télécommunications et responsable des systèmes d'information de Royal Air Maroc. En plus de son engagement politique au sein du PPS en tant que membre du bureau politique de cette formation, il est membre de la Commission de lutte contre la corruption et vice-président de la Commission Innovation et Entreprise de la CGEM. Il est aussi militant de «Transparency Maroc». Membre du comité national de suivi de la réparation communautaire auprès du CCDH, il est également expert international en matière de gouvernance auprès du PNUD, de l'OCDE et de la Commission économique Afrique relevant de l'ONU.■

عائشة خطابي

مؤسسة عبد الكريم الخطابي

منذ 22 يناير 2007

حصلت على شهادة البكالوريا من المعهد الأمريكي للبنات بالقاهرة. وتعمل حاليا كمستشارة بمؤسسة عبد الكريم الخطابي.كما شغلت منصب مديرة مصحة فيلا كلارا بالدارالبيضاء في الفترة الممتدة بين 1991 و 2006، خلال سنوات السبعينات، كانت عضوة نشيطة في الجمعية الإسلامية للإحسان.■

عبد الله الولادي

المنظمة المغربية لحقوق الإنسان

22 يناير 2007 – 18 يناير 2010 (تاريخ وفاته)

☆ ازداد سنة 1940 بآسفي. درّس اللغة العربية سنة 1957 بمدرسة الهداية الإسلامية بآسفي، والمواد العلمية بنفس المدرسة (1960)، ودرّس الاجتماعيات بثانوية ابن خلدون آسفي (أكتوبر 1963)، تم انتقاله تعسفا إلى ثانوية مولاي عبد الله بسطات (أكتوبر1967، حيث لم يلتحق بهذه المؤسسة)، بعد صعوبات شتى تمكن من الحصول على انتقال إلى ثانوية عبد الكريم لحلو بالدار البيضاء لتدريس مادة الاجتماعيات إلى غاية فاتح أبريل 1971 حيث التحق بسلك المحاماة.

☆ حاصل على الإجازة في الحقوق (شتنبر 1970) بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء.

☆ تلقى فترة التمرين الأولي للمحاماة بمكتب الأستاذ محمد الكزولي، ثم التحق بمكتب الأستاذ النقيب عبد العزيز بنزاكور لإتمام فترة التمرين التي استمرت إلى غاية شتنبر 1974.

☆ بدأ العمل كمحامي رسمي بمكتب الأستاذ الخزامي أحمد آسفي (شتنبر 1974 - فبراير 1976)، بعدها التحق بمدينة الدار البيضاء ليعمل مع صديقه المرحوم عبد الكبير الجوهري إلى أن وافته المنية (نونبر 1977)، ثم واصل العمل بمفرده إلى أن وافته المنية شهر يناير 2010.

☆ من مؤسسي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بإقليم آسفي بعد الانفصال عن حزب الاستقلال سنة 1959، وكان عضوا في اللجنة التنفيذية للاتحاد الوطني لطلبة المغرب (1961-1964)، ومن مؤسسي النقابة الوطنية للتعليم بإقليم آسفي (1965)، ومؤسسي التضامن الجامعي المغربي.

☆ شارك في محاكمات الرأي والمحاكمات السياسية، وأنجز مهام محددة لفائدة الحزب (مثلا، التقرير المعد من طرف الاتحاد الاشتراكي بالنسبة لمشروع إصلاح القضاء).

☆ تقلد المسؤولية في قطاع المحامين الاتحاديين، والعضوية في مجلس هيئة المحامين (1982-1985)، ورشح كنقيب بالدار البيضاء دجنبر 1999، عضو في مجلس هيئة المحامين (2000-2003).

☆ من مؤسسي المنظمة المغربية لحقوق الإنسان (1988)، عضو الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني، وعضو لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان، رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان (2000-2006)، وعضو بالمجلس الإداري لمؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء، ومؤسس الجمعية الثقافية لعبدة دكالة.

☆ شارك في عدة ندوات ومؤتمرات وطنية ودولية، وله عدة دراسات في إطار المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وفي إطار المنظمة المغربية لحقوق الإنسان.■

عبد القادر العلمي

العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان

منذ 22 يناير 2007

تطور المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

بعد تصاعد حدة الانتقادات الموجهة للحكومة المغربية، من طرف المنظمات المختصة بالدفاع عن حقوق الإنسان، على الصعيدين الوطني والدولي، وخاصة الحملة شديدة اللهجة التي نظمتها في أواخر الثمانينات من القرن الماضي، عدة هيئات دولية لحقوق الإنسان، مثل منظمة العفو الدولية، والفدرالية العالمية لحقوق الإنسان، وكذا بعض المؤسسات الرسمية في الدول الغربية، مثل التقارير التي تعدها وزارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وبعد إعلان خمس منظمات حقوقية مغربية عن شروعها في تحضير ميثاق وطني لحقوق الإنسان، أصبحت السياسات العمومية تولي اهتماما أكبر للملفات الحقوقية، وفي هذا السياق جاء تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في 8 ماي 1990.

وقد انخرطت العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان في المجلس الاستشاري منذ تأسيسه، وكانت ممثلة في البداية بالأستاذ أحمد بنعمو ثم الأستاذ النقيب محمد بن عبد الهادي القباب، وبعده حظيتُ سنة 2007 بشرف العضوية في هذه المؤسسة الوطنية التي أحرص على المساهمة مع كل مكوناتها على تحقيق أهدافها في النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها وهي نفس الأهداف التي كانت وراء تأسيس العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان كأول تنظيم متخصص في هذا المجال حيث يرجع ميلادها إلى ماي 1972.

ورغم التحفظات التي أبداها بعض أعضاء الهيئة التقريرية في العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان حول المشاركة في المجلس إثر تأسيسه، فإن الرأي الذي رجح المشاركة كان مبنيا على القناعة بعدم جدوى المقعد الفارغ وبضرورة المساهمة من أي موقع في الدفاع عن الحقوق والحريات الأساسية للمواطنات والمواطنين في مواجهة الانتهاكات التي كانت سائدة بأشكال متعددة.

وقد كتبتُ سلسلة مقالات بجريدة العلم، تضمنت تحليلا لأسباب إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وتركيبته واختصاصاته في ضوء ظهير التأسيس المؤرخ في 20 أبريل 1990 وكذا الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح أشغال المجلس في 8 ماي 1990، مع المقارنة باللجنة الاستشارية لحقوق الإنسان الفرنسية المحدثة سنة 1984 والتي كانت هي الموحية بفكرة تأسيس المجلس الاستشاري في المغرب كما جاء في الخطاب الملكي المذكور.

وانتقدتُ التركيبة الأولى للمجلس التي ضمت عددا من الشخصيات الرسمية، كما ضمت شخصيات "لم تكن لها علاقة طيبة بموضوع حقوق الإنسان" وتم إغفال تمثيل العنصر النسوي حيث انحصر أعضاء المجلس في الرجال، كما تم إغفال تمثيل بعض الهيئات السياسية والنقابية التي كان لها حضورها على الساحة الوطنية؛ على خلاف اللجنة الاستشارية الفرنسية التي كانت تتمتع باستقلالية أكثر وأعطت الأولوية لتمثيل الهيئات والفعاليات الحقوقية ومختلف شرائح المجتمع. وفيما يتعلق بالاختصاصات فقد أبرزتُ الفوارق بين اللجنة الفرنسية التي يمكنها التصدي بكيفية تلقائية لأي موضوع يتعلق بحقوق الإنسان بينما لم يكن المجلس الاستشاري المغربي مُخولا للنظر سوى فيما يُعرض عليه من طرف جلالة الملك.

وعرف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان تطورا هاما في مساره وراكم تجربة غنية وأصبح يضطلع بدور أكثر أهمية في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، خاصة بعد إعادة تنظيمه بمقتضى ظهير 10 أبريل 2001 حيث انفتح أكثر من حيث تركيبته على الفعاليات الحقوقية والمدنية واتسعت اختصاصاته وأصبح بإمكانه التصدي التلقائي لمختلف القضايا التي تهم حقوق الإنسان، كما اكتسب مكانة متميزة بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على المستويات العربية والإفريقية والدولية.

وإذا كان المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يضطلع بدور هام في المجال الإشعاعي ونشر ثقافة حقوق الإنسان وفي تقديم المقترحات الهادفة لملاءمة القوانين المغربية

مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، فإنه ما زال في حاجة إلى تطوير عمله في مجال حماية حقوق الإنسان والتصدي للانتهاكات التي تحدث هنا وهناك.

وتقتضي سُنة الحياة أن يواصل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان تطوره في اتجاه مزيد من الاستقلالية والفعالية في معالجة قضايا حقوق الإنسان والعمل على الحد من التجاوزات التي تمس الحقوق والحريات الأساسية، واقتراح التدابير والآليات الضرورية لضمان احترام الحقوق والحريات الفردية والجماعية في بلادنا، وتعميم قيم وثقافة حقوق الإنسان في المجتمع، وتعزيز الخطوات التي يقطعها المغرب في إطار الخيار الديموقراطي وبناء دولة الحق والقانون.

ولا شك أن المسار ما زال طويلا من أجل طي صفحة الماضي الأليم بصفة نهائية، وتغيير بعض العقليات التي لا تقبل التطور، وإنجاز الإصلاحات الهادفة لعدم تكرار ما جرى، وإقرار الضمانات الكافية لاحترام حقوق الإنسان، غير أن وجود الإرادة القوية ومواصلة العمل الجاد والمثمر من شأنه أن يساعد على تسريع وتيرة السير نحو تحقيق كل الأهداف المرجوة.■

عبد العالي بنعمور

جمعية بدائل

منذ 22 يناير 2007

ولد في 10 شتنبر 1941. حصل على دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية (باريس - السوربون) بعدما حصل على دبلوم الدراسات العليا (باريس- بانتيون، 1968) والإجازة في نفس المجال (فاس والرباط سنة 1964). وقد درّس كأستاذ بجامعة محمد الخامس - الرباط وجامعة الحسن الثاني - الدار البيضاء (من 1966 إلى 2001)، كما كان مديرا للمعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات في الفترة الممتدة من 1971 إلى 1976.

انتخب مستشارا بلديا بجماعة المعارف ثم بجماعة عين الشق بالدار البيضاء (1976-1992) كما كان نائبا عن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بالدار البيضاء (1976-1981).

وشغل منصب مدير لمعهد الدراسات العليا للتدبير منذ 1988 ومنصب متصرف ببنك المغرب (1994-2003)، كما كان عضوا باللجنة الخاصة للتربية والتكوين (1999-2005) ورئيسا لجمعية "بدائل (1995-2002)" ومنذ 2002، استمر في تحمل مسؤولية الرئيس المؤسس لهذه الجمعية.

وقد ألف عددا من الكتب من بينها:

"Intermédiation financière et développement économique du Maroc" (1968).
"La comptabilité nationale marocaine" (1971).
"Le Maroc Interpellé" (1993).
"Repenser l'École" (2007).■

محمد عبد الحي مودن

مركز تواصل الثقافات

منذ 22 يناير 2007

التحقتُ بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان كعضو في يناير 2007، وشكلت مدة الأربع سنوات التي قضيتها بالمجلس، تجربة أغنت فهمي للإشكالات التي تهم قضايا حقوق الإنسان بالمغرب، سواء على المستوى الميداني العملي، أو على المستوى النظري المقارن. ارتكزَت المهام التي تكلفتُ بها بشكل أساسي على المساهمة في متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، خاصة ما تعلق منها بمواضيع الذاكرة والأرشيف والتاريخ. شاركتُ أيضا في التفكير والنقاش حول قضايا حرية الصحافة وتمثيلية المغاربة في الخارج وعقوبة الإعدام والحق في الاحتجاج. ومثلتُ المجلس في لقاءات وطنية ودولية همّت المصالحة والحقيقة والعدالة الانتقالية والدمقرطة والحكم الذاتي، بعلاقاتها بحقوق الإنسان. أكّدتْ لي هذه التجربة الدور المتميز والضروري الذي يلعبه المجلس كوسيط بين مؤسسات الدولة من جهة، وبين المجتمع المدني والسياسي المغربي منه والدولي من جهة أخرى. وتظهر أهمية المجلس حسب رأيي في أنه يوفر فضاءا حرا للنقاش وللتعبير مع مكونات تمثل اتجاهات فكرية ومواقف سياسية متباينة، ولكنه وفي نفس الوقت، يفرض قواعد الاحترام المتبادل والبحث إما عن الأجوبة العملية المتوافق عليها، أو الدفع بالأطراف المشاركة في الحوار والنقاش إلى الإصغاء للآراء المخالفة وإلى الاعتراف بالحق في التعبير عن الاختلاف. وهذه الممارسة تساهم في ترسيخ ثقافة احترام التعددية والاختلاف ليس فقط في صفوف المجتمع، بل وبشكل خاص بين ممثلي مؤسسات الدولة والفاعلين المجتمعيين.

تُهيئ هذه الممارسة أيضا للانتقال من معالجة قضايا حقوق الإنسان كمطالب مبدئية إلى مشاريع عملية تُنفّذ في الميدان، وتتطلب تعاونا بين المجتمع وممثلي الإدارات والمؤسسات الرسمية. لا يمكن إنكار التعثرات التي تصادف هذه التجربة، ولكنها تحديات مرتبطة بمرحلة الانتقال بقضايا حقوق الإنسان من مبادئ مجردة عامة إلى مشاريع تطبيقية محددة. ولا شك أن الدروس المستخلصة من هذه التجارب ستدعم خبرات ومقدرات وحماس المدافعين عن الترسيخ الفعلي لمبادئ حقوق الإنسان على أرض الواقع المعقد. هناك أيضا إشكالات البعد الدولي لقضايا حقوق الإنسان التي يواجهها المغرب. من هذه الزاوية، فإن كلّ ما ينجح المغرب في أن يحققه على المستوى الوطني يصبح مساهمة في إغناء التجربة الإنسانية في مجال حقوق الإنسان على الصعيد العالمي. ولقد تبلورت وتقوّت لدي هذه القناعة من خلال اللقاءات الدولية التي شاركتُ فيها حول قضايا المصالحة والحقيقة. وفي نفس الوقت، فإن المغرب، دولة ومجتمعا، مطالب بالمزيد من الاجتهاد الميداني والنظري في البحث عن سبل التوفيق بين مصالحه الوطنية الكبرى وبين أفكار ومبادئ حقوق الإنسان التي تصبح أكثر فأكثر اللغة الحقوقية والسياسية المشتركة بين الشعوب والدول، باختلاف مصالحها وأولوياتها.

☆☆☆

ولد بمنطقة "مقريصات" (إقليم شفشاون) سنة 1953. حصل على الإجازة في الحقوق من كلية الحقوق بالرباط وعلى الماستر في العلوم السياسية من جامعة "ويست فلوريدا"، وعلى الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ميتشيغان بالولايات المتحدة الأمريكية.

وقد عمل كأستاذ جامعي بالمغرب والولايات المتحدة، ويعمل حاليا كأستاذ للعلوم السياسية والعلاقات الدولية بكلية الحقوق بالرباط. وهو عضو سابق بهيئة الإنصاف والمصالحة.

وقد أصدر مقالات ودراسات حول الثقافة والفكر والاقتصاد السياسي، وكتب روايتين، كما سبق له وأن حاضر في العديد من الجامعات الأمريكية.■

عبد الحميد عقار

اتحاد كتاب المغرب

منذ 22 يناير 2007

ولد بمدينة شفشاون سنة 1946. وعلاوة على كونه رئيسا لاتحاد كتاب المغرب منذ فبراير 2005، فهو أستاذ للآداب العصرية بكلية الآداب بجامعة محمد الخامس بالرباط، وعضو بالمجلس الأعلى للتعليم.

كما أنه مدير وعضو مؤسس لمجموعة من الإصدارات الثقافية وعضو مؤسس ومسؤول سابق بالجمعية المغربية لحقوق الإنسان. نشر عددا من الأبحاث والدراسات التي تتطرق للبحث العلمي والنقد الأدبي وكذا التحليل.■

رضا لمريني

فيدرالية جمعيات القروض الصغرى

منذ 22 يناير 2007

ولد في 15 غشت 1948 بمراكش. حاصل على دبلوم مهندس دولة في نظم المعلوميات (تولوز - 1972) وعلى إجازة في العلوم السياسية (الرباط - 1979)، وشهادة الدراسات العليا في العلاقات الدولية ودبلوم من المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات سنة 1981.

بالإضافة إلى كونه رئيسا للفدرالية المغربية لدعم المقاولات الصغرى منذ سنة 1999، يترأس كذلك الفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى.كما أنه عضو سابق بلجنة المتابعة بوكالة التنمية الاجتماعية. وعمل كمستشار خبير لدى عدد من المنظمات والمؤسسات من قبيل اللجنة الاستشارية للموافقة على المشاريع لدى مؤسسة Catholic Relief Services ووزارة التجارة الخارجية حيث شغل منذ أبريل 2005 منصب مدير الديوان، كما عمل بوزارة الشؤون الخارجية والمجلس الوطني للتجارة الخارجية.

منذ ماي 2005، انخرط في مسلسل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية قبل أن يعين عضوا بلجنة التحكيم المكلفة بتوظيف مفتشي المفتشية العامة بالإدارة الترابية بوزارة الداخلية.■

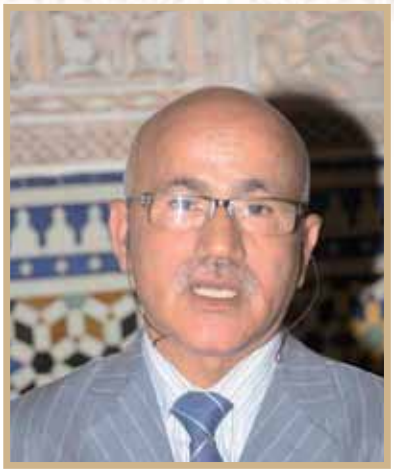

عبد الفتاح البغدادي

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

منذ 22 يناير 2007

تقييم لنشاط المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

يقوم تقييمنا لتجربة هذا المجلس المحترم على مجموعة من المبادئ والقيم التي تمتح في نفس الوقت من النصوص والقواعد القانونية والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية الوطنية وكذا المرجعية الكونية التي تلتقي فيها مختلف دول العالم، باستثناء تلك التي لا تحترم ولا تقيم وزنا ولا اعتبارا لأي قوانين أو شرائع كيفما كان أصلها ومصدرها.

وفي هذا الصدد، نعتبر أن تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان شكل في وقته مسألة إيجابية ولحظة تاريخية تسعى إلى الوقوف على مختلف المظاهر والحالات التي تجسد خرقا لمبادئ حقوق الإنسان السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المغرب... رغم ما يسجل عليه من ملاحظات ومؤاخذات عبرنا عنها في حينه داخل هذه المؤسسة.

إن العمل الحقوقي يتجاوز في نظرنا تلك النظرة المختزلة والمقاربة الضيقة ليشمل أساسا الأسباب السياسية للتجاوزات والخروقات في هذا المجال، والتي يشكل غياب العدالة الاجتماعية محورها وقطب رحاها، هذا الغياب الذي يشكل عائقا رئيسيا يحول دون حصول الناس، نساء ورجالا، وفي أي مكان من وطننا العزيز وفي العالم قاطبة، على صفة المواطنة الكاملة بعيدا عن كل تمييز كيفما كان.

لقد تمكن المجلس من تدارس ومعالجة كثير من القضايا الرئيسية التي عاشتها بلادنا خلال السنوات السابقة البعيدة والقريبة، واستطاع بما أوتي من إمكانات وصلاحيات وإرادة أن يسجل حضوره بشكل جلي وقوي، إلا أن ذلك لم يكن بالأمر الهين والممكن بسبب كثير من المعيقات المختلفة المرتبطة أساسا بانعدام الإرادة الصادقة لدى بعض الجهات التي كانت تنظر بعين الشك والريبة لكل ذلك. وبهذا، لم يستطع هذا المجلس، رغم حسن النية لدى بعض مكوناته، أن يجيب بشكل كامل وصريح وجريء عن كثير من الأسئلة التي ظلت في حكم المعلق على أمل أن يتم تجاوز ذلك في المستقبل.

☆☆☆

ولد بتاريخ 28 فبراير 1958. حامل لدبلوم الدراسات العليا البنكية .إطار في مؤسسة البنك الشعبي.

ناضل في إطار الإتحاد الوطني لطلبة المغرب بفرنسا ما بين 1979-1986، وهو عضو مؤسس للنقابة الوطنية للأبناك (الكونفدرالية الديمقراطية للشغل)، وكاتب عام للمكتب النقابي الموحد للبنك الشعبي (الكونفدرالية الديمقراطية للشغل)، وعضو المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وعضو المجلس الإداري للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كممثل للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وعضو الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة. ■

محمد بنجلون أندلسي

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب

منذ 22 يناير 2007

ولد بفاس سنة 1945. أستاذ خريج كلية الآداب والعلوم الإنسانية في فاس جامعة محمد بن عبد الله، حاصل على دبلوم المدرسة العليا للأساتذة.

شغل منصب كاتب عام للجامعة الحرة للتعليم (1978-2009)، وأمين عام الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (2006-2009)، وعضو المكتب التنفيذي للمنظمة النقابية العالمية منذ 2006 بفيينا، وعضو اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال (1998-2009)، ورئيس الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني منذ 2003.

تدرج في عدة مهام وطنية جمعوية وكشفية وحقوقية وكذلك عدة هيآت للدراسات والبحث في قضايا اجتماعية واقتصادية وسياسية. وله عدة إسهامات أدبية وفكرية في العديد من الصحف والمنشورات.■

أحمد عبادي

الرابطة المحمدية لعلماء المغرب

منذ 22 يناير 2007

ولد يوم 14 يوليوز 1960 بمدينة سطات.حصل على دكتوراه الدولة في الدراسات الإسلامية من جامعة القاضي عياض بمراكش سنة 2002، ويدرّس منذ سنة 1988 تاريخ الأديان المقارن والتفسير بشعبة الدراسات الإسلامية ومادة الفكر الإسلامي بشعبة الأدب الإنجليزي (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش).كما يشتغل منذ سنة 1995 كأستاذ لعلم اجتماع إفريقيا الشمالية ضمن برنامج التعاون بين جامعة القاضي عياض وجامعة دي باول بشيكاغو.

نشر العديد من المقالات التحليلية في الصحف المغربية والأجنبية كما ألف كتابين بعنوان : "الإسلام وهموم الناس" و"منهج ابن الجوزي في التفسير من خلال زاد المسير في علم التفسير".

وبالإضافة إلى كونه عضوا بمجلس جامعة القاضي عياض منذ 2002، عين مديرا للأوقاف والشؤون الإسلامية في أبريل 2004 ومنذ أبريل2006، عين أمينا عاما للرابطة المحمدية للعلماء.■

السعدية بلمير

الوداية الحسنية للقضاء

منذ 22 يناير 2007

إذا كان الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية يؤكد خاصة في المادة 2 الفقرة 1 منه على التزام كل دولة طرف باتخاذ ما يلزم من خطوات لضمان التمتع الفعلي التدريجي بالحقوق المعترف بها في صلبه سالكة في ذلك جميع السبل المناسبة، وكانت إحدى هذه السبل التي يمكن من خلالها اتخاذ التدابير والخطوات الهامة على هذا الدرب هي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، التي تخضع في إنشائها وعملها لمبادئ باريس، فإن الواضح أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالمغرب الذي رأى النور مواكبا لفترات تاريخية متتالية انخرطت فيها بلادنا بشكل استراتيجي في مضمار تكريس وتعزيز دولة القانون، ما فتئ يعمل باستمرار ويجتهد لإيجاد أحسن المقاربات الداعمة لتأهيل بلادنا، حكاما ومحكومين، من منظور حقوق الإنسان، سواء من حيث النهوض أو الحماية، مع التأكيد على أهمية تعزيز الدائرة الصلبة لهذه الحقوق.

وذلك ما يزيدني اعتزازا بعضوية هذا المجلس العتيد والعمل مع باقي الإخوة والأخوات أعضائه المحترمين وطاقمه الإداري الكفء في إطار إنجاز هذه الأهداف السامية .

☆☆☆

ولدت يوم 5 فبراير 1944 بالرباط. قاضية ومستشارة وزير العدل، حاصلة على دكتوراه الدولة في القانون العام (جامعة باريس 2) وعلى دبلوم الدراسات العليا في القانون العام (جامعة باريس 2) وعلى دبلوم الدراسات العليا في العلوم السياسية (سنة أولى - جامعة محمد الخامس). كما تتوفر على الدبلوم الدولي لحقوق الإنسان (المعهد الدولي لحقوق الإنسان بستراسبورغ).

بدأت مسارها المهني كمحامية متمرنة قبل أن تلتحق بسلك القضاء سنة 1967 حيث عملت كقاضية نائبة ملحقة في حال تدريب بالمجلس الأعلى وكقاضية بالمحكمة الابتدائية بالرباط وكنائبة للوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالرباط ومستشارة بنفس المحكمة وكمستشارة ملحقة بالإدارة المركزية لوزارة العدل وكمستشارة منذ 1995 بالمجلس الأعلى (عضو بالغرفة الإدارية). وفي سنة 1998، تمت ترقيتها إلى درجة رئيسة غرفة بالمجلس الأعلى. وبالإضافة إلى كونها عضوة سابقة في لجنة التفكير لدى صاحب الجلالة (1996-1999)، ولمهامها القضائية، اشتغلت كأستاذة بالمعهد العالي للقضاء، كما كانت عضو بمعهد القانون ذي التعبير الفرنسي IDEF، وعضو بالمجلس الدستوري (1999-2005)، ومنذ شتنبر 2005، أصبحت مستشارة لوزير العدل. كما أنها انتخبت في نونبر 2005 عضو باللجنة الأممية لمنع التعذيب. ثم انتخبت نائبة لرئيسها سنة 2007، وأعيد انتخابها في 13 أكتوبر 2009 عضوا بهذه اللجنة ونائبة رئيسها، إلى ذلك فهي عضو بالمجلس العلمي الأعلى.■

شكيب بنموسى

وزير الداخلية

فبراير 2006 – يناير 2010

ازداد يوم 24 فبراير سنة 1958 بفاس. تخرج سنة 1979 مهندسا من مدرسة البوليتكنيك بباريس ثم مهندسا من المدرسة الوطنية للقناطر والطرقات بباريس سنة 1981. وهو أيضا حاصل على شهادة الماسترز في العلوم سنة 1983 من"ماساتشوسيت إنستيتوت أوف تكنولوجي" بجامعة كامبريدج الأمريكية وكذا على دبلوم الدراسات العليا في تدبير المشاريع من معهد إدارة المقاولات سنة 1986.

وشغل من سنة 1981 إلى سنة 1983 مهمة باحث مساعد بمختبر المياه ب"(ماساتشوسيت إنستيتوت أوف تكنولوجي" ثم تولى من سنة 1983 إلى 1985 مهمة مسؤول مصلحة مناهج التدبير بمديرية الطرق وكذا مهمة مهندس مستشار بمكتب الدراسات (مجلس الهندسة والتنمية) من سنة 1985 إلى1987.

وتولى من سنة 1987 إلى 1989 منصب مدير التخطيط والدراسات بوزارة التجهيز ثم منصب مدير الطرق والسير الطرقي بنفس الوزارة من سنة 1989 إلى 1995 وكذا منصب الكاتب العام للوزارة الأولى من سنة 1995 إلى 1998. كما عين رئيسا منتدبا لشركة "صوناصيد" ورئيسا للمنطقة الحرة بطنجة. وعضوا في اللجنة التنفيذية لمجموعة "أومنيوم شمال إفريقيا" (أونا) سنة 2000ومتصرفا مديرا عاما لمجموعة "براسري دي ماروك".

وهو عضو في مكتب الاتحاد العام لمقاولات المغرب وعضو اللجنة الوزارية الخاصة بالتربية والتكوين وعضو في لجنة الدعم الدائم لمؤسسة محمد الخامس.

وشغل في دجنبر 2002 منصب والي كاتب عام لوزارة الداخلية، ثم وزيرا للداخلية في فبراير 2006. ■

الطيب الفاسي الفهري

وزير الشؤون الخارجية والتعاون

منذ أكتوبر 2007

إن الاحتفال بالذكرى العشرين لتأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، يمثل مناسبة لاستعراض الإنجازات التي تحققت في مسار تعزيز وتطوير حقوق الإنسان، وتوسيع مجال ممارسة الحريات العامة ببلادنا منذ ثمانينات القرن الماضي تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الحسن الثاني، طيب الله ثراه، ووارث سره صاحب الجلالة محمد السادس، نصره الله، والإشادة بالدور الجوهري والبناء والجدي الذي لعبه المجلس في مسلسل الانتقال الديموقراطي ببلادنا وترسيخ دولة الحق والقانون والمؤسسات.

لقد اضطلع المجلس منذ تأسيسه بمهام استشارية تندرج في صلب الأوراش الحقوقية التي عرفتها ومازالت تعرفها بلادنا. وكان في هذا الإطار شريكا فعالا ومميزا للعمل الحكومي، استنادا على استقلاليته وإلمامه بكافة الجوانب المتعلقة بقضايا النهوض وتعزيز حقوق الإنسان والحريات بالمغرب. وأضفت هذه المساهمة إشعاعا خاصا على التجربة المغربية في عدد من المجالات، نخص بالذكر على سبيل المثال متابعة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، إعداد الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان.

ومن جهة أخرى، عرف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان تطويرا مستمرا في آلياته وأساليب عمله، جعلته يتكيف ويتأقلم مع السياق العام الدولي والوطني والاستجابة لمتطلبات المرحلة، كما أن التجربة التي اكتسبها في المجال الحقوقي والتراكمية التي نتجت عنها، رسخت وكرست بشهادة الجميع دوره كمؤسسة وطنية في خدمة قضايا حقوق الإنسان.

وعلى الصعيد الدولي، فإن المجلس قد طور علاقاته الخارجية من خلال الانضمام إلى مجموعة من الشبكات والمنظمات والمنتديات الإقليمية والدولية في مجال اشتغاله مما أهله إلى المساهمة بالتعريف بالتجربة الحقوقية المغربية الفريدة وبمسار الإصلاحات ببلادنا.

إن عمل المجلس في مجال الحماية والنهوض بحقوق الإنسان في بلادنا، سيظل ضروريا وحيويا في مواكبة التحديات والرهانات المستقبلية، كما سيبقى آلية أساسية في تطبيق رؤية صاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، الرامية إلى تكريس مجتمع ديموقراطي حداثي يستجيب لمتطلبات العيش الكريم لكافة أفراد الشعب المغربي.

وستواصل وزارة الشؤون الخارجية التنسيق المستمر والتعاون الكامل مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وذلك من أجل أداء رسالته على أحسن وجه وفي تحقيق أهدافه النبيلة.

☆☆☆

☆ من مواليد 9 أبريل 1958 بمدينة الدار البيضاء. حاصل على شهادة البكالوريا في علوم الرياضيات (1976) ودبلوم مهندس تطبيقي في الإحصاء من المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي بالرباط (1980) والميتريز MAITRISE في الاقتصاد العام والتخطيط من جامعة بانتيون-سوربون بباريس (1981)، وعلى دكتوراه في التحليل السياسي والاقتصادي من معهد الدراسات السياسية بباريس (1984).

☆ أستاذ محاضر بجامعة باريس VII (الميكرو-اقتصادية)، ومكلف بالدراسات بالمعهد الفرنسي للعلاقات الدولية (1983-1984).

☆ التحق بمديرية التخطيط بوزارة التخطيط (أكتوبر1984).

☆ كلف بمهمة بديوان الوزير المكلف بالعلاقات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية (يونيو 1985).

☆ عين رئيس قسم بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون، مكلف بالعلاقات مع المجموعة الأوروبية (يونيو 1986).

☆ عين مديرا لديوان وزير الدولة المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون (نونبر1989).

☆ عينه صاحب الجلالة المغفور له الحسن الثاني، كاتب الدولة في الشؤون الخارجية والتعاون (11 نونبر 1993). وقد شغل نفس المنصب طيلة الحكومات المتتالية (يونيو1994، فبراير 1995، غشت1997).

☆ كلف بمهمة بالديوان الملكي (16 مارس1998).

☆ عيينه جلالة الملك محمد السادس كاتب الدولة في الشؤون الخارجية والتعاون (25 نونبر1999).

☆ وشح من طرف جلالة الملك محمد السادس بوسام العرش من درجة ضابط (يوليوز2001).

☆ عينه صاحب الجلالة كمنسق مسؤول والمتحدث الوحيد مع السلطات الأمريكية، فيما يخص مفاوضات اتفاقيات التبادل الحر للمملكة مع الولايات المتحدة الأمريكية (4 يوليوز 2002).

☆ صاحب الجلالة يعينه وزيرا منتدبا للشؤون الخارجية والتعاون (7 نونبر2002) وفي 15 أكتوبر 2007 وزيرا للشؤون الخارجية.■

عبد الواحد الراضي

وزير العدل

أكتوبر 2007 – يناير 2010

ازداد سنة 1935 بمدينة سلا. يعتبر واحدا من البرلمانيين الثلاثة المتبقين من أعضاء المجلس التشريعي المنتخب سنة 1963 حيث أعيد انتخابه عضوا في مجلس النواب خلال الولايات التشريعية 1977-1983 و1984-1992 و 1993-1997 و 1997-2002.

وهو عضو المكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، سبق وأن ترأس الفريق الاشتراكي بمجلس النواب خلال الولاية التشريعية 1977-1983 وانتخب خلال الولاية التشريعية 1993-1997 خليفة أول لرئيس مجلس النواب ثم رئيسا لمجلس النواب خلال الولاية التشريعية 1997-2002.

وتولى خلال الفترة 1992-1997 رئاسة المجلس الإقليمي للقنيطرة كما انتخب سنة 1998 رئيسا لجهة الغرب الشراردة بني حسن وعضوا في المجلس الإقليمي للقنيطرة كما يتولى رئاسة المجلس الجماعي للقصيبية منذ 1983.

وكان جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني قد عينه سنة 1983 وزيرا للتعاون وهو المنصب الذي شغله إلى سنة 1985، كما عينه جلالته سنة 1984 أمينا عاما للإتحاد العربي الإفريقي بين المملكة المغربية والجماهيرية الليبية وهو المنصب الذي شغله إلى غاية 1986.

ويتولى منصب رئيس مشارك للمنتدى البرلماني الأورو-متوسطي منذ أكتوبر 1998 ورئيس مجلس الشورى المغاربي منذ شتنبر 2001، وفي شتنبر من نفس السنة انتخب رئيسا لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

كما سبق له، وهو أستاذ علم النفس الاجتماعي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس بالرباط، أن تولى منصب الكاتب العام للنقابة الوطنية للتعليم العالي من 1968 إلى 1974.

وفي اقتراع 27 شتنبر 2002 انتخب نائبا عن دائرة القصيبة وفي 21 أكتوبر 2002 أعيد انتخابه رئيسا لمجلس النواب.

وقد عرف عنه دفاعه عن القضايا الوطنية والعربية والإسلامية وقضايا بلدان الجنوب بصفة عامة في المحافل البرلمانية الإقليمية والقارية.

وفي مارس 2004 منحته أكاديمية حوض البحر الأبيض المتوسط جائزتها السنوية بصفته رئيس مجلس النواب الرئيس المؤسس للمنتدى البرلماني الأورو-متوسطي، تقديرا لدوره في الحوار والتعاون الأورو-متوسطي ولجهوده من أجل تأسيس الجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية وإرساء البعد البرلماني للحوار الأورو متوسطي.■

ب – الفترة من 31 ماي 2007 إلى 22 يناير 2011

حافظ المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان على نفس تركيبة 22 يناير 2007، باستثناء تعيين السيد أحمد حرزني رئيسا في 31 مايو 2007 خلفا للمرحوم إدريس بنزكري، وتعيين السيد سعيد الراجي، خلفا للسيد مصطفى دنيال (المرصد الوطني لحقوق الطفل)؛

وفي يناير 2010 تم تعيين السيد الطيب الشرقاوي، وزيرا للداخلية، خلفا للسيد شكيب بنموسى؛ والسيد محمد الطيب الناصري، وزيرا للعدل، خلفا للسيد عبد الواحد الراضي.

من اليمين إلى اليسار السادة المحجوب الهيبة، أحمد حرزني ومحمد معتصم.

أحمد حرزني

رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

منذ 31 مايو 2007

ولد سنة 1948 بكرسيف. كان عضوا بالمجلس الأعلى للتعليم قبل أن يعين من قبل صاحب الجلالة كاتبا عاما له في نونبر 2006. ويهدف هذا المجلس إلى بعث دينامية في الإصلاح التربوي والسهر على الرقي بالتعليم المغربي.

حصل على شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع والأنثربولوجيا من جامعة كنتاكي بالولايات المتحدة الأمريكية، كما حصل على دبلوم الدراسات المعمقة في علم الاجتماع من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.

وعُين كمدرس بالإعدادية في بداية السبعينات قبل أن يُعتقل ويحكم عليه بخمسة عشر سنة سجنا، أمضى منها فعليا 12 سنة ونصف، وبعد مغادرته السجن بدأ مساره المهني كعالم اجتماع متخصص في شؤون العالم القروي، كما عمل كباحث ثم كمدير للبحث في المعهد الوطني للبحث الزراعي بسطات وألقى محاضرات بجامعة الأخوين بإفران خلال سنتين (1995-1996).

تقلد مهام مستشار وطني ودولي في القضايا المتعلقة بالفلاحة والتنمية القروية وتدبير الموارد الطبيعية والبيئية والمقاربة التشاركية والتكوين المهني. كما كان عضوا مشاركا في وحدات التكوين والبحث بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط –اكدال.

وبالإضافة إلى كونه كان عضوا باللجنة الإدارية والتنفيذية التابعة للمجموعة الدولية للعمل الجماعي وحقوق الملكية، فهو أيضا عضو بالشبكة المغاربية للخبراء في العلوم الاجتماعية والمنتدى المغاربي للدراسات السوسيولوجية واللجنة العلمية لمعالجة نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى. كما كان عضوا باللجنة العلمية لتقرير "50 سنة من التنمية البشرية في المغرب".

علاوة على ذلك، تقلد منصب الكاتب الوطني لجمعية "نداء المواطنة" ومنسق المرصد الوطني للانتقال الديموقراطي ومؤسس المجموعة الوطنية للبحث حول الديموقراطية المحلية.

وفضلا عن كونه مديرا لمجلة "المزارع المغربي"، أصدر عددا من المقالات التحليلية والكتب من بينها : "قراءة في السيرة السياسية لماركس" و"اليسار، الإسلام والديمقراطية" Un Maroc décanté ".■

سعيد الراجي

المرصد الوطني لحقوق الطفل

منذ يونيو 2007

تفيض الكلمات بالمعاني والمقاصد كما تفيض بالأحداث والمكاسب عندما يحاول الإنسان أن يجمع حصيلة ولاية ما من ولاية هذا المجلس الموقر باعتباره مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان دشنت فتحا جديدا من فتوحات المغرب الحداثي والديموقراطي.

تجربتي بين الشخصيات الحقوقية البارزة التي ساهمت وتساهم في تأصيل وترسيخ قيم حقوق الإنسان اتسمت بالغنى والإسترفاد من معين الخبرة والتجربة الموسومتين بالذكاء والألمعية.كانت فرصة ثمينة لي من أجل المساهمة في إبراز ما يحققه المرصد الوطني لحقوق الطفل من أهداف وغايات سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي.

كما سمحت لي هذه التجربة أن أكون شريكا، عبر مساهمتي المتواضعة، في مسلسل إعداد الخطة الوطنية للديموقراطية وحقوق الإنسان بالمغرب وكذا مشروع ميثاق المواطنة في شقيهما المتعلق بالحقوق الفئوية، خاصة منها حقوق الأطفال، وهي تجربة متميزة في بيئتنا العربية والإسلامية.

أرجو أن تتدعم هذه المسيرة الحقوقية بالعمل الدؤوب الموجه لفائدة رأس المال البشري لأن مقياس تطور الأمم رهين بمدى اهتمامها بناشئتها.إنها تجربة وفرصة تفيض بالمعاني والمقاصد.

والله ولي التوفيـق.

☆☆☆

ولد في 19 نونبر 1955 بالقنيطرة .حصل على الماستر في اللغة الإنجليزية سنة 1981 من جامعة غيلفورد، غرينسبورو (كارولينا الشمالية، الولايات المتحدة) وعلى دكتوراه السلك الثالث في العلوم السياسية (جامعة كارولينا الشمالية، الولايات المتحدة) سنة 1984.

درّس بالمعهد العالي للتواصل وشغل منصب مدير للعلاقات العامة بوزارة الإعلام سنة 1989، قبل أن يلتحق بالمرصد الوطني لحقوق الطفل في إطار برنامج الشراكة بين المؤسستين.

عين من قبل صاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة للا مريم مديرا تنفيذيا للمرصد الوطني لحقوق الطفل في يناير 2004.■

الطيب الشرقاوي

وزير الداخلية

منذ يناير 2010

ازداد سنة 1949 بأبي الجعد. حاصل على الإجازة في الحقوق من جامعة محمد الخامس بالرباط وشهادة التدريب بالمدرسة الوطنية للقضاء بباريس، كما أنه حاصل على دبلوم الدراسات المعمقة في علم الاجتماع بجامعة بوردو 2، ودبلوم الدراسات العليا في العلوم القانونية بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء.

وبعد أن شغل العديد من المناصب في سلك القضاء، تولى منصب مدير الشؤون الجنائية والعفو بوزارة العدل، الذي كان قد عين به سنة 1997.

وقد شارك في العديد من المؤتمرات الدولية، كما ساهم في تأطير العديد من الندوات والأيام الدراسية سواء على الصعيد الوطني أو الجهوي أو الدولي.

كما يعد عضوا في لجنة خبراء مجلس وزراء العدل العرب لدى جامعة الدول العربية وفي الفريق الوطني لمشروع برنامج الأمم المتحدة للتنمية من أجل تحديث النيابات العامة في الدول العربية.

وكان يشغل منذ سنة 2007 منصب الوكيل العام للملك لدى المجلس الأعلى، قبل أن يعينه جلالة الملك سنة 2008 رئيسا أولا للمجلس الأعلى، وهو المنصب الذي ظل يشغله إلى أن عينه جلالة الملك في منصبه الجديد.■

محمد الطيب الناصري

وزير العدل

منذ يناير 2010

ولد سنة 1939 بمدينة الدار البيضاء.حاصل على الإجازة في الحقوق، ودبلوم المعهد العالي للدراسات المغربية، يزاول مهنة المحاماة منذ سنة 1964. تقلد منصب الكاتب الأول ثم نقيب المحامين بهيئة الدار البيضاء، وشغل عدة مرات منصب عضو بمجلس هيئة المحامين، عين سنة 1993 عضوا بالغرفة الدستورية بالمجلس الأعلى، ثم عضوا بالمجلس الدستوري في الفترة ما بين 1994 و 1999.

كما شغل منصب مستشار قانوني بعدة وزارات، ومؤسسات عمومية، وجماعات محلية.حصل على وسام العرش من درجة فارس، كما ترأس تحرير مجلة "المحاكم بالمغرب" على امتداد 6 سنوات. قام بنشر "دراسة عملية حول المسطرة المدنية"، فضلا عن العديد من المقالات.

عين وزيرا للعدل من طرف صاحب الجلالة في يناير 2010.■

ثانيا : أعضاء هيئة التحكيم المستقلة للتعويض
(غشت 1999 - يوليوز 2003)*

* تتكون الهيئة من الرئيس السيد أحمد السراج، والأعضاء السادة محمد سعيد بناني، إدريس بلمحجوب، محمد مصطفى الريسوني، عبد العزيز بنزاكور (انظر الصفحة 68)، محمد الصديقي (انظر الصفحة 30)، عبد الله الفردوس (انظر الصفحة 65)، محيي الدين أمزازي، ومحمد ليديدي.

صاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله،
يستقبل أعضاء هيئة التحكيم ويوشحهم بأوسمة ملكية.
أكادير، 7 يناير 2004

أحمد السراج

رئيس هيئة التحكيم المستقلة للتعويض سابقا
رئيس الغرفة الشرفي بالمجلس الأعلى
ومستشار بديوان المظالم

انطباعات شخصية عن الهيئة المستقلة لتعويض ضحايا الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري

على إثر التغييرات التي عرفها المغرب في المجال الحقوقي منذ بداية العقد التاسع من القرن الماضي بإحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، انطلقت سلسلة متتابعة من الإصلاحات في مختلف المجالات استأثرت باهتمام المتتبعين للشأن الحقوقي سواء بالمغرب أو خارجه.كان في مقدمة ما أثار الانتباه، وطنياً ودولياً، هو الإعلان الصادر عن الديوان الملكي بإحداث جلالة الملك للهيئة المستقلة لتعويض ضحايا الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، الذي أذاعه الناطق الرسمي عبر التلفزة والذي تم إثره تعيين أعضاء الهيئة من طرف جلالة الملك.

لم يكن الانطباع العام الذي أعقب هذه الخطوة الملكية السامية مقتصراً على هيئة واحدة من الهيآت الحقوقية أو جمعية واحدة من جمعيات المجتمع المدني أو أي حزب أو منظمة واحدة، بل كان الانطباع باستبشار أفراد الشعب قاطبة بأن خطوة جريئة مثل هذه سيكون لها الأثر الإيجابي على جميع الأصعدة، وفي مختلف المجالات سياسية واقتصادية واجتماعية، وستكون مفتاح خير لمستقبل زاهر للمغرب.

لا ننسى الانطباعات التي عبرت عنها مختلف الفعاليات، سياسية وحقوقية، ولا ننسى كذلك ما عبرت عنه مختلف الهيآت الحقوقية الدولية على إثر ما أقدم عليه جلالة الملك محمد السادس في أول قرار أصدره جلالته في بداية عهده الملكي الزاهر، حيث كانت هذه الخطوة المقدامة، بما حملته من إشارات واضحة، دليلاً على أن احترام حقوق الإنسان وتأسيس دولة القانون والمؤسسات وبناء مغرب حداثي ومتطور أمر لا رجعة فيه.

وعلى صعيد الهيئة، كان أول انطباع شغل بال السادة الأعضاء الذين شرفهم جلالة الملك بتحمل هذه المسؤولية هو ثقل الأمانة التي تعد تكليفاً يحمل كثيراً من الدلالات...

أما شخصياً فكان أول انطباع سجلته ذاكرتي كرئيس للهيئة هو ما استخلصته من الأولوية التي اتسم بها الأمر الملكي بإحداث هيئة أوكل لها جلالته مهمة تعويض ضحايا ما كان يسمى بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، مما يعني بوضوح أن جلالة الملك اعتبر الوضعية التي كان يعاني منها الضحايا لها أولوية، إنسانياً ونفسياً وصحياً واجتماعياً، وانطباعي هذا كان هو نفس الانطباع الذي كان لدى جميع أعضاء الهيئة بدون استثناء.

الانطباع الثاني: كان حول التشكيلة التي تكونت منها الهيئة. فاختيار الأعضاء لم يكن عملاً عفوياً، تشكيلة تضم رجال قضاء في أعلى درجات السلم القضائي، حقوقيين محامين أعضاء في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان كلهم من رجال الدفاع ونقباء سابقون، وممثل عن وزير العدل قاض ورئيس غرفة بالمجلس الأعلى، وممثل لوزير الداخلية بصفته الوظيفية وبصفته أستاذاً جامعياً متخصصاً وخبيراً حقوقياً متميزاً.

في انطباعي الثاني هذا لم يطل تفكيري كثيراً في البحث عن مدلول هذه التشكيلة المتجانسة باعتبار أن الأمر كان من الطبيعي -نظراً لطبيعة ونوعية المهمة- أن تتشكل الهيئة على النحو الذي شُكّلت عليه حيث كان من الضروري أن تتوفر على مؤهلات خاصة للقيام بالمهمة وأن تتجند بكثير من الدقة لإعداد الدراسات ذات الصلة بالموضوع ومراجعة التجارب الدولية في هذا الشأن وإصدار قراراتها وفق معايير دقيقة وتحقيق مبدأ العدل والإنصاف في ما ستصدره من مقررات.

وبكل موضوعية، لم تكن الهيئة محل قبول إجماعي في بادئ الأمر، فبعض الهيآت وضعت الهيئة محل تساؤل أو استفسار لماذا أحدثت الهيئة على هذا الشكل ولماذا ضمت أعضاء ينتمون إلى السلطة التنفيذية.

وفي جلسات مطولة مع ممثلي بعض الهيآت وعلى رأسهم كان المناضل الحقوقي المرحوم إدريس بنزكري رئيس المنتدى آنذاك، وفي جلسة أو جلستين مطولتين مع أعضاء الهيئة أحسسنا أنه أدرك مدلول التعيين والاختيار، كما أن البعض وخاصة "مجموعة الخمسة" اقتنعت مؤخراً بسلامة المسطرة والإجراءات التي ضبطت أشغال هيئة التحكيم.

الانطباع الثالث: كان حول ما عاناه الأعضاء وهم يستمعون إلى تصريحات بعض الضحايا التي كانت تؤثر في السرد المعمق لمعاناتهم والذي كان مؤثراً في بعض الحالات إلى درجة تدمع فيها العيون، وإن كنا في حالات أخرى، قليلة جداً ربما لا تتعدى حالتين، لا نكاد نصدق بعض ما كنا نسمع حيث كان إلى الخيال أقرب منه إلى الحقيقة الممكن تصديقها، ومع ذلك كنا نقول: العهدة على الحاكي ونأخذ بما يناسب الحال.

الانطباع الرابع :كان حول الانسجام الذي ساد بين أعضاء الهيئة الذين توحدت رغبتهم في إنجاز المهمة بالشكل الذي يناسب قدسيتها، إنسانياً ووطنياً، وبما يرسخ الرغبة الجماعية لإنجاح المسلسل الحقوقي والمخطط الإصلاحي المتميز الذي حدده جلالة الملك محمد السادس لطي صفحة الماضي والسير بخطى حثيثة لبناء مغرب جديد، مغرب متقدم، ديموقراطي وحداثي، قادر على تحدي الإكراهات التي تعرفها مختلف دول المعمور.

الانطباع الخامس: استُخلص من الجهد الكبير الذي بذلته كتابة الهيئة دون ملل والذي كان محل تقدير من طرف جميع أعضائها.

لقد اختصرت انطباعاتي استجابة لرغبة ملحة... رغم أن هناك إحساسات أخرى بقيت دفينة في الذاكرة قد تتاح الفرصة للتعبير عنها مستقبلاً.

☆☆☆

ولد في 5 ماي 1935. رئيس الغرفة الشرفي بالمجلس الأعلى ومستشار بديوان المظالم.عمل في سلك القضاء قرابة نصف قرن، تقلّد خلالها رئاسة عدة محاكم ابتدائية وإقليمية واستئنافية. شارك في عدة لجان قانونية على مستوى الجامعة العربية ومجلس وزراء العرب من بينها "لجنة إعداد القانون المدني العربي الموحد ومذكرته التوضيحية"، وكان مقرراً عاماً لها لأزيد من عشر سنوات. مدير عام للمعهد العالي للقضاء قرابة اثنتي عشرة سنة. وشارك في عدة ندوات وطنية ودولية منذ سنة 1971. له عدة دراسات نشر الكثير منها في مجالات القضاء والقانون وحقوق الإنسان.

حاصل على عدة أوسمة ملكية سامية آخرها وسام المكافأة الوطنية من درجة ضابط. ونال عدة شهادات تقديرية من الجامعة العربية (اللجنة القانونية الدائمة) ومن المعاهد القضائية العربية ومُنح لقب عميد التأهيل القضائي العربي.■

محمد سعيد بناني

عضو سابق بهيئة التحكيم المستقلة للتعويض

المدير العام للمعهد العالي للقضاء

أعرب جلالة الملك محمد السادس، عند استقباله أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وأعضاء هيئة التحكيم المستقلة للتعويض (9 دجنبر 2000)، بقوله حفظه الله: "ونود بهذه المناسبة أن نعرب عن كبير تنويهنا بما تحلى به أعضاؤها من حكمة وتجرد وموضوعية في معالجتهم لقضية شائكة، مؤكدين عزمنا الراسخ على تعزيز هذه الهيئة بجميع الوسائل المادية والبشرية من أجل الطي النهائي العادل والمنصف والحضاري لهذا الملف..."

لقد وجدت نفسي ذات يوم بمعية ثمانية من الأساتذة الأجلاء، مطوقين بخطاب سام بأبعاد سياسية وإنسانية رائدة، جمعني وإياهم قاسم مشترك، أننا أبناء كليات الحقوق ولكن بمشارب مختلفة أحياناً، ولجوا هيئة التحكيم المستقلة بروح وطنية صادقة، وهم مدينون لمبادئ ومفاهيم قانونية موجودة سلفاً، وكان على الجميع أن يواجه لغة جديدة، ينطلق منها لأهداف ومرامي معينة، فهي لغة فكر، تبحث في خلق نموذج لم نألفه سابقاً، يقرن السلوك بالقانون، أو بعبارة أصح السياسة بالقيم الحقوقية، فكان من الضروري استقصاء مسالك لا تتقيد بالقاعدة القانونية الجامدة، سواء منها المتعلقة بالمسطرة أو بالموضوع، فالمآل هو طي صفحة الماضي، والمنبع هو العدل والإنصاف.

إن الإنسان لا يولد عقلانياً، ولكنه قد يصبح كذلك عندما يتقاسم مع الآخرين همومهم، فكنا معاً أمام البحث عن الفكر الصائب، الذي لا ينبغي أن يلتصق التصاقاً قوياً بالقاعدة القانونية الراسخة في الأذهان والمتجذرة في الكيان، إذ كان لابد من سبر أغوار الفكر الحقوقي؛ الذي يبتعد عن القانون

الجامد والفكر السياسي المتحجر، ويشرئب إلى الفتوحات الإنسانية، التي تأخذ بعين الاعتبار القيم وما يحيط بها.

لقد سادت الرغبة لدى جميع أعضاء اللجنة منذ البداية أن عملها يصب في بناء صرح يكتسب هوية معينة؛ هوية لا يمكن أن تتصرف دون حدود، بل تقود إلى حمل قواعد ملموسة، من خلال فهم الرهانات السياسية والمعنوية التي تضفي على تقنية الحل مفهوماً متميزاً عما دأب عنه المتتبعون للشأن القانوني، وتحيط بمعتقدات تنبني عليها لتسود، فالتوصل إلى سن النظام الداخلي، والبحث في المعايير الدولية بصياغة وطنية متميزة، وتدقيق المفاهيم وتحديد آثارها، ووضع معايير التعويض، والمساطر المؤدية وغيرها من الموضوعات، كلها عسيرة النقاش، صعبة التوافق، لكنها مآلات لم تكن بالمستحيلة.

وعندما أمعن النظر في عمل اللجنة، وأحاول ربطه بمدرسة القانون والقضاء التي ترعرعت فيها، أجدني في لجنة تشرع وتبت وتنفذ، فقد كنا أمام تسطير المبادئ وخلق السوابق، أو ما يسمى لدى القضاء بالقرارات المبدئية، وما قد يتفرع عنها من حالات متعددة، مما جعلنا أمام قواعد" مشرعة "من طرف اللجنة، بعيدة عن المعايير المحددة من طرف الدولة، فما يصدر عن اللجنة تتقاطع فيه المبادئ والمعايير دون اكتراث بمبدإ تنازع القوانين، فبنية المقررات التحكيمية نابعة عن تحليل لغة اللجنة، التي أرادها جلالة الملك محمد السادس نصره الله "من أجل الطي النهائي العادل والمنصف والحضاري لهذا الملف" .

إن خلق لجنة التحكيم المستقلة كان بمثابة نماء فكر حضاري، أشرت إليه موجزاً دون التسرب إلى الجزئيات، وأرى للأمانة، القول بأن دورها الأساسي أكسبها مفاهيم أخلاقية بامتياز، وبأن التدريب على فن التشريع بها انبثق عن صداقة وثقة متبادلة، ومن مقدمات منطقية قد تكون ضعيفة مقارنة مع ماهو معمول به قانوناً، لكنها مع ذلك أجوبة لتبرير البرهنة الموجهة إلى الذين قد لا يقتنعون بالرأي، فتبرير مفهوم العدالة والإنصاف أمام أعين الأغيار، وطنياً ودولياً، هي إعطاء حجة المبادئ والمفاهيم للذين خالفونا الرأي، أو في مواجهتنا نحن عندما كنا أمام آراء مختلفة، بل في مواجهة الفرد لذاته أحياناً للاقتناع أولاً والإقناع ثانياً بمنطق المبادئ المستحدثة، والتي انبنت عليها مقررات اللجنة، فالبرهنة لصالح العدالة والإنصاف في سياق حضاري تستوجب التوافقات، باعتبارها عنصراً أساسياً في طبيعة التبرير.

لقد اتضح في النهاية أن لجنة التحكيم لم تكن تتبنى مبادئ العدالة والإنصاف فقط، بل ساهمت في إنتاجها، فالبرهنة لديها ارتكزت على نشاط فكري ونتاج هذا النشاط، الذي لا يمكن دراسته بمعزل عن شروط تحضيره، فإذا كانت المعالجة ترجع لنظام ننعته تقليدياً بالمنطق، فإنه يجد في منطق العدالة الانتقالية الطي النهائي لملف شائك من خلال حضارة مغربية متميزة.

☆☆☆

ازداد يوم 23 مارس 1947 في الرباط. حاصل على الإجازة في القانون سنة 1967 من كلية العلوم القانونية والاقتصادية بالرباط.

قاض ابتداء من دجنبر 1969، وأستاذ قار بالمعهد الوطني للدراسات القضائية (1980-1981). ورئيس الغرفة الاجتماعية بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء (1981-1985). وملحق بالمركز العربي للدراسات القانونية والقضائية التابع لمجلس وزراء العدل العرب (1985-1990)؛ ومسؤول بالكتابة العامة للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان (1990-1994)؛ ومدير ديوان السيد وزير العدل (1994-1995)؛ ونائب مدير المعهد الوطني للدراسات القضائية (1995-1997). رئيس غرفة بالمجلس الأعلى (1998-2001)؛ وعضو لجنة المراقبة لدى منظمة العمل العربية لمدة 9 سنوات ابتداء من سنة 1990؛ ومستشار السيد وزير التشغيل (ابتداء من سنة 1995)؛ ورئيس اللجنة المكلفة بإعداد "قانون الشغل العربي الموحد" لدى المركز العربي للأبحاث القانونية والقضائية ببيروت، وكذلك اللجنة المكلفة بإعداد "قانون الضمان الاجتماعي العربي" بالقاهرة؛ وهو مدير عام المعهد العالي للقضاء ابتداء من سنة 2001.

له مؤلفات عديدة في قانون الشغل بالمغرب، وعقد العمل بالدول العربية، والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ولغته، علاوة على العديد من الدراسات والمقالات.

حاصل على وسام العرش من درجة فارس (30 يوليوز 2000) وعلى وسام المكافأة الوطنية من درجة ضابط (7 يناير 2004).■

إدريس بلمحجوب

عضو سابق بهيئة التحكيم المستقلة للتعويض

الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف بالرباط

موجز تصورات عن هيئة التحكيم المستقلة للتعويض

إن استنطاق الماضي حول العدالة الانتقالية بالمغرب يدفعني إلى وضع تساؤلات ملحة خامرت أذهاني في المراحل الأولى من تأسيس هيئة التحكيم المستقلة للتعويض.

فهل يا ترى، يمكن الحديث عن أول محطة تتعلق بمرحلة تأسيس قواعد النظام الداخلي لهيئة التحكيم المستقلة والتي قعدت مبادئ لانطلاق أشغالها وأنشأت حصيلة يمكن تسميتها بعمل "تشريعي"؟ أم يجوز الحديث عن المرحلة السابقة لولادة هذه الهيئة والتفاعلات السياسية والحقوقية والاجتماعية التي تمخضت عنها في هذه المرحلة؟ أم الإجابة عن الحيرة التي شغلت بال الأعضاء بعد مرحلة التنصيب والمتمثلة في صفتهم كمحكمين أم محققين أم مدافعين عن قواعد العدل والإنصاف، أم واضعين لقواعد مسطرية، أم يجمعون كل الصفات المذكورة. سيما وأن ملف الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي له طبيعة خاصة بحكم قدم بعض الوقائع وطول أمد سنوات الادعاءات واختلاف طرق الانتهاكات ومصادره وتدقيق حالاته وفرز لوائحه المتعددة.

بالإضافة إلى ذلك، هل يمكن أن نتجاهل المحطة الإدارية الخاصة بتنظيم كتابة هيئة التحكيم، والضبط المحكم والعمل المتقن عند تقديم الطلبات وفتح الملفات، ابتداء من تاريخ إحداث هذه الهيئة بمقتضى الأمر الملكي السامي الصادر في 16 غشت 1999 إلى نهاية أجل تقديم طلبات التعويض في 31 دجنبر سنة 1999 والتي بلغت حوالي 5500 ملف؟

إن بداية عمل هيئة التحكيم والتي كانت تطبعها روح المسؤولية والمواطنة من جهة والتنسيق المحكم بحكم إحداثها إلى جانب المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان من جهة ثانية، فقد تميزت بمراحل متعددة نذكر منها:

- ☆ مرحلة تصنيف كل الطلبات ودراستها دراسة أولية؛
- ☆ الإطلاع على ما تم نشره حول المعتقلات السرية والتجارب المماثلة؛
- ☆ جمع كل الأحكام الصادرة عن المحاكمات الكبرى مما ساعد على التعرف على الوقائع والظروف والأشخاص وعناصر البحث بشكل مستفيض؛
- ☆ الإطلاع على نماذج من اجتهادات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وما اتخذته بعض الدول من مقررات تتعلق بماضي الانتهاكات؛
- ☆ تحديد بعض المفاهيم القانونية مثل الاختفاء القسري، والاعتقال التعسفي، والاغتراب الاضطراري، وغيرها من المفاهيم؛
- ☆ كيفية التعامل مع وسائل الإثبات في غياب المعلومات للتأكد من صحة الوقائع التي وردت في الطلبات وتطوير المسطرة الاستقصائية في البحث.
- ☆ مرحلة الاستماع إلى حوالي 8000 معني بالأمر والإنصات إلى طلباتهم وشهودهم والإطلاع على وثائقهم وإجراء المقابلات الضرورية، وإنجاز الخبرات الطبية أو الحسابية، والاستماع إلى مرافعات دفاعهم قبل الشروع في المداولات والتي كانت تتخللها مناقشات مستفيضة؛ لاسيما في مجال الاختصاص، وجبر الضرر، وتوسيع مجال صلاحيات الهيئة إلى ما هو أشمل وأعم.

وأخيرا، فإن دراسة وتحليل مقررات هيئة التحكيم البالغ مجموعها حوالي 5500 مقرر تحكيمي يشكل اجتهادات شبه قضائية لها بعدها المعنوي في الاعتراف بالمسؤولية، فضلا عن طريقة تحرير المقررات وأسس التعويض المعتمدة والمسطرة السريعة في تنفيذ تلك القرارات بشكل غير مسبوق، مما خلف أصداء محمودة على الصعيدين الوطني والدولي، مما جعل من تجربة هيئة التحكيم المستقلة للتعويض وبعدها تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة

رائدتين في العالم العربي والإسلامي على السواء، وحققتا ما كان منتظرا منهما من أعمال بفضل التوجيهات الملكية السامية والرعاية الدائمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

☆☆☆

ولد في 31 دجنبر 1949 بمدينة مكناس. الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف بالرباط. عضو هيئة التحكيم المستقلة لتعويض ضحايا الاختفاء القسري و الاعتقال التعسفي. ومقرر سابق للجنة الوطنية لتتبع سلامة العمليات الانتخابية. وأستاذ بالمعهد العالي للقضاء. وعضو الهيئة القضائية لاتحاد المغرب العربي.

حاصل على وسام المكافأة الوطنية من درجة ضابط (7 يناير 2004)، ووسام العرش من درجة فارس (30 يوليوز 2004) .■

محمد مصطفى الريسوني

عضو سابق بهيئة التحكيم المستقلة للتعويض

عضو المجلس الاستشاري لحقق الإنسان

ارتسامات عن هيئة التحكيم

لقد كان يوم 16 غشت 1999 يوما فريدا في مغازيه إذ أعلنت فيه وسائل الإعلام المغربية عن أمر جلالة الملك محمد السادس بإحداث هيئة مستقلة للتحكيم تكون إلى جانب المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان تختص بتعويض ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي عرفها المغرب منذ استقلاله سنة 1956 إلى تاريخ إحداث هذه الهيئة، وهكذا تحقق لدينا نحن أعضاء المجلس الاستشاري آنذاك أن الرأي الاستشاري الذي وجهه المجلس إلى جلالة الملك المغفور له الحسن الثاني بإحداث هذه الهيئة، قد لقي القبول من طرف وريث العرش العلوي جلالة الملك محمد السادس، بل إن إحداث هذه الهيئة كان أول أمر يصدر عن جلالته ويذاع على العموم.

وفي اليوم الموالي أي 17 غشت 1999 تم تنصيب هذه الهيئة بحضور أعضائها التسعة، وكان لي شرف عضويتها بحكم انتمائي للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان واختياري من بين أعضائه الأربعة لعضوية هذه الهيئة التي شكلت إحدى لبنات بناء المغرب المعاصر.

وإني إذ استعيد ذاكرتي خلال أزيد من أربع سنوات التي اشتغلت فيها الهيئة، أعتقد أن الزمن كان معنا، فما تحقق في هذه السنوات القليلة كان كافيا للغوص في الماضي المغربي بكل أحزانه ومسراته والعمل على توثيق هذا الماضي بالدقة اللازمة لكل مؤرخ وباحث من خلال آلاف المحاضر التي أعدها أعضاء الهيئة من خلال جلسات الاستماع إلى كل الضحايا الذين قدموا ملفاتهم إليها خلال الأجل المضروب، وكذا مرافعات السادة المحامين الذين ازدانت بها الساحة الكبرى بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والتي كانت بحق دروسا في الوعي القانوني والحقوقي.

إن الألفة والصداقة والمحبة والإنسجام والعمل الذؤوب ونكران الذات، هي السمات التي صبغت عمل أعضاء الهيئة ومداولتها التي كانت تأخذ منا الوقت الطويل، وهي في الأخير البلسم والقوة الكبرى التي كانت تعطي للأعضاء جميعا مزيدا من الفعالية ونكران الذات طيلة تلك الفترة الخالدة التي توجت بإصدار تقرير الهيئة النهائي يوم 10 يوليوز 2003.■

محمد ليديدي

عضو سابق بهيئة التحكيم المستقلة للتعويض

كاتب عام لوزارة العدل

محيي الدين أمزازي

عضو سابق بهيئة التحكيم المستقلة للتعويض

عامل مدير بوزارة الداخلية

علقد حظيت بشرف العضوية في هيئة التحكيم المكلفة بتعويض ضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، وكان ذلك فرصة لتأسيس ثقافة أخرى راكمها المغرب في مساره الحقوقي لجبر ضرر كل من تعرض في مرحلة معينة للاختفاء القسري أو الاعتقال التعسفي. وما ميز عمل هذه اللجنة هو تركيبتها التي تمثلت في نخبة خيرة من الحقوقيين والقضاة والذين أغنوا عطاءات هذه الهيئة بما اهتدت إليه من مقاربات انطلقت من إرادة الإنصاف وطي صفحة الماضي.

أكيد أن الباحث سيجد في أشغالها رصيدا هاما من المبادئ والمواقف التي تشرف التوجه الحقوقي الذي ارتكنت إليه المملكة المغربية. ■

لم نتمكن من الحصول على معلومات خاصة به.

ثالثا : أعضاء هيئة الإنصاف والمصالحة
(7 يناير 2004 - 6 يناير 2005)*

* تتكون الهيئة من الرئيس السيد إدريس بنزكري (انظر الصفحة 108)، والأعضاء السادة أحمد شوقي بنيوب (انظر الصفحة 93) وعبد العزيز بنزاكور (انظر الصفحة 68) ومحمد مصطفى الريسوني (انظر الصفحة 31 و141) و مبارك بودرقة والمحجوب الهيبة (انظر الصفحة 112) ومحمد بردوزي (انظر الصفحة 96) والسيدة لطيفة اجبابدي (انظرالصفحة 95) و السادة مصطفى اليزناسني (انظر الصفحة 99) وعبد اللطيف المنوني وابراهيم بوطالب وماء العينين ماء العينين وصلاح الوديع وعبد العزيز بناني وإدريس اليزمي (انظر الصفحة 117) ومحمد عبد الحي مودن (انظر الصفحة 122) ومحمد النشناش.

صاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله،
مع أعضاء هيئة الإنصاف والمصالحة، والسيد عمر عزيمان،
رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بمناسبة تنصيب الهيئة.

أكادير، 7 يناير 2004

مبارك بودرقة

تأسست هيئة الإنصاف والمصالحة بمقتضى قرار ملكي بتاريخ 6 نوفمبر 2003 بالمصادقة على توصية للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، هذه التوصية التي شهدت نقاشا غنيا وحادا داخل المجلس قبل أن تصدر بإجماع كل الأعضاء.

لم أكن أظن أنني سأصبح عضوا في هذه الهيئة نظرا لظروفي الشخصية باعتبار إقامتي بالخارج، ولكون الزمن المخصص لإنهاء هذه المهمة قصيرة جدا بالنسبة لطول المرحلة التاريخية التي ستتناولها، أي 1955 إلى 1999 وهي أطول مدة تناولتها لجنة حقيقة في العالم، ولكوني أيضا أمارس إنشغالاتي المهنية اليومية بالخارج، وكنت باستمرار خلال فترة إعداد مشروع التوصية بالمجلس أُلح على إن يتفرغ الأعضاء الذين سيعينون في الهيئة كلية لهذه المهمة، ولكن فوجئت بتعييني عضوا في هذه الهيئة وأنا جد فخور بالمساهمة المتواضعة في هذا العمل الجبار الذي وضع المغرب في صف الدول التي قررت معالجة ماضيها الأليم وتضميد الجراح، والاتجاه نحو المستقبل، بعد أن تمت قراءة صفحات الماضي، وتركت مفتوحة ليستفيد منها المستقبل بعدم التكرار.

وتظل تجربة المغرب تنفرد عن كل تجارب الحقيقة التي عرفها العالم في مجال العدالة الانتقالية وسأقتصر على ذكر ثلاث منها:

الأولى: كل تجارب الحقيقة جاءت على إثر انهيار نظام سياسي وقيام آخر بديلا عنه. ففي جنوب إفريقيا جاء النظام الديموقراطي الذي ترأسه الزعيم منديلا على أنقاض النظام العنصري، وفي دول أمريكا اللاتينية وفي إفريقيا التي شهدت عدة تجارب مشابهة أفرزت أنظمة ديموقراطية حديثة جاءت على أنقاض أنظمة عسكرية مستبدة.أما المغرب فالنظام نفسه هو الذي اختار نهج تجربة العدالة الانتقالية في إستمراريته.

الثانية: إن أغلبية تجارب العدالة الانتقالية توصي لجان الحقيقة بتعويض الضحايا، بدون البث في كل تفاصيل التعويض وتحديد حجم الضرر لكل ضحية والإشراف على التنفيذ. عكس تجربة المغرب التي حددت حجم الضرر ومبالغ التعويض لكل ضحية أو ذوي الحقوق مع جبر كافة الأضرار كالتغطية الصحية، والإدماج الاجتماعي والإداري مع الإشراف على التنفيذ.

الثالثة: غنى التجربة المغربية في مجال التوصيات لضمان عدم تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، كتعزيز الحماية الدستورية لحقوق الإنسان، ووضع إستراتجية وطنية لمكافحة الإفلات من العقاب، وتأهيل العدالة وتقوية استقلالها، وترشيد الحكامة الأمنية، وغيرها.

وبالرغم من أنني لم أكن أتوقع أن أكون عضوا بالهيئة فقد أرسلت إلى الأخوة في لجنة التنسيق بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان رسالة مؤرخة في 23 نوفمبر 2003 قبل تعيين أعضاء الهيئة وتنصيبهم من طرف صاحب الجلالة يوم 7 يناير 2004 ، وهذا نصها:

الإخوة أعضاء لجنة التنسيق باريس 23 نوفمبر 2003
للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

تحية وبعد،

بعد مصادقة صاحب الجلالة على مشروع التوصية التي تخص إحداث"هيئة الإنصاف والمصالحة" والتي صادق عليها المجلس بالإجماع، ونظرا لكون الآجال المحددة لإنهاء أشغالها قصيرة، اسمحوا لي أن أضع بين أيديكم هذه المساهمة فيما يخص كيفية اشتغال هذه الهيئة.

نظرا لتعدد المهام والمسؤوليات المطروحة على عاتق الهيئة أرى أن توزع مهامها على أربع لجان كالتالي:

1 – لجنة تقييم المسلسل وإعداد الوثيقة النهائية: تتولى هذه اللجنة مهمة إعداد التقييم الشامل لتسوية ملف الانتهاكات منذ الانطلاقة، وفي نفس الوقت تواصل تقييم الإنجازات الطارئة ومواكبة تقدم الأعمال وإعداد مشروع الوثيقة الرسمية النهائية وتعمل هذه اللجنة بكيفية دائمة وتجتمع مرتين في الشهر لتقييم سير أعمالها.

2 – لجنة التحريات في حالات الانتهاكات: تتولى هذه اللجنة البحث والتقصي في حالات الانتهاكات التي لم يُعرف مصيرها بعد، وتتولى جمع كل المعطيات من خلال الاتصالات مع الحكومة والسلطات العمومية والإدارية المعنية، والمنظمات الحقوقية وممثلي الضحايا وعائلاتهم، وبذل كل الجهود للوصول إلى نتائج محددة.توزع الملفات على أعضاء اللجنة وتجتمع مرة في الأسبوع لتقييم تطور كل ملف على حدة ولمواصلة العمل في الملفات الأخرى.

3 – لجنة التعويض: تواصل هذه اللجنة المهام التي كانت تمارسها هيئة التحكيم المستقلة لتعويض الضحايا، وتحول إليها كل الملفات التي انتهى التقصي بشأنها من طرف لجنة التحريات. وتوزع اللجنة الملفات بين أعضائها وتجتمع مرتين في الأسبوع لتقييم أعمالها.

4 – لجنة جبر الضرر والإدماج: تعمل هذه اللجنة على البحث عن الوسائل لجبر الأضرار التي لحقت ضحايا الانتهاكات وإيجاد حلول الإدماج الاجتماعي والتأهيل النفسي والصحي لمن يستحق ذلك، وتعمل على استكمال مسلسل حل المشاكل الإدارية والوظيفية والقانونية بشأن الحالات العالقة واللاحقة، وإجراء كل المبادرات والاتصالات الضرورية لإيجاد الحلول لكل وضعية .توزع الملفات بين أعضاء اللجنة وتجتمع مرة في الأسبوع لضبط سير أعمالها.

هذا في ما يخص اللجان، وللرئيس الحق في ترأس أي اجتماع لهذه اللجان كلما رأى ذلك مفيدا أو ضروريا. ولكافة الأعضاء حق الحضور أيضا في أي لجنة كلما كان ذلك مفيدا ومن شأنه أن يقدم العمل.

أما الهيئة ككل فتجتمع برئاسة الرئيس مرتين في الشهر بحضور كل الأعضاء، ويقدم مقررو اللجان عرضا عن سير الأعمال، ويتم مناقشة هذه العروض .■

عبد اللطيف المنوني

ازداد بمكناس سنة 1944. حصل على الدكتوراه في القانون العام من جامعة غرونوبل سنة 1976، أستاذ القانون الدستوري بكلية الحقوق بجامعة محمد الخامس، ورئيس الجمعية المغربية للقانون الدستوري، وكان عضوا بالمجلس الدستوري.

صدر له العديد من المؤلفات باللغة الفرنسية من بينها "المؤسسات السياسية والقانون الدستوري" و"تاريخ الأفكار السياسية" و"العمل النقابي العمالي بالمغرب" و"الاتحاد الوطني لطلبة المغرب".■

إبراهيم بوطالب

من مواليد مدينة فاس سنة 1937، وهو أستاذ للتاريخ المعاصر بجامعة محمد الخامس بالرباط، مدير سابق للمدرسة العليا للأساتذة وعميد سابق لكلية الآداب بالرباط ورئيس لجمعية الترجمة والنشر "موسوعة المغرب".

وهو أستاذ كرسي متقاعد، ونائب برلماني سابق لمدينة فاس ما بين سنتي 1977 و 1983، ورئيس تحرير لمجلة "هسبريس - تمودا".

أصدر العديد من المؤلفات من بينها " تاريخ المغرب".■

ماء العينين ماء العينين

ولد بتزنيت سنة 1948. حاصل على الإجازة في الشريعة. خريج المعهد الوطني للدراسات القضائية بالرباط (المعهد العالي للقضاء حاليا) سنة 1971.

مارس القضاء بشقيه الجالس والواقف في عدة محاكم، ابتدائية واستنافية، كما كان مسؤولا قضائيا في عدة محاكم منها رئاسته لمحكمة الاستناف بالعيون. ويمارس الآن مهام رئيس غرفة بالمجلس الأعلى بالرباط.

في سنة 1975 ترأس اللجنة التي وضعت القانون الأساسي للمنظمة السياسية "جبهة التحرير والوحدة" (بغابة معمورة قرب الرباط) التي كان هدفها تحرير جميع الأجزاء المغربية المغتصبة حينئذ وكان من ضمن الذين قدموا قانونها الأساسي لجلالة المغفور له الحسن الثاني بالرباط في نفس السنة.

عضو مؤسس لجمعية الحقوقيين المغاربة فرع أكادير سنة 1977، وعضو اتحاد كتاب المغرب.

حاصل على وسام العرش من درجة فارس. له اهتمام بتاريخ وتراث الأقاليم الصحراوية خاصة ما يتعلق بزاوية السمارة، وشارك في عدة ملتقيات ثقافية داخل المغرب وخارجه.

صدر له:

- ☆ صاحب الجأش الربيط الشيخ محمد الإمام بن الشيخ ماء العينين 1985 بمراكش.
- ☆ في الأدب والمقاومة (نماذج من زاوية السمارة المعينية بالصحراء).
- ☆ منشورات مركز البحث والتواصل الثقافي بسنة (1996 دار وليلي للطباعة والنشر بمراكش).
- ☆ رواية أنشودة الصحراء الدامية (محكيات عن البطولة والحب والتقاليد وشهادات عن سنوات الجمر والرصاص) مطبعة النجاح الجديدة بالدار البيضاء سنة 2006.

له مساهمات أدبية وتاريخية منشورة في عدة جرائد ومجلات وطنية.■

صلاح الوديع

ولد سنة 1952. حصل على شهادة الإجازة في الفلسفة سنة 1982، ثم على شهادة الدروس المعمقة في العلوم السياسية من كلية الحقوق بمونبوليي بفرنسا سنة 1987.

عين أستاذاً بالمدرسة العليا لتدبير المقاولات بمدينة الدار البيضاء سنة 1997، غير أن وظيفته الجديدة لم تثنيه عن اهتماماته الأدبية حيث عمل معداً ومقدماً لبرنامج "لحظة شعر" بالقناة الثانية المغربية مابين سنتي 2000 و 2002. وهو عضو نشيط في المجتمع المدني، حيث عمل في عدد من الجمعيات من قبيل المنظمة المغربية لحقوق الإنسان التي شارك في تأسيسها سنة 1988، والمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف.

صدر له ديوانان شعريان"جراح الصدر العاري" سنة 1985 و"مازال في القلب شيء يستحق الانتباه" سنة 1988، ورواية "العريس" سنة 1998. وهو أيضا عضو بالهيئة العليا للتواصل السمعي البصري، ورئيس لجمعية "مدينة متضامنة".■

عبد العزيز بناني

ولد سنة 1939 بمدينة فاس، وهو حاصل على الإجازة في الحقوق وعضو بهيئة المحاماة بالدار البيضاء منذ 1965. تحمل مسؤلية نائب رئيس الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ما بين 1960 و 1964.

شارك في العديد من هيئات الدفاع في القضايا ذات الطابع السياسي، وهو عضو سابق في لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في إطار الاتحاد الدولي للمحامين في الثمانينات، عضو مؤسس للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان التي شغل بها منصب كاتب عام ثم نائبا للرئيس ليصبح رئيساً لها من شهر يناير 1992 إلى غاية مارس 2000.

انتخب عضوا بلجنة الاتصال للمنظمات غير الحكومية الإفريقية في نوفمبر 1992 بتونس، كما انتخب نائباً لرئيس الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان ما بين سنتي 1997 و2000، ورئيساً للشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان ما بين 1997 و2003، وعضوا بمجلس مندوبي المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب.■

محمد النشناش

كان لي شرف عضوية هيئة الإنصاف والمصالحة بمعية ثلة من الأساتذة الأكفاء. وانتميت منذ البداية إلى فريق العمل المكلف بجبر الضرر.

وبصفتي الطبيب الوحيد بالهيئة فقد اشتغلت على المواضيع الآتية:

- ☆ إنشاء وحدة طبية داخل مقر الهيئة لتقديم العلاجات والقيام بالفحوصات الأولية على المتضررين ودعم ومتابعة المرضى ضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي.
- ☆ الإعداد الطبي والنفساني للمشاركين في جلسات الاستماع العمومية بمساهمة أطباء واختصاصيين في علم النفس والأمراض العصبية.
- ☆ إعداد قائمة بالأطباء المحلفين للقيام بالخبرة الطبية على الضحايا عند الاقتضاء بطلب من أعضاء فريق جبر الضرر.
- ☆ عقد اتفاقية شراكة مع وزارة الصحة.
- ☆ القيام بدراسة علمية وإحصائية للأمراض والعاهات التي تعرض لها الضحايا.

هذا وقد شاركت في اللقاءات التي عقدتها الهيئة في الأقاليم وكانت اهتماماتنا مركزة بصفة أعمق في الأقاليم الصحراوية. ومع إخواني في فريق جبر الضرر قمنا بدراسة ملفات أزيد من عشرة آلاف طلب تعويض.

☆☆☆

من مواليد تطوان سنة 1936. دكتور في الطب والجراحة من جامعة مدريد، حاصل على شهادة في الحقوق والعلوم الاقتصادية.

رئيس قسم الجراحة بالمستشفى الفرابي بوجدة، مدير مصحات الهلال الأحمر بطنجة وتطوان، مدير مصحة التعاضدية بطنجة.

عضو مؤسس للجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني ورئيس فرع وجدة، وعضو اللجنة الإدارية للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وعضو مؤسس للاتحاد الوطني لطلبة المغرب وعضو اللجنة التنفيذية؛ عضو مؤسس للجمعية المغربية لحقوق الإنسان وعضو مؤسس للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان ونائب رئيس لها، ومسؤول سابق عن العلاقات الدولية بها. نائب رئيس مركز الذاكرة المشتركة والمستقبل، وعضو لجنة صياغة دستور الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وعضو اللجنة المركزية للهلال الأحمر.

قام بتنسيق عملية عبور المهاجرين المغاربة مع مؤسسة محمد الخامس للتضامن؛ كما سبقت له المشاركة في البعثات الإنسانية بكوسوفو والسلفادور ولبنان والعراق والسودان وفلسطين.■

لقطة من جلسة عمل في إحدى ورشات هيئة الإنصاف والمصالحة

لائحة أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالترتيب الأبجدي

☆ اجبابدي لطيفة: اتحاد العمل النسائي 95
☆ اجبالي إدريس: مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة القاطنين بالخارج 104
☆ احرضان محجوبي: عضو سابق في جيش التحرير 40
☆ اديب محمد: الكونفدرالية الديمقراطية للشغل 102
☆ ازولاي مكسيم: رئيس الغرفة الادارية بالمجلس الأعلى 38
☆ افزاز أحمد: رئيس المجلس العلمي لإقليم وجدة 38
☆ افيلال عبد الرزاق: الاتحاد العام للشغالين بالمغرب 27
☆ اكديرة فوزية: النقابة الوطنية للتعليم العالي 104
☆ امالو عبد الرحمان: وزير العدل 52
☆ امبارك الورزازي حليمة: سفيرة سابقة 85
☆ امجيد معلا نجاة : جمعية بيتي 87
☆ اوجار محمد: وزير مكلف بحقوق الإنسان 65
☆ اوحلي حمو: مؤسسة محمد الخامس للتضامن 92
☆ اومغار محمد : الحركة الشعبية 79
☆ آيت حوسى حسن: اتحاد النقابات الشعبية 75
☆ البصري إدريس: وزير الداخلية 17
☆ البغدادي عبد الفتاح: الكونفدرالية الديمقراطية للشغل 124
☆ الجماني خطري ولد سيدي سعيد 47
☆ الجوهري محمد: حزب الحركة الشعبية 99
☆ الحاتمي امحمد: اتحاد النقابات الشعبية 27
☆ الخادري محمد: الوداية المغربية للأشخاص المعاقين 97
☆ الخطيب فيصل: حزب الاستقلال 21
☆ الخياري التهامي : حزب التقدم والاشتراكية 23
☆ الراجي سعيد: المرصد الوطني لحقوق الطفل 132
☆ الراضي عبد الواحد: وزير العدل 129
☆ الرفاعي حامد: هيئة الأطباء الوطنية 103
☆ الرميد المصطفى: حزب العدالة والتنمية 98
☆ الريسوني محمد مصطفى: جمعية هيئات المحامين بالمغرب 31-141
☆ الساهل مصطفى: وزير الداخلية 64
☆ السلاوي إدريس: مستشار صاحب الجلالة 60
☆ الشرقاوي الطيب: وزير الداخلية 133
☆ الصديقي محمد: المنظمة المغربية لحقوق الإنسان 30
☆ الضحاك إدريس: رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الرئيس الأول للمجلس الأعلى 56
☆ العراقي مولاي امحمد: والي المظالم 112
☆ العروي عبد الله : أستاذ جامعي 32
☆ العسكي أحمد : التجمع الوطني للأحرار 20
☆ العلمي المشيشي محمد الإدريسي: وزير العدل 50

☆ العلمي عبد القادر: العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان 120
☆ العلوي المدغري عبد الكبير: وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية 17
☆ العلوي مولاي سليمان: والي المظالم 105
☆ الفاسي الفهري الطيب: وزير الشؤون الخارجية والتعاون 127
☆ الفردوس عبد الله: الاتحاد الدستوري 65
☆ الفشتالي محمد الأمين: الاتحاد المغربي للشغل 71
☆ الفيزازي أحمد: والي صاحب الجلالة (سابقا) 47
☆ الفيلالي عبد اللطيف: وزير الشؤون الخارجية والتعاون 16
☆ القباب محمد بن عبد الهادي: الجمعية المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان 75
☆ الكرسيفي عبد الله شاكر: رئيس المجلس العلمي لإقليم أكادير 39
☆ المالكي حبيب: أستاذ جامعي 33
☆ المجاهدي محمد: المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية 116
☆ المجبود محمد العربي: رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الرئيس الأول للمجلس الأعلى 15
☆ المنصوري مسعود: الحركة الشعبية 47
☆ الميداوي أحمد: وزير الداخلية 63
☆ الناصري محمد الطيب: وزير العدل 133
☆ الهروشي عبد الرحيم: جمعية آفاق 96
☆ الهيبة المحجوب : الأمين العام للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان 112
☆ الواسيني عبد السلام الجبلي: مقاوم سابق 47
☆ الوديع آسية: مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء 86
☆ الولادي عبد الله: المنظمة المغربية لحقوق الإنسان 119
☆ اليزمي إدريس: ناشط حقوقي، الكاتب العام للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان 117
☆ اليزناسني مصطفى: حزب التجمع الوطني للأحرار 99
☆ بالعربي العلوي مولاي مصطفى: وزير العدل 16
☆ بردوزي محمد: الجمعية المغربية للقانون الدستوري 96
☆ بلقايد عائشة: الحركة الديمقراطية الاجتماعية 67
☆ بلمير السعدية: الوداية الحسنية للقضاء 126
☆ بناني الهاشمي: الاتحاد المغربي للشغل 25
☆ بنجلون أندلسي محمد: الاتحاد العام للشغالين بالمغرب 125
☆ بنزاكور عبد العزيز: حزب التقدم والاشتراكية 68
☆ بنزكري إدريس: رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان 108
☆ بنعمو أحمد : العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان 29
☆ بنعمور عبد العالي: جمعية بدائل 121
☆ بنعيسى محمد: وزارة الشؤون الخارجية والتعاون 61
☆ بنموسى شكيب: وزير الداخلية 127
☆ بنيس عزالدين: جمعية بدائل 95
☆ بنيوب أحمد شوقي: ناشط حقوقي، عضو سابق بهيئة الإنصاف والمصالحة 93
☆ بودرقة مبارك: ناشط حقوقي، مقيم بالخارج 90-145
☆ بورقية شكيب: الحركة الوطنية الشعبية 67
☆ بوزبع عبد المجيد: الكونفدرالية الديمقراطية للشغل 25

☆ بوزوبع محمد: الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية 19
☆ بوزيان محمد: رابطة القضاة بالمغرب 47
☆ بوطالب عبد الهادي: عضو أكاديمية المملكة المغربية 36
☆ بوكوس أحمد: المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية 116
☆ توفيق أحمد: وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية 64
☆ جديرة أحمد رضا: مستشار صاحب الجلالة 36
☆ جطو إدريس: وزير الشؤون الخارجية والتعاون 63
☆ جلال السعيد محمد: هيئة الأساتذة الجامعيين 32
☆ جلال مصطفى: الوداية الحسنية للقضاء 106
☆ حرزني احمد: رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان 131
☆ حكيم إبراهيم: سفير متجول، عضو الخاص بشؤون الصحراء 53
☆ حميش بنسالم: اتحاد كتاب المغرب 97
☆ خطابي عائشة: مؤسسة عبد الكريم الخطابي 118
☆ خمليش عائشة: الحزب الاشتراكي الموحد 101
☆ دنيال مصطفى: المرصد الوطني لحقوق الطفل 76
☆ زيان محمد: الاتحاد الدستوري 20
☆ ساسون ألبير: ممثل الجالية اليهودية المغربية بباريس 43
☆ سؤال محمد: ناشط حقوقي، عضو حزب التقدم والاشتراكية 117
☆ سيناصر محمد علال: أستاذ جامعي 34
☆ شفيق محمد: المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية 85
☆ شنوكي محمد: الاتحاد الوطني للقوات الشعبية 24
☆ طالب محمد الحبيب: الحزب الاشتراكي الديمقراطي 79
☆ عبادي أحمد: الرابطة المحمدية لعلماء المغرب 125
☆ عزيمان عمر: رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان 82
☆ عقار عبد الحميد: اتحاد كتاب المغرب 123
☆ قدامة فطوم: الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية 98
☆ قطبي المهدي: فنان تشكيلي 88
☆ كبون لحسن: الحزب الوطني الديمقراطي 22
☆ كنون عبد الرزاق: هيئة الأطباء الوطنية 34
☆ كوار الحسين: منظمة العمل الديمقراطي الشعبي 70
☆ لمريني الوهابي أمينة: الجمعية الديموقراطية لنساء المغرب 94
☆ لمريني رضا: فيدرالية جمعيات القروض الصغرى 123
☆ معتصم محمد: مستشار صاحب الجلالة 60
☆ مودن محمد عبد الحي: مركز تواصل الثقافات 122
☆ ميكو محمد: رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الرئيس الأول للمجلس الأعلى 49
☆ وكاك الحسين: رئيس المجلس العلمي لإقليم أكادير 77
☆ يسف محمد: رابطة علماء المغرب 103

لائحة أعضاء هيئة التحكيم المستقلة للتعويض

☆ أحمد السراج، رئيس الهيئة 137
☆ محمد سعيد بناني 138
☆ إدريس بلمحجوب 140
☆ محمد مصطفى الريسوني 141
☆ عبد العزيز بنزاكور 68
☆ محمد الصديقي 30
☆ عبد الله الفردوس 65
☆ محيي الدين أمزازي 142
☆ محمد ليديدي 142

لائحة أعضاء هيئة الإنصاف والمصالحة

☆ إدريس بنزكري، رئيس الهيئة 108
☆ أحمد شوقي بنيوب 93
☆ عبد العزيز بنزاكور 68
☆ محمد مصطفى الريسوني 31–141
☆ مبارك بودرقة 145
☆ المحجوب الهيبة 112
☆ محمد بردوزي 96
☆ لطيفة اجبابدي 95
☆ مصطفى اليزناسني 99
☆ عبد اللطيف المنوني 146
☆ ابراهيم بوطالب 147
☆ ماء العينين ماء العينين 147
☆ صلاح الوديع 148
☆ عبد العزيز بناني 148
☆ إدريس اليزمي 117
☆ عبد الحي مودن 122
☆ محمد النشناش 149

يتقدم أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالشكر للأعضاء السابقين وعائلات الأعضاء المتوفين والأعضاء الحاليين، الذين ساهموا في إنجاز هذا الكتاب، وذلك بالاستجابة لطلب المجلس القاضي بتزويده بسيرتهم الذاتية وبارتساماتهم حول مسيرة المجلس من خلال تجربتهم.

وتم انجاز هذا الإصدار تحت إشراف السادة: المحجوب الهيبة، الأمين العام للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ومحمد مصطفى الريسوني، عضو المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ومحمد الأمين الفشتالي، عضو المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

وسهرت على إعداده بتجميع وترتيب المعطيات الواردة به، السيدة نزهة بنجلون، مكلفة بمهمة لدى الأمانة العامة للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بمساعدة السيدات والسادة: صوفيا فلسي، زهرة نعيم الإدريسي، عواطف بودريس، مليكة فراد، شامة امبارك، رئيسة شعبة الشؤون الإدارية والمالية بالنيابة، بوشعيب دو الكيفل، مكلف بمهمة لدى رئاسة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ويوسف ستاتن، رئيس قسم التحرير بشعبة الإعلام والتواصل.

المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني، يعقد اجتماعا مع أعضاء لجنة البحث والتقصي
التابعة للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، حول أحداث فاس
دجنبر 1991

الاجتماع الثاني للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، تم على إثره رفع رأي استشاري
إلى المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني، بشأن إحداث لجنة البحث والتقصي
14 دجنبر 1990

الدورة الثالثة للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بمناسبة الإعلان عن الإفراج
عن المعتقلين السياسيين
19 يوليوز 1994

صورة جماعية لموظفي المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بمناسبة تسليم المهام
بين السيد ادريس الضحاك والسيد عمر عزيمان
دجنبر 2002

صورة جماعية لموظفي المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان
دجنبر 2002

أعضاء وموظفو المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان
نونبر 2004

أعضاء وموظفو المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان،
بمناسبة تسليم المهام بين السيد عمر عزيمان والسيد إدريس بنزكري.
يوليوز 2005

أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان،
مع السيد إدريس بنزكري
27 يناير 2007

أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان،
مع السيد أحمد حرزني
ماي 2007

الاحتفال بالذكرى العشرين لتأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

29 ماي 2010